إضراب عمالى فى أمريكا

اليسار

راية المستضعفين فى الأرض

اليسار / العدد الواحد والتسعون / سبتمبر ١٩٩٧ م / ربيع الأخر ١٤١٨ هـ / الثمن جنيهان مصريان



مرة أخرى : ترويج الوهم







الفلاحون يتهمون السلطة التنفيذية

الدولاريتاريا الروسية تخنق وسائل الإعلام

البديل الديمقراطى فى العالم العربى

مزيد من التنازلات العربية والتسوية السياسية وصلت إلى نهايتها

وقف عنف الجماعة الإسلامية .. تكتيك أم تغيير أيديولوجى ؟

في هذا العدد

رئيس التحرير

حسين عبد الرازق

المشرف الفنى

أحمد عز العرب

المستشارون

ابراهيم بدراوى

أحمد نبيل الهلالى

د. خليل حسن خليل

د. رفعت السعيد

صلاح عيسى

عادل غنيم

عبد الغفار شكر

عبد الغنى ابو العينين

محمد وفاء حجازى

محمود أمين العالم

شارك في التأسيس

د. فؤاد مرسى

اليسار: منبر ديمقراطي يصدر عن حزب التجمع الوطني التقدمي الوحدوي في اليوم الأول من كل شهر.

ALYASSAR 1 KARIM EL DAWLA ST TALAAT HARB SQ CAIRO/ EGYPT

الاشتراكات لمدة سنة واحدة:

مصر: ٢٤ جنيها للافراد و ٦٠ جنيها للهيئات

الوطن العربي: ٥٠ دولارا أمريكيا أو مايعادلها

العالم: ١٠٠ دولار امريكي او مايعادلها

ترسل القيمة بشيك مصرفي أو حوالة بريدية إلى إدارة المجلة

الادارة والتحرير: ١ شارع كريم الدولة ميدان طلعت حرب - القاهرة

ت: ٥٧٥٩١٥٢ - ٥٧٥٩٠١١ - ٥٧٥٩٢٨١ - فاكس: ٥٧٨٦٢٩٨

FAX: 5786298



الهم .. العربي

فرض الهم العربي (الفلسطيني) نفسه على هذا العدد.

فالأحداث المأساوية التي تجرى في المنطقة ، سواء على الساحة الفلسطينية أو اللبنانية ، والعدوان الإسرائيلي المتصاعد - مع خمول الحياة السياسية المصرية - جعل الصراع العربي الإسرائيلي محوراً أساسيا في هذا العدد.

نظمت اليسار ندوة حول مستقبل التسوية السياسية أعد رقة العمل الخاصة بها وأدارها الزميل" عبد الغفار شكر" عضو مجلس مستشاري المجلة وأمين التثقيف بحزب التجمع ، وشارك فيها كوكبة من الساسة وكبار الباحثين في هذا الموضوع الحيوي " أحمد الجمال - أحمد بهاء شعبان - أحمد عبد الحليم - ضياء رشوان - عبد العال الباقوري - عبد العليم محمد - محمد سيد أحمد - هدى عوض - وفاء حجازي "

وانصبت رسائل القدس وحيفا مباشرة على نفس القضية . وكذلك رسالة دمشق التي عالجت زيارة أول وفد من فلسطينيي ١٩٤٨ لدمشق.

وإلى جانب هذا المحور الهام ، اهتمت اليسار بأهم الأحداث الداخلية والعالمية . فواصل عريان نصيف متابعته الجادة لقضية العلاقة بين المالك والمستأجر . وتناول خالد البلشي الخلاف حول مبادرة الجماعة الاسلامية وقف العنف.

وألقى سمير كرم ضوءا باهرا على سياسة الرأسمالية الأمريكية ضد الطبقة العاملة في ضوء اضراب عمال نقل الطرود في الولايات المتحدة .

وتنوعت الاهتمامات في رسائل موسكو وألمانيا والتي صبت في أزمة المجتمع الرأسمالي.

وفي هذا العدد أيضا ننشر دراسة هامة من ندوة مجلة الطريق حول« البديل الديمقراطي في العالم العربي »

ويواصل أحمد يوسف تشريحه لأزمة السينما المصرية من خلال فيلم سعيد مرزوق « المرأة والساطور» وتضيف فاطمة اسماعيل زوايا جديدة في متابعتها النقدية للفن التشكيلي . وتعود الرياضة كما يحررها حسن عثمان ، بعد أن غابت في العدد الماضي.

وتأتي مشاغبات صلاح عيسى في نهاية العدد لتدعو جيل السبعينيات للحوار الديمقراطي المفتوح على صفحات اليسار حول فكرة إنشاء حزب سياسي جديد لهم.

وكل صيف وأنتم طيبون

اليسار



مرة أخرى

الرخاء .. وترويج الوهم

لايكف المسئولون فى مصر عن الحديث عن عظمة السياسات الاقتصادية وعن الرخاء القادم. آخر هذه الأحاديث ماقاله الرئيس **حسنى مبارك** فى مستهل حديثه لابراهيم نافع رئيس تحرير الأهرام من أن مصر ستدخل القرن الجديد (الواحد والعشرين) بثقة كبيرة فى التقدم " **فنحن نقوم بتطوير أنفسنا فى الصناعة والزراعة** ، ونزيد صادراتنا ، ونضبط ميزانيتنا ، ونقلل العجز والتضخم . **ونفتح الاستثمار** ، ونحسن إنتاجنا فى هذا النظام العالمى المفتوح .. النسبة ستكون قد زادت لكى توجد وظائف أكثر.."

ولاشك أننا جميعا نتمنى أن تكون هذه البشرى مطابقة لواقع الحال . ولكن - وبالأسف - الحقائق الثابتة تؤكد أن هذا التقدم والرخاء الموعود ، ليس أكثر من ترويج للوهم فى ظل السياسات الاقتصادية والاجتماعية القادمة.



وقد كتبت - وكتب غيرى - ونشر عديد من الدراسات والحقائق والأرقام التى تؤكد هذه الحقيقة المؤسفة . ولكن السادة المسئولين يواصلون باصرار ترويج هذه الأوهام.

وحتى لايمل القارئ من تكرار ماسبق أن قلناه فكرت أن أبحث عن الرد على هذه الأوهام فى صفحات الصحف الحكومية (القومية) تصورت فى البداية أن الأمر سيكون مستحيلا أو صعبا . ولكنى فوجئت بكم هائل من المعلومات الحقيقية فى ثنايا الموضوعات المنشورة فى هذه الصحف تحت عناوين براقة تروج بدورها لهذا الوهم.

من هذه الحقائق مثلا مانشر فى الأهرام يوم ٩ أغسطس ١٩٩٧ حول وجود فائض ٧ر١ مليار جنيه مصرى فى ميزان المدفوعات ، وأن هذا الفائض يرجع أساسا لزيادة إيراد الملاحة البحرية والجوية (٥ر٣ مليار جنيه)وزيادة رسوم المرور فى قناة السويس (٣ر٦ مليار جنيه) **وتحويلات المصريين فى الخارج (٩ر٩ مليار جنيه) وايرادات السياحة(٥ر١١ مليار جنيه)** . وهى أرقام بالغة الدلالة خاصة الرقم الذى يشير إلى تحويلات المصريين فى الخارج ، وهو مايؤكد أن أى انخفاض فى هذه التحويلات كفيل بقلب هذه التوازن تماما وتحويل الفائض إلى عجز . وإذا قارنا هذه الأرقام برقم آخر منشور فى نفس الاحصائية ، وهو أن **واردات مصر الاستهلاكية تبلغ قيمتها ١٣ر٩ مليار جنيه** ، لأدركنا مقدار الخلل الاقتصادى القائم . رقم آخر يثير الانتباه ، وهو أن مصر دفعت عام ٩٧/٩٦ مبلغ ٣ر٢ مليار جنيه فوائد على القروض والتزامات دولية.

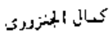
فى نفس الأسبوع أيضا





حسنى مبارك





كمال الجنزورى

نشر بالأهرام حديث مع "شريف دولار" الخبير الاقتصادى وعضو جمعية رجال الأعمال بالاسكندرية ، وتقرير للسفارة الأمريكية حول" **اتجاهات الاقتصاد المصرى وآفاقه وتأثيره على التعاملات مع الولايات المتحدة الأمريكية**" يكشفان معا عن عدد من الحقائق:

**** أن مصر هى أكبر مستورد للغذاء فى العالم.**

**** تراجع مساهمة قطاع الزراعة والصناعة فى الناتج القومى الاجمالى..**

تراجعت مساهمة قطاع الزراعة من [illegible]٪ عام ٨٦/٨٧ (عام بداية الخطة الخمسية الأولى فى عهد الرئيس مبارك) ١٦٫٣٪ ، وتراجعت العمالة فى هذا القطاع من ٥٠ من اجمالى العمالة إلى ٣٢٪ وهو أمر ناتج عن سياسة تحرير الزراعة والتجارة طبقا لآليات السوق.

وتراجعت مساهمة الصناعة إلى حوالى ١٧٪ من الناتج المحلى وتستوعب حوالى ١٣٪ من العمال.

** هناك اتفاق عام على انخفاض معدل الادخار والاعتماد بصورة أساسية فى التنمية على الاستثمارات الأجنبية.

فتقرير السفارة الأمريكية يقرر فى ضوء انخفاض معدل الادخار فى مصر ، فإن الاستثمارات الأجنبية هى أكثر وسيلة مفردة تحفز النمو ، وتعتبر عملية جذب الاستثمارات الخارجية لمصر من أهم عناصر برنامج الاصلاح الاقتصادى.

ويقول شريف دولار " الادخار المحلى فى مصر الآن ١٧٪ من الدخل القومى ، ولكى نحقق معدلات النمو فى التنمية تصل إلى ٧٪ أو ٨٪ سنويا فلابد أن يرتفع الرقم إلى حوالى [illegible] أو ٢٣٪ من الدخل القومى . وتغطية هذا العجز سيأتى جزئيا برفع وتشجيع الادخار المحلى ليصل إلى حوالى [illegible] وتغطية الفرق بواسطة **الاستثمار الخارجى المباشر ، فى حدود ٤ر٥ أو ٥ مليار دولار سنويا**".

وفى وثيقة " مصر والقرن الواحد والعشرون "حدد د. **كمال الجنزورى** حاجة مصر إلى ٢٧ **مليار دولار سنويا استثمارات خاصة مباشرة لتحقيق معدل تنمية سنوى يتراوح بين ٦٫٨٪ و٧٫٦٪.**

والسؤال كيف ستحقق هذه الاحتياجات ، بينما مصر لم تحصل - طبقا لهذه التقارير - منذ بداية سياسة الانفتاح وحتى عام ١٩٩٥ إلا على ٥ مليار دولار استثمارات أجنبية (وعربية) مباشرة . ولم تحصل خلال عام ١٩٩٦ إلا على نصف مليار دولار فقط ، تركز معظمها فى قطاع البترول !!

وفى تقرير آخر منشور أيضا بالأهرام ، وهو تقرير البنك المركزى ، فقد ارتفعت الديون الداخلية للحكومة فى السنة المالية ٩٦/٩٧ إلى ١١٦ مليار و٧٨٥ مليون جنيه!

وفى تقرير أعده فريق من المعهد الدولى لبحوث سياسات الغذاء بالتعاون مع وزارات الزراعة والتجارة والتموين (بتمويل وكالة التنمية الأمريكية) . يقدر عدد الفقراء فى مصر بـ ٤ر١٤ مليون نسمة يمثلون ٢٣٫٣٪ من السكان (أى حوالى ربع السكان) منهم ٦ر٧ فى حالة فقر مدقع . ورغم تواضع هذا التقرير بالنسبة لتقديرات أخرى دولية تصل بنسبة الذين يعيشون تحت خط الفقر فى مصر إلى ٤٩٪ ، إلا أنه فى حد ذاته أمر خطير.

هل تكفى هذه الحقائق القليلة المنشورة خلال أسبوع واحد فى صحف حكومية للتدليل على فساد مايردده أصحاب القرار فى مصر ، أم أننا نحتاج إلى المزيد ؟!

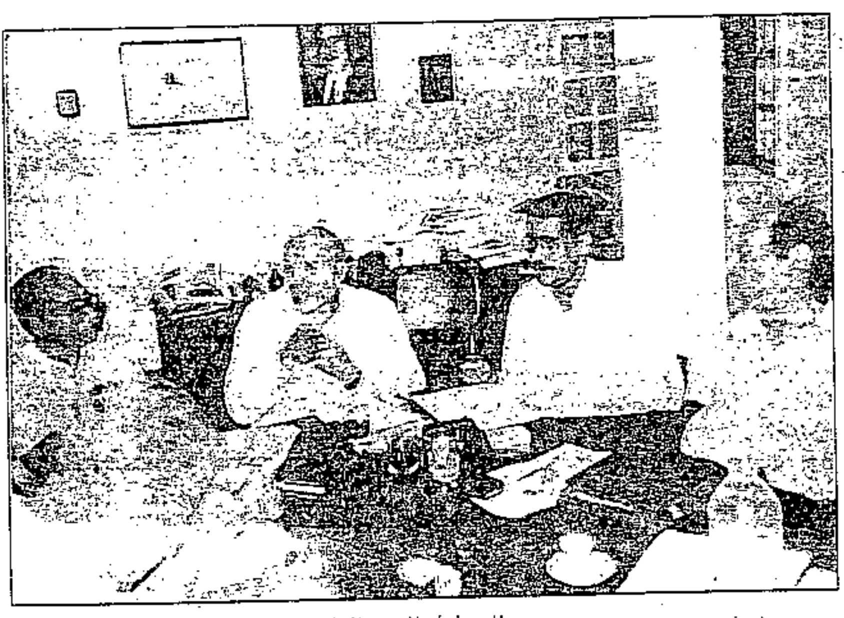
ربما يكون مفيدا أن نضع فى الختام تصريح" **أرفند سوبرامانيان** " ممثل صندوق النقد الدولى فى مصر . فهو تصريح خطير وهام وكاشف نأمل أن يقرأه بعناية السادة المسئولون فى مصر . فبعد أن تحدث عن انخفاض معدلات النمو والادخار فى مصر ، قال : " إن التحديات موجودة وعلى رأسها رفع معدلات النمو إلى مابين ٧٪ و٨٪ على أسس ثابتة . والتأكد من أن **هذا النمو يوزع على الجميع . بالاضافة الى انخفاض معدلات الفقر** والتضخم ورفع مستوى المعيشة للأفراد .. **لذلك نمع حدوث نمو اقتصادى يجب منح اهتمام أكبر للبعد الاجتماعى** خاصة فى استثمارات التعليم والصحة ، سواء من حيث الجودة أو الانتشار " ثم يقول.. « تحسن الاقتصاد المصرى أدى إلى زيادة التوقعات بمستقبل الاقتصاد المصرى بصورة كبيرة . وهو أمر له مزايا وعيوب . **فى حالة عدم حدوث هذه التوقعات تكون النتائج السلبية .. فتكلفة عدم الوصول إلى هذه التوقعات مرتفعة جدا** ».

ندوة

مستقبل التسوية السياسية

في ظل التطورات الأخيرة..

مزيد من التنازلات العربية والتسوية السياسية وصلت إلى نهايتها



أعد ورقة الحوار وأدار الندوة:

عبد الغفار شكر

أعدها للنشر:

خالد البلشى

منذ توقيع **اتفاقيات أوسلو** في سبتمبر ١٩٩٣ وهي تتعرض لأزمات متتالية وفي كل مرة تصاب العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية بالجمود وتتوقف اسرائيل عن تنفيذ التزاماتها المقررة في هذه الاتفاقيات. ويعاني سكان الأرض المحتلة في الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لذلك سواء في أوضاعهم المعيشية أو حياتهم اليومية أو قدرتهم على تنظيم أوضاعهم الاقتصادية والسياسية حتى في اطار الحد الأدنى الذي كفلته لهم هذه الاتفاقيات. وقد تعددت أسباب هذه الأزمات بين مخالفة اسرائيل لالتزاماتها التعاقدية بمواصلة الاستيطان في الأراضي المحتلة أو اتخاذ اجراءات من طرف واحد لفرض أمر واقع جديد في مدينة القدس، أو طرح مفاهيم جديدة خلاف المتفق عليها كأساس للمفاوضات مثل قول حكومة الليكود بأن السلام مقابل أمن اسرائيل وليس السلام مقابل الأرض. وهناك أيضا ضمن أسباب الأزمات المتتالية التي أصابت اتفاقيات أوسلو عمليات العنف التي شنتها جماعات فلسطينية ضد الاسرائيليين. وقد تأكد في الممارسة أنه ليس أمام الفلسطينيين والعرب بديل آخر للاستمرار في تنفيذ اتفاقيات أوسلو. أنهم لا يمتلكون قدرة حقيقية للضغط من أجل هذا الاستمرار. ولهذا فانهم مع كل أزمة يناشدون الولايات المتحدة الأمريكية التدخل لاعادة الأمور إلى مجراها دون جدوى. فلأمريكا سياستها الثابتة التي تعطي الأولوية لأمن اسرائيل كما تطرحه الحكومات الاسرائيلية.

وها هو انفجار القدس الأخير الذي نفذه شابان فلسطينيان يؤدي إلى أزمة غير مسبوقة. فقد تجاوزت اجراءات العقاب الجماعي التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وضد السلطة الفلسطينية كل الحدود. وليس هناك ما يشير إلى إمكانية تجاوز هذا المأزق الا من خلال تنازلات فلسطينية جديدة كالقبول باستمرار الاستيطان الاسرائيلي أو التعهد بالقيام بالدور الذي تطلبه اسرائيل من السلطة الفلسطينية فيما يتصل بأمن اسرائيل. وقد أوضحت الولايات المتحدة الأمريكية على لسان الرئيس بيل كلينتون موقفها من المطالب الاسرائيلية عندما أكد مؤخرا أنه لا وجه للمقارنة بين البلدوزر والمتفجرات!!

أن الازمة الحالية في العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية تطرح للمناقشة مستقبل التسوية السياسية التي تم الوصول إليها في اطار مرجعية مؤتمر مدريد واتفاقيات أوسلو.

١- فهل وصلت هذه التسوية إلى طريق مسدود؟.

٢- وهل تكمن المشكلة في جوهر التسوية؟ أم أنها تعود إلى أسباب يمكن التغلب عليها مثل المفهوم الاسرائيلي للأمن أو السياسة الحكومية الاسرائيلية تجاه مستقبل الضفة والقطاع والاستيطان بهما، أو تشدد الليكود، أو العمليات الانتحارية الفلسطينية؟.

٣- هل هناك بديل عربي آخر، وما هي الشروط الواجب توافرها لوضعه موضع التطبيق؟ وهل يتضمن هذا البديل جانبا عسكريا؟.

وفي محاولة لاستقراء الأوضاع حول مستقبل التسوية السياسية في المنطقة. دعت «اليسار» مجموعة من الخبراء والمهتمين بعملية التسوية الجارية حاليا في الشرق الأوسط واستجاب مشكورا للمشاركة كل من:

أحمد الجمال: صحفي وكاتب- عضو المكتب السياسي للحزب العربي الديمقراطي الناصري -مسئول الشئون العربية بالحزب.

أحمد شعبان كاتب سياسي وعضو اللجنة الوطنية للعمال والطلبة في مظاهرات ١٩٧٢.

اللواء: **أحمد عبد الحليم** نائب رئيس المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط.

ضياء رشوان: خبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

عبد العال الباقوري: رئيس تحرير جريدة الأهالي.

د. **عبد العليم محمد**: مجلة مختارات اسرائيلية- مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام.

محمد سيد أحمد: الكاتب والصحفي المعروف.

السفير وفاء حجازي مساعد وزير الخارجية الأسبق.

د. **هدى عوض** استاذ العلوم السياسية والادارة العامة بالجامعة الامريكية.



عبد الغفار شكر

نحن ننظم هذه الندوة للنشر في **اليسار** في العدد القادم وموضوعها هو «**مستقبل التسوية السياسية**» **التي تمت في إطار مرجعية مؤتمر مدريد واتفاق أوسلو والتطورات** الأخيرة التي تابعوها وبالتالي وصلت إلى مرحلة أن فيها أن نطرح السؤال هل وصلت هذه الاتفاقيات إلى طريق مسدود؟ واين يكمن جوهر المشكلة؟ هل يكمن في جوهر التسوية أم في أسباب يمكن التغلب عليها مثل السياسة الحكومية الاسرائيلية ونظرتها لقضية الأمن والعمليات الفدائية الفلسطينية إلى آخر هذه العوامل التي يمكن أن تؤثر في هذه المسألة؟ باختصار هل ترجع المشكلة إلى أسباب عارضة أم أسباب جوهرية؟.

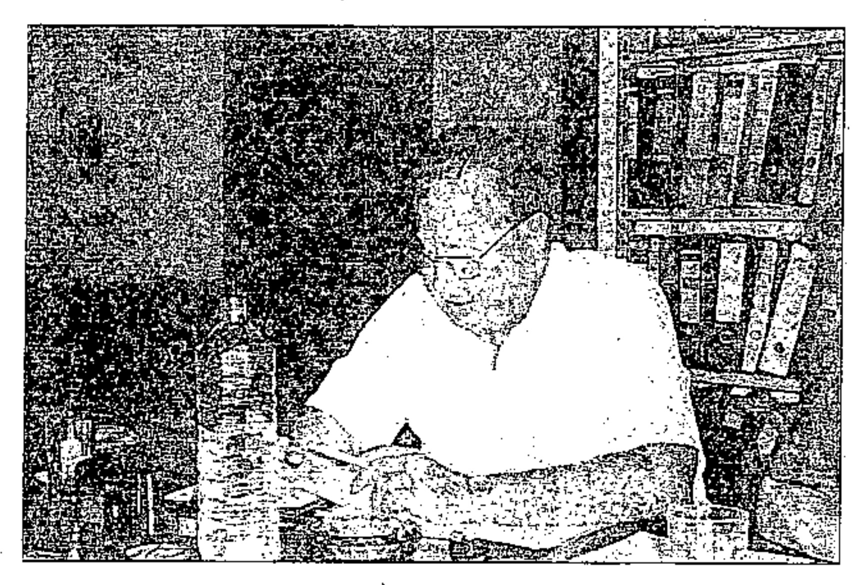
النقطة الثانية التي سيدور حولها النقاش هل العرب يملكون بديلاً آخر؟ وما هي الشروط الواجب توافرها حتى يتسنى وضع ما يقال في موضع التطبيق؟ وهل يمكن أن يكون البديل عسكريا أم لا؟.

أنا اقترح على حضراتكم أن ندير النقاش على جولتين الجولة الأولى تجيب عن السؤال الأول والثاني في ورقة النقاش والجولة الثانية تجيب على البديل العربي اذا كان هناك إمكانية لبديل عربي.

أحمد عبد الحليم

في البداية أريد أن اتساءل عن **مصطلح التسوية**. لان السؤال هنا عن مستقبل التسوية وهل وصلت إلى طريق مسدود أم لا وأين يكمن جوهر المشكلة؟.

أنا أقول إن هناك عدة مصطلحات: هناك **التسوية السياسية** التي استخدمت



أحمد عبد الحليم:

*ما يحدث الآن نوع من الدبلوماسية القهرية

*هناك خلل كبير في موازين القوى

في هذه الورقة وهناك التسوية المفروضة والتي هي نتاج لتوازن القوى الموجود في المنطقة وأخيرا هناك الهدنة المسلحة.

بالنسبة للتسوية **السياسية والهدنة المسلحة** فهما على طرفي النقيض في المنحنى الذي اتكلم عنه. وأنا أستطيع أن أقول إن ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط اليوم ليست له علاقة بتسوية سياسية كما كان الأمل موجودا.

هناك اتفاقيات بين **مصر وإسرائيل** واتفاقيات بين **إسرائيل والفلسطينيين** واتفاقيات بين **اسرائيل والأردن** وكان لدينا الأمل في أن تلتزم كل الاطراف بما جاء في هذه الاتفاقيات وأن تسير طبقا للجدول المحدد فيها. كل ذلك اختلف وانا شخصيا من الناس الذين توقعوا أنه في موضوعات التسوية النهائية بالقطع الاجندة ستختلف والجدول الزمني سيختلف.

وأنا أعتقد أنه سواء بوجود **نتنياهو** أو غير نتنياهو على رأس الحكومة الاسرائيلية في هذه الفترة فان الموقف لم يكن ليختلف عما يحدث الآن كثيرا . ولكان موقف هذه الحكومة مشابها لحد كبير **لحكومة نتنياهو** . فهناك خطوط حمراء وأهداف عريضة بالنسبة لإسرائيل وإن اختلفت أساليب التوصل إلى هذه الاهداف من حكومة لأخرى.

انا اقول هذا الكلام لأربط بين السؤالين . فالعرب اليوم في موقف **سيئ جداً** وذلك **بناء على توازن القوى** الموجود في **المنطقة** وكذلك بناء على مجموعة من الاعتبارات السياسية والاستراتيجية والاقتصادية الأخرى وأيضا لأن العرب في جوهرهم دولتين أو ثلاثة هم داخل المحور وباقي الدول تؤيد ما يحدث.

عموما فالعرب تسير في وضع معه لأن الوضع السائد يعكس عدم معادلات القوة والقوة في هذه المرحلة **إلى جانب اسرائيل أو مختلة خللاً شديداً ناحية الجانب الاسرائيلي المدعوم بالجانب الأمريكي** . وقضية القوة هذه محتاجة إلى مناقشة لأن من ضمن أسئلة القوة هل يمكن أن يكون البديل العربي له جانب عسكري أو لا؟ وأنا اعتقد أنه نظريا يمكن أن يكون له هذا الجانب وعمليا لا .

وبشكل عام معادلات القوة مختلة خللاً شديداً لغير صالح العرب ولصالح اسرائيل وهذا ينعكس بشكل أو بآخر على التفاوض وعلى الحقوق المطروحة وعلى النتائج النهائية للتسوية ولذلك فالحل النظري- الحل العسكري- يكون هو المطروح الآن. ولنأخذ **القدس** على سبيل المثال.القدس بهذا الشكل الذي تم فيه إنجازها عمليا باقامة المستوطنات الموجودة على جبل **أبو غنيم** . فان الحل العملي هنا أن تحل بالاداة العسكرية لان القنوات السياسية والدبلوماسية كلها فشلت.

واتصور أن **الموقف العربي اليوم** يتراجع . ففي البداية كنا نقول إن العرب سيبدأون من ضرورة إيقاف العمل في مستوطنة أبو غنيم. وإسرائيل ترغب بعد ذلك اليوم الكل يتكلم فيما بعد ذلك. الآن فهذه القضية حسمت فعليا. فماذا يكون حلها؟

حلها هو **الاداة العسكرية** . ولكن السؤال هل **الاداة العسكرية ممكنة؟** أنا أقول أنها غير ممكنة اليوم. ولذلك فقد دفعني هذا إلى التفكير أن الحل ربما يكون في أحد الاصطلاحات القديمة والتي يجب أن استخدمها أنا على الأقل وهي **قضية الحقوق المعلقة**.

وهذا يعني أن ما يحدث الآن وأن ما نقبله الآن هو أمر مضطرين إليه نظرا لظروف اختلال موازنة القوة ولا يعني أننا موافقون عليه. ولكن يعني أن هذا فرض علينا في توقيت كان الخلل فيه كبيرا جدا لغير صالحنا . وهذا الأمر يجعلنا باستمرار نقول إنه حق **معلق** وإننا لن نقبل هذا ولن نرضى ان يكون هذا هو الحل النهائي لهذه المشكلة. وبالتالي فهذا كله يعارض مفهوم التسوية الذي تكلمت عنه في البداية .وهل هي تسوية أم لا.

وإذا كانت القدس هي أحد **الحقوق المعلقة البارزة الآن فاننا سنجد مجموعة من الحقوق المعلقة التي سوف تظهر لنا بعد فترة وأخرى** فمراكز البحوث القريبة من البيت الأبيض قدمت اقتراحا تقول فيه إنه يجب التخلي عن سياسة «**التسوية خطوة خطوة**» وإنه يجب الانتقال مباشرة «**إلى التسوية النهائية**» لهذه المشكلة وذلك لكي يتم استغلال كل هذه الظروف التي تكلم عنها.

والممارسة الاسرائيلية قالت لنا هذا ونتنياهو بشكل خاص قال لنا هذا وأخيرا أعلن أيضا بواسطة الحكومة الاسرائيلية أنه يجب الا نضيع وقتاً في قضايا جدول زمني ينتهي في عام ٩٩ علينا أن نصل مباشرة إلى هذه العملية.

هذا الكلام مرتبط بمشكلة أخرى فنحن لا نستطيع الحديث عن **مشكلة الشرق الأوسط** أو مشكلة حل الصراع

العربى الاسرائيلى بمعزل عن أمور أخرى مؤثرة عليه وسأشير إلى مجموعة من النقاط التى من الممكن أن نتكلم عنها تفصيلا فى وقت آخر وتتمثل هذه النقاط فى:

* **الارتباط بين ما يحدث فى الشرق الأوسط بقضية الشراكة الأوربية المتوسطية** وهناك ارتباط وثيق جدا بينهما ولكن هناك اختلافاً حيث يوجد نوع من التوحد فى الموقف من ناحية أوربا وإسرائيل تجاه القضيتين بينما يختلف الوضع من الجانب العربى.

*الشراكة مبنية على مؤتمر برشلونة سلة(رقم١) **سلة أمنية** -سلة رقم(٢) **سلة اقتصادية** -سلة رقم«٣» وهى**السلة الاجتماعية الثقافية** إلى آخره.

أوروبا تدفع دفعاً شديداً تجاه السلة «رقم١» **السلة الأمنية** - وموقفنا نحن كمصر وكعرب اننا مع أوروبا نريد أن ندفع السلة رقم«٢» **الاقتصادية** -وهذا عكس مطلبنا فى منطقة الشرق الأوسط والذى يتمثل فى **عدم دفع القضية الاقتصادية ما لم يصاحبها حلول**- لا أريد أن أقول تسوية-نوع من الحلول السياسية التى تضع الأرضية المناسبة حتى نتقدم على قضايا اقتصادية سواء كان ذلك مثلا فى علاقات ثنائية. علاقات ثلاثية. علاقات جماعية الخ مع اسرائيل وكل هذا الكلام يجب أن يوضع فى الاعتبار.

انا سوف اخذ الجولة الأولى بالنسبة لى بقضية من القضايا الاساسية التى يجب أن نتعرض لها.وهى ان **الولايات المتحدة الأمريكية والعالم كله يدفعنا فى تعاملاتنا مع اسرائيل أن نتعلم من تجارب المناطق الأخرى وذلك لكى نطبق ما جرى فى المناطق الأخرى على الوضع فى منطقة الشرق الأوسط. وهذه قضية تاريخية من وجهة نظرى وأعتقد أنها غير صحيحة** . وسأذكر سريعا ماذا يقول لنا التاريخ. لدينا ٣ أنماط للصراع فى التاريخ.

النمط الأول:دولة ودولة يتصارعان فى الخارج والنموذج الواضح له **اسبانيا والبرتغال** فى أمريكا اللاتينية وفى مناطق اخرى من افريقيا.. إلخ. وانجلترا وفرنسا فى مرحلة من المراحل سواء كان ذلك فى أفريقيا أو آسيا أو فى أى منطقة من المناطق.

النمط التاريخى الثانى دولة ودولة يتصارعان فى أماكنهما أو على مناطقهم وهذه أمثلتها كثيرا جدا مثل الجرمان والفرنجة التى تطورت بعد ذلك إلى بروسيا وفرنسا والتى تطورت بعد ذلك إلى المانيا وفرنسا واستمر هذا الوضع إلى نهاية الحرب العالمية الثانية ثم انتهى مؤقتاً هذا الصراع.

النمط التاريخى الثالث: هو شعب وشعب يتصارعان داخل دولة واحدة والمثال الأول على ذلك -هذا تجاوزاً- الصراع بين البيض والهنود الحمر فى أمريكا «فهاتان مجموعتان عرقيتان مختلفتان يتصارعان على أرض داخل دولة واحدة.. مثل آخر هو البيض والسود فى جنوب افريقيا وهذا نمط ثان.

أما الوضع الاسرائيلى فهو نمط مختلف تماماً لأنه -من وجهة نظرى- **شعب جاء بدولة ضد شعب دولة** . فالوضع أن شعب ليس له أصل وجاء بدولة فى منطقة هذه المنطقة لم تكن خالية كانت منطقة بها شعب وأن هذا الشعب طرد من ارضه.

ولذلك فان قضية ان نتعلم من مناطق أخرى التى يحاولون بها أن يفهمونا أن ما ينطبق على أوروبا أو ما ينطبق على أمريكا اللاتينية أو ما ينطبق على المناطق المنزوعة السلاح النووى ينطبق علينا. فهذا غير صحيح نظراً لاختلاف الظروف تماماً ولهذا فان هذا الوضع لا ينطبق لدينا أبداً.

ما يحدث الان يجب أن نسميه باسمه- وخصوصا وأن له اسم اكاديمى- وهو **الدبلوماسية القهرية تمارس اعتمادا على الخلل الشديد جدا فى معادلات القوى الموجود فى المنطقة**. وبالتالى أقول إن كلمة تسوية سلمية غير دقيقة، وان ما يحدث الآن هو تسوية مفروضة أو هو هدنة مسلحة من جانبنا نحن. لاننا ولو قبلنا بهذه التسوية بما بها من حقوق معلقة وإذا كانت هذه الحقوق المعلقة حقوق أصيلة ففى ظروف تغير مناخ دولى ومناخ اقليمى فاننا بالقطع سنسعى لتغييرها ولكن ذلك مرهون بشرط فى الجانب العربى وهو أن يتم البناء فى الجانب العربى سواء فى كل دولة على حدة أو فى تجمعات الدول التى تقبل أو فى مجموع الدول العربية.

عبد العال الباقورى

السؤال حول هل هناك أزمة فى طريق التسوية وهل وصلت إلى طريق مسدود؟ يتعلق اساساً بان **عملية التسوية- أيا كان التشخيص سواء اتفقنا على ما** قاله د. أحمد عبد الحليم أو اختلفنا معه- بدأت منذ البداية **وهى محملة بعيوب هيكلية على الأقل من الجانب العربى.**

العيوب الهيكلية فى عملية التسوية من الجانب العربى نستطيع ان نلخصها أساساً فى ثلاثة عيوب وهى مليئة بعيوب كثيرة ولكن يمكن ان نلخصها فى ثلاثة عيوب.. ولكن قبل ذلك أريد ان أنوه أن عملية التسوية ليست مدريد **أوسلو** فقط وانما عملية التسوية التى بدأت باتفاقات فصل القوات واساسا **اتفاق فض القوات الثانى فى سبتمبر ١٩٧٥.**

أول العيوب الهيكلية ان الجانب العربى بدأ عملية التسوية وهو يعلن ان هذه **الحرب التى خضتها- حرب اكتوبرهى اخر الحروب**. وأنا أرى أنه لا توجد عملية تسوية يخوضها جانب من الجوانب وهو يعلن مقترحا أنه يلقى السلاح. فاذا القيت السلاح فعلى أى شئ ستخوض عملية التسوية فيما بعد. ونحن نجد أن إعلان أن حرب اكتوبر هى اخر الحروب لم يكن مجرد شعار لكننا نجد أن ديباجة فض الاشتباك الثانى تنص على أن الطرفين المتعاقدين **ج. م. ع** وإسرائيل اتفقا على أن الصراع بينهما والصراع فى الشرق الأوسط لا يمكن أن يفض إلا بالتسوية السلمية، وأنا فى حدود معلوماتى وفى حدود قراءاتى التاريخية والسياسية لا أعرف أن أية تسوية أو اتفاقية نصت على هذا النص.

العيب الثانى فى عملية التسوية وهو مرتبط بالعيب الأول وهو **يتمثل فى أن المفاوض العربى أو الشريك العربى أو الجانب العربى لم يكن لديه تصور شبه متكامل عما يمكن أن يصل إليه من تسوية ومن ثم انزلق إلى مجموعة من التنازلات المتوالية** . فلو اخذنا أى قضية من القضايا الجزئية فى عملية التسوية سنجد أن الجانب العربى تنازل تنازلات متوالية ولنأخذ على سبيل المثال **قضية القدس** وهى القضية المتفجرة الان. سنجد خطاب **السادات** أمام الكنيست أقوى من النصوص المتبادلة فى الخطابات المتبادلة بينه وبين **كارتر** حول القدس وسنجد هذه الخطابات المتبادلة فى **كامب ديفيد** أقوى من الصيغة التى جاءت فى معاهدة **مارس ١٩٧٩** سنجد هذه الصيغة التى جاءت عليها فى معاهدة ٧٩ افضل مما آلت إليه الأمور فى **أوسلو** -أنا لا أريد أن اذكر نصوص حتى لا أطيل عليكم وهى أمور



عبد الغال الباقورى:

عملية التسوية محملة بعيوب خطيرة على الجانب العربى

كلها معروفة لديكم ومن ثم فإن التصور العربى غير المتكامل أدى إلى مجموعة من التنازلات المستمرة التى تعرفها على جميع الجبهات. مما قاد إلى ما يمكن أن يسميه البعض الآن أن التسوية وصلت إلى نفق مظلم، والتسوية وصلت إلى طريق مسدود.

فى النهاية وكلكم دارس سياسة وتعلمون أن فى السياسة بدائل لكل موقف ولا يوجد طريق مسدود ولكن **للأسف الشديد أن الطريق عادة يفتح فى مثل هذه الأمور على حسابنا نحن العرب** ومن هنا يأتى السؤال المطروح هل هناك بديل لهذا أم ليس هناك بديل.

أحمد الجمال:

فى تصورى- مثلما سبق وان قال الزملاء- ان كلمة التسوية محتاجة مناقشة فهى هنا مرشحة كمسلمة، هل وصلت التسوية؟ أنا أقول أن كلمة التسوية نفسها تحتاج لمناقشة.

وبالتالى فأنا ارى أن الخلل هو فى تصور الطرفين عن الصراع. فنحن نتحرك فيما يسمى بالتسوية الان **بمنطق التعايش، ومحاولة نزع فتائل الصدام فى المنطقة، ومحاولة التعايش مع الكيان الصهيونى** ومع الدولة العبرية وفق منظومة مستقبلية معينة. فنحن كعرب نتصورها بشكل معين «أن نأخذ بعض حقوقنا ونترك بعضها الاخر وبالتالى تنتهى الحروب ونعيش فى وئام وسلام ودائما منطقنا هو منطق نهاية التاريخ.

الجانب الآخر للاسف الشديد يتبنى مقولات أشد الاطراف العربية تشدداً. لكنا نفهم ونحن نتحدث عن أنه صراع وجود وعن أنه صراع بين نقيضين حدين لن ينتهى الا بان يقوم احدهما بنفى الطرف الآخر. لقد كنا نتهم أننا غير مدركين لابعاد المتغيرات العالمية وأننا سوف انقل هنا بالنص تصور **باراك** وتصور **نتنياهو** للصراع وهنا يكمن ما اتصوره مربط الفرس فى موضوع ما يسمى بأزمة التسوية.

السيد **باراك** فى حديث لصحيفة **هاآرتس** فى ملحق هاآرتس يتكلم ويقول عن الصراع بالحرف الواحد «إنه صراع **معقد جدا يحيط بمختلف جوانب الواقع المعاش صراع يخترق جميع ابعاد هويتنا** ويضيتهم الابعاد السياسية والجغرافية والحضارية وأيضا البعد الدينى وفيه شئ من الصدام الجارى بين العالم الأول والعالم الثالث اعتقد أن نقطة الانطلاق الاقوى للصراع هى سنة ٤٨ -يجب أن نضع فى اعتبارنا التركيز على السياق التاريخى- لكن ما حدث سنة ١٩٤٨ ما كان ليحدث سنة ١٩١٧ أو سنة ١٨٨٢ وبهذا المعنى. فهو **تظما صراع بشأن الوجود** لكنه فى مدماك آخر منه صراع دينى أيضا مشحون جداً بالتوتر ولا حل له فى بعده الاكبر. وهو بمعنى معين ينطوى على بعد يتصل بالرؤى الدينية كنهاية العالم ويوم القيامة وهو فى مدماك آخر- أيضاً- صراع أهلى ومتعرج ومعقد داخلياً» هذه رؤية **باراك** الذى نتصور انه لو جاء كبديل هو وحزب العمل سيحاول اعطاءنا مفتاحا للتسوية وانا اقول **اذا كان هذا هو تصور زعيم حزب العمل الحالى فاين هى التسوية؟!**.

السيد **نتنياهو** يتكلم عن الموضوع بشكل آخر يقول: «إننا نسير نحو العالم السياسى للقرن الواحد والعشرين الذى سيكون عالماً متعدد الاقطاب وبالتالى معقد وغير مستقر وستكون مهمتنا الاساسية هى أن نتعلم كيف نناور فى هذا العالم الجديد كيف نواجه تهديدين. من جهة هناك **التهديد الداخلى المتمثل فى النزعة التحريرية القومية الفلسطينية ومن جهة أخرى هناك التهديد الاسلامى.**

الرد على التهديد الأول يكمن فى تنصل فلسطينى شجاع من الرؤية التحررية القومية. يوجد هناك بين الفلسطينيين من تخلوا عن هذه الرؤية الهدامة لكن يوجد أيضا اتجاه معاكس ينبغى الا يكون هناك شك فى ذلك. تتردد يومياً تصريحات عن تحرير فلسطين- الكلام **لنتنياهو** - وعن مواصلة الجهاد وعن حق العودة وهذه أقوال لها دلالتها. **الكلمات لها دلالة، إنها تحافظ على الحلم وتؤثر فى التفكير والتفكير يؤثر فى الاعمال ولذا هناك ضرورة لتنصل واضح وحازم وشجاع من جانب القيادة الفلسطينية المركزية كلها من الفكرة التحررية القومية.** أما التهديد بالاخر الاسلامى فليس له فى تقديرى حل سهل الحل المتاح فى تقديرى بعيد عن البيت.

إن الذين يعتقدون أننا سنحل هذه المشكلة فقط بالتطور الاقتصادى الاقليمى مخطئون، إنهم يفكرون بمفاهيم شبيهة بالماركسية. المشكلة ليست اقتصادية فقط. فالاسلام منتشر بين قطاعات عريضة جدا من السكان وليس بالضرورة بين الطبقات الفقيرة منها فقط لانه يقترح حلاً لمشكلات البحث عن الهوية ومغزى الحياة كما فى حالة الاتحاد السوفيتى والشيوعية المثالية. **ان الاسلام كفكرة تلبى تطلعات والحاجة العميقة لاعداد غفيرة من الناس فى**



أحمد الجمال:

التسوية وصلت إلى طريق مسدود

أنحاء الشرق الأوسط وترشاد دولة وتوجهه وتزكى شهلته يشكل خطراً بكل تأكيد».

وانا أتصور ان الموضوع وصل فعلا لطريق مسدود لان نتنياهو ينظر الى على مستوى اخر وهو الاشباع من كلام نتنياهو بالنصر - وانا أؤمن انه باستطاعة دولة اسرائيل خلال الاعوام القريبة المقبلة ان تزيد في قربها الى اضعاف مضاعفة في العالم [illegible] بعد التسامي [illegible] وترشك اسرائيل أن تتحول إلى عنصر جبار شديد الأهمية لاننا مهيأون لاقتصاد المعلومات أكثر من أي دولة أخرى في العالم . لو نجد لغة بالنسبة لعدد السكان هو الاعلى في العالم [illegible] الاتية تتيح سنويا الاف من الشباب الذين اكتسبوا خبرة فريدة في تدريبها في مجال نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية والمحركات والاجهزة الالية التي تقوم باعمال الانسان. ونظرا إلى إنه لم يكن لدينا لا رأسمالية حقيقية ولا شرعية فانه لا توجد لدينا ديناصورات صناعية كبيرة ومتقادمة يجب التخلص منها لي تقدم [illegible] نتنياهو - أنه اذا حررنا الاقتصاد من التدخل الحكومى الدائم وهذا ما سنفعله فسنتوصل الى تجسيد طاقاتنا الانسانية الكامنة بصورة تتيح للاقتصاد الاسرائيلى انطلاقة سريعة هائلة جداً واذا كان الناتج القومى للفرد عندنا حاليا وقبل أن تمر بنا الثورة التاتشرية يقارب مثيله فى بريطانيا نحو ١٦ ألف دولار فسنتمكن بعد أن تمر بنا هذه الثورة من مضاعفته خلال ١٥ عاما ثم يكمل نتنياهو بعد ذلك فيما يتعلق تحديداً بمصر.

وفى تصورى أنه طالما أن **التصور الإسرائيلى على الجانبين** جانب حزب العمل وجانب **تحالف الليكود بهذا الوضوح المحدد فى فهم الصراع وابعاده. إذن لابد أن نصل إلى طريق مسدود فيما يسمى** بالتسوية ، لأن الجانب العربى على **تمزقه وعلى ما يسمى بهرولته ليس لديه حد أدنى من فهم حتى مستقبل** سياسته الداخلية **لكى يواجه هذه المرحلة المقبلة.**

الازمة ليست فى كلمة تسوية ولا فى حدودها ولا فى أوسلو ولا فى النصوص. الازمة كما قالوا هم من قبل على لسان قادتهم أن السلام يسكن وجدان الشعوب ولا تصنعه المعاهدات ولا الاتفاقيات ولا إلى آخره.. وطالما لم تتغير ثقافات الشعوب -هذا من وجهة نظرهم- اذن لن يحدث أى شكل من أشكال التسوية.

تصورى أن الموضوع وصل لطريق مسدود ابتداء من الاختلاف الجذرى فى التصورات وان المبادرة والقوة فى يد العدو الاسرائيلى لاننا نفقد أى مقومات للرؤية الذاتية فى هذا المستوى.

محمد سيد أحمد

فى البداية أود أن أقول أن **التسوية السلمية القائمة حاليا معيبة فى أصلها انطلاقا من فكرة أساسية ،وهى أن نقطة انطلاق التسوية كانت هى نقطة بلوغ التناقض العربى لحد الحرب** . وهذا ما حدث فى حرب الخليج. وبناء على ذلك كان الافتراض الاصلى للتسوية ان هناك عدو عربى أكثر خطورة من العدو الاسرائيلى السابق ومن هذه الوجهة نريد أن نحيد هذا العدو الاسرائيلى الصهيونى من أجل أن نتفرغ لهذا العدو العربى.

فمنذ البداية **هناك تسليم ابتدائى بترحيل التناقض إلى الصفوف العربية** بدلاً من أن **يكون التناقض بين دولة إسرائيل والاطراف العربية**. فالتسوية التى اتبعت إلى الآن هى تعبير عن ذلك مما يعنى تجميد التناقض بين دولة اسرائيل والانظمة العربية وترحيل التناقض إلى المجتمعين العربى والاسرائيلى. ولكننا نجد أن المجتمع الاسرائيلى قادر على احتواء التناقض لان اليهود فيما بينهم لهم ديمقراطيتهم التى تسمح لهم بتجنب ان تتجاوز الأزمات حداً معيناً حتى مع مقتل رئيس الوزراء.

أما الاطراف العربية فليس لديها أى طريقة للتغلب على تناقضاتها. فكل الاتفاقيات التى عقدت مع إسرائيل إلى الان عقدت من وراء ظهر الاطراف العربية الاخرى. فكامب ديفيد كانت كذلك ومثلها اتفاق أوسلو والاتفاق الاردنى. وكل المفاوضات كانت بهذا الشكل.أي أن **السلوك العربى الذى ظهر فى عمليات التفاوض كان قائما على أن الأطراف العربية تفضل التعاون المنفرد مع اسرائيل على التعاون جماعات ازاءها.**



محمد سيد أحمد:

انطلاق التسوية كان نقطة بلوغ التناقض العربي حد الحرب

من هذه الوجهة فان التسوية معيبة ولا يمكن أن تكون سليمة حيث إن الافتراض الأصلي الذي قامت عليه التسوية فيه تناقض كبير. فبدلاً من أن يكون هناك فريق عربي وفريق اسرائيلي انتهى الأمر إلى أن التناقض العربي هو الذي يحكم هذه العملية .فكيف تكون التسوية صحيحة أو كفيلة بان تحقق الغرض . هذا بدون الدخول في التفاصيل.

الشئ الثاني الذي يعيب عملية التسوية هو الرجوع للخلف لاسباب كثيرة **السبب الأول:** دولي فلقد كنا نعيش قبل الآن في نظام قائم على آلية مائلة للشرق الأوسط. كنا بصدد ايدلوجيتين كل ايديولوجية تلفظ الأخرى. فالشيوعية لا تتعايش مع الرأسمالية وكان هناك تعايش سلمى من منطق تكتيكي لكن الجوهر كان يا أنا يا أنت- رأسمالية أو شيوعية -نفس الفكرة كانت موجودة في المنطقة فالانطلاق الأصلي كان باصهيونية يا قومية عربية.

السبب الثاني: **هو أن أمريكا-** من الوجهة العسكرية -اليوم **هي المسيطرة على المنطقة** تماماً تسلح كل الاطراف لذلك فالحرب النظامية مستحيلة . فليست هناك حروب نظامية . وان وجدت حروب فستكون حروب أهلية الحروب التي يسمونها الارهاب.

أي أن الأمور عندما تصل إلى أن طرف سيموت موت معنوي أو مادية فمرجعيته ستكون لماذا أموت وحدي وأنا مظلوم ولماذا لا أجرجر الطرف الثاني فليموت معي . فكوني لا أميز بين أي حد لاني مظلوم أصلاً فهذا منطق له كل وجاهته وهو منطق الارهاب . وهذا المنطق سيظل قائماً طالما بقيت الأمور بالصورة التي هي عليها الان. **فاظن عمليات الارهاب ستكون هي حروب المستقبل وفي المأزق الحالي لاتوجد الا هذه الحروب والتي من الممكن أن تأخذ ابعاداً كثيرة.**

هناك نقطة أخرى أود توضيحها وهي بشأن المراهنة الاسرائيلية في عملية السلام. فاسرائيل تراهن على أننا بصدد نظام دولي جديد هو نقيض النظام السابق القائم على التناقض بين نظامين عالميين. والافتراض ان هذا النظام احادي القطبية وقائم على العولمة ان **هناك انظمة عربية اصبحت ترى في اسرائيل- وهناك شواهد كثيرة تؤكد صحة هذا- اداة أو قناة للوصول إلى العولمة أكثر كفاءة من أي دولة عربية أخرى** حتى ولو كانت السعودية . وتقريبا فان هذا تفسير كل الاطراف في شبه الجزيرة العربية التي تسابق على من يصل إلى تل أبيب الأول وهذا هو ما نسميه الهرولة . وهذا هو ما يضاربون عليه اليوم.

عموماً فالعملية بنيت في الأصل على ركيزتين-**الثنائيات** والمتعددات- المتعددات كان من المفترض أن تكون سنداً ودعما لمبادلة الأرض بالسلام . ولكن اليوم ما حدث إن كل الأطراف العربية تجنبت عملية المتعددات-الحل الجماعي- وبالتالي بدأ كل طرف يتحرك منفرداً الدوحة تتحرك وحدها والقاهرة تتحرك وحدها.. إلخ . ولكن لماذا يتحرك كل طرف منفرداً؟.

وذلك لأن هناك اطرافاً ترى أن هذه العملية أكثر أهمية. وعلى ذلك **انتقلت القضية الفلسطينية في الوقت الحالي من قضية محورية إلى عقبة مطلوب التغلب عليها للانطلاق إلى العولمة** .واسرائيل تضارب على ذلك وكثير من الأنظمة العربية تلبي احتياجات اسرائيل في ذلك وهذا هو المأزق الحقيقي.

أي أن المأزق الحالي يتمثل في الآتي:

١- إن التسوية التي انطلقت . انطلقت أصلا من موقف معيب عربيا ومن واقع عربي حيث التناقض الرئيسي لدى العرب وليس مع اسرائيل والتسليم بان التناقض الرئيسي لدى العرب وليس مع اسرائيل هذا هو العيب الهيكلي الاساسي.

٢- إن النظام الذي كان يحمي الاستقطاب الاقليمي انهار وحل محله نظام اسرائيل طرف أساسي فيه، ونحن نسعى لندخل فيه. ونجد في اسرائيل أسهل طريق للدخول اليه- هذا بالنسبة للانظمة.

هذه هي المآزق التي تواجهنا هذه الأيام فيما يتعلق بالتسوية التي لا رجوع فيها، وأنت ليس لديك القدرة لان تحارب حربا تكنولوجية . وكل ما تملكه هو سلاح الاحباط وأنك ميت ميت وكل الأعمال التي تقوم بها منطلقة من هذا المنطلق .وعليه فمن هنا لابد أن نبحث عن الحل.

هدى عوض:

في البداية فانا أشكر الاستاذ/ عبد الغفار شكر لانه اعطاني الكلمة بعداً. **محمد سيد أحمد** لان هناك مقاربة كبيرة جدا بين رؤيتي ورؤية أ. **محمد**. تقريبا فان هذا ما كنت أود أن اطرحه كاضافة إلى السادة الزملاء بشكل أو باخر.

أود أن أقول عندما نتكلم **عن مفهوم التسوية** . فماذا يعني لي هذا المفهوم . وهل يشمل مفهوم التسوية مفهوم الأمن والسلام؟.

وعندما أتكلم عن مفهوم **التسوية فهل** يعني ذلك مفهومي الذاتي كدولة مثل **مصر وسوريا** للأمن أم مفهومي كاقليم. أم مفهوم

اسرائيل عنه ؟ أعتقد أن المفهوم سيختلف من طرف لآخر. مفهوم الأمن بالنسبة للعرب، مفهوم الأمن بالنسبة لفلسطين كدولة. مفهوم الأمن بالنسبة لاسرائيل.

اذا أخذنا **مفهوم الأمن بالنسبة لاسرائيل سنجد أنه اختلف من حقبة لأخرى** فمثلا المفهوم اختلف فى اسرائيل من وقت حزب العمل عندما كان رئيسه **شيمون بيريز** عن مفهوم الليكود الآن. فالأول كان يوافق على مفهوم الأرض مقابل السلام أما الثانى فلقد طرح مفهوماً جديداً وهو الأمن مقابل السلام.

لو انسقنا وراء ذلك سنجد أننا دخلنا فى عملية مفاهيم وهى أشياء غير محددة وغير واضحة. **فماذا تقصد بالأمن** . هل هو الأمن العسكرى ؟ هل أننى لا أعتدى عليك أم أن الأمن أن الفلسطينيين لا يعتدون على المستوطنين حتى ولو اخذوا الأراضى الفلسطينية تمفهوم **الأمن هنا مفهوم غير محدد، وممكن كل واحد يجد فيه ثغرات وهذه أول نقطة.**

النقطة الثانية: عندما اتكلم عن العرب فبالنسبة لهم ما هو مفهوم الأمن؟ هل أن أدافع عن **فلسطين** ؟ ولماذا فلسطين هل من منطلق المصلحة أم من منطلق انها قضية قومية بالفعل أنا لابد أن أدافع عن دولة أو كيان لدولة مثل فلسطين. فهل فعلا أنا ادافع عن قضية أم أن الأمر هو مجرد مصلحة مثلما قال أ. **محمد سيد أحمد** وهو أننى أريد أن أنتهى من هذا الأمر حتى أدخل لعالم العولمة من أجل مصالحى واقتصادياتى أم أن الأمر أننى أريد أن أنتهى من هذه العقبة. وفى هذه الحالة فانا مستعد لتخطى هذه العقبة بأى طريقة حيث أن الأمر لم يعد هو القضية الكبيرة التى كانت تشغلنى وذلك لأن منطق المصالح قد دخل إلى العملية وخصوصا المصالح الاقتصادية. ومن هنا انطلقت عملية الهرولة كما ذكر الأستاذ **محمد سيد أحمد** وذلك لأننا **نريد أن ندخل إلى النظام العالمى الجديد بأى طريقة.** حتى وصل الأمر أن **العرب بدأوا يعملون تسويات -ليس تسويات بالضبط. ولكن علاقات اقتصادية مع إسرائيل بشكل منفرد.**

ولقد تساءلت فى أحد المؤتمرات أعتقد أن مسئولا إسرائيليا كان يحضره- عن أين **دور مصر** من كل ذلك. لقد ألغى العرب الدور المصرى تماماً. وبعد أن كانت هى التى تلعب الدور الرئيسى فى **كامب ديفيد** وهى التى وضعت محاور عملية التسوية والمحاور التى انطلقت عليها عملية السلام **أصبح الدور المصرى مهمشاً جداً. وبعد أن فتحنا الطريق لان يصبح لإسرائيل علاقات ثنائية مع أية دولة عربية.**

وعلى سبيل المثال فان الدول الخليجية أصبحت تهرول لاقامة علاقات مع إسرائيل وهو ما حدث مع دول أخرى مثل الأردن. وبناء على ذلك أصبحت إسرائيل تنظر إلى الدور المصرى على أنه غير مهم. فطالما أن هناك مصالح اقتصادية فمن الممكن أن تنطلق إلى أية دولة عربية . وهنا لابد وأن **يثارالتساؤل حول طبيعة مفاهيم العرب حول القضية الامن وهل ما زالت قضية قومية ؟** أم **قضية مصالح**؟ أم ماذا؟.

السؤال الذى يبادرنى هنا **من الذى يملك المبادرة** ؟ فانا لدى ثلاثة أطراف فى هذه القضية الطرف الاسرائيلى. الطرف الفلسطينى. الطرف العربى فمن منهم الذى يملك المبادرة؟.

بالطبع فلسطين كدولةلن تكون طرفاً مبادراً. فبالنسبة للعرب وحكومة إسرائيل من الذى يملك المبادرة ؟ من الذى يملك فرض مفهومه للأمن والسلام؟ هذه قضية أنا أعتقد أنها ما زالت معلقة. حتى أن أمريكا بدأت تتعامل مع القضية بشكل مختلف ازاى؟.

دينيس روس يقول«أنا قادم إلى المنطقة حتى أعمل نوع من التنظيم وأهيئ الأجواء فماذا يعنى بتهيئة الاجواء؟ هل هو تهيئة الرأى العام؟.ومادلين **اولبرايت** تقول انا لن اذهب الا اذا تهيئت الاجواء. فما هى هذه الاجواء وكيف تهيأ.

أعتقد أن أمريكا تتنصل هنا من الدور الرئيسى الذى يجب أن تلعبه **لانها لا تريد ان تفرض على اسرائيل أى نوع من التنازلات** .وهى تحتجج أنه لابد للعرب أن يعملوا تسوية مع اسرائيل ويهيئوا الاجواء لذلك. نعود مرة أخرى من يملك المبادرة؟ ومن عليه التسوية من العرب أو اسرائيل؟ فحتى الطرف الخارجى والمفترض أنه الراعى لهذه العملية ينتظر مبادرة من أىّ من الاطراف المعنية الأساسية.

أنا أنهى عند هذه النقطة . فمجرد أننى أفجر مفهوم الأمن والسلام لدى الاطراف المعنية.

أحمد بهاء شعبان

أود أن أقدم وجهة نظر مخالفة لبعض ما تقدمه السادة الزملاء. أننا **أريد أن أبرز حقيقة ما بين شيئين التسوية والحل وفى اعتقادى أنه باختصار التسوية مستمرة ،والحل غير مطروح أصلا** لأن الحل لابد وأن يتناول جذور الصراع وطبيعة الدولة الاسرائيلية والفكر الصهيونى ومطامعه الاستراتيجية فى المنطقة. التناقضات الرئيسية التى تحكم هذا الصراع. وكثيرا جدا من القضايا التى لا يوجد لها حل الا بانتفاء أحد الفريقين على المستوى الاستراتيجى.

لكن التسوية بمعنى اتفاقات مؤقتة تؤدى إلى تجميد الصراع لفترة أو لهدنة نسبية فاعتقد أنها مستمرة وقد سبق أن مرت التسوية بعدة أزمات مشابهة وتم التغلب عليها. ربما هذه أعلى حدة بعض الشئ ولكن **التجربة فى الفترات الماضية علمتنا أن كل أزمة تنتهى بتراجع عربى وتقديم مزيد من التنازلات وخضوع أكثر للمطالب الاسرائيلية وذلك بعد تدخل أمريكى يسبقه نوع من التمنع كما يحدث الآن** .وعلى سبيل المثال فلقد حدث هذا الأمر فى واقعة قريبة حينما حدثت عملية الاعتداء على الحرم الإبراهيمى و الجريمة التى حدثت أيامها. وأيضا لو نظرنا إلى **مؤتمر الدوحة** وما يحدث فيه الآن سنكتشف موقفاً شبيهاً.

وبرغم المأساة وحدة الازمة نجد أن الدول العربية الرئيسية التى تحكم مسار التسوية من وجهة النظر العربية مثل **مصر** لم تحسم موقفها حتى هذه اللحظة. ولقد قرأنا تصريح **أولبرايت** الذى يقدم نوعاً من الانذار للدول العربية وأنها لابد أن تحضر لان الموضوع محسوم.

اذا أردنا أن نتحدث عن حل استراتيجى للصراع فليس هناك آية حلول لأن هذا الحل يقتضى مناقشة جوهر الازمة وجوهر القضية والعودة إلى البديهيات التى تبدأ من الحقوق الحقيقية الاساسية للشعوب فى أرضها. لكن كل ما يحدث الآن هى تسويات ظاهرية .وهذه التسويات من طبيعتها أن تمر بمجموعة من الأزمات التى تنتهى باندفاع أكبر فى هذا الاتجاه. وأنا اتذكر أيام محادثات **كامب ديفيد** حين وصلت الأمور إلى أن **أنور السادات** استدعى الطائرة الهليكوبتر وكلنا قلنا أن الموضوع انتهى ثم ثانى يوم أو ثالث يوم وقعت الاتفاقية.

فى اعتقادى أن الأطراف العربية



أحمد بهاء شعبان وعبد العال الباقوري ومحمد سيد أحمد وضياء رشوان

لا تملك القدرة على تحدي مسار التسوية الأمريكية. التسوية التي تتم برعاية وضغط أمريكي لن تستطيع الأنظمة العربية أيا كانت توجهاتها أن تتحدى هذا الضغط وفي غياب شبه كلي للجماهير العربية وغياب الديمقراطية وغياب لأي قوى معارضة وغياب لأي صوت للأنظمة التي تسعى شعوبها حتى أصبحت غير قادرة على أن تقول رأيها وذلك في ظل اختلال موازين القوى الاستراتيجية وأساسا العسكرية والاقتصادية لصالح إسرائيل وفي ظل عدم وجود حليف استراتيجي للعرب وفي ظل غياب كثير جدا من الشروط التي تمنح الطرف العربي القدرة على وضع لانهيار عملية التسوية.

في ظل هذه الشروط التسوية ستستمر وستخرج من هذا المأزق بعد شئ من الممانعة من هذا الطرف أو ذاك وغالباً ستكون على حساب الأطراف العربية. وذلك بتنازل جديد من الأطراف العربية . **لأن الأطراف الرسمية العربية لم يعد أمامها إلا أن تقدم المزيد والمزيد من التنازلات لان مصداقيتها وبقاءها في كراسيها مرتبط بهذه التسوية .** فعلى سبيل المثال إذا أخذنا ياسر عرفات . لم يعد أمام ياسر عرفات اى شئ يقدمه إلا أن يستمر في تقديم مزيد من التنازلات لأنه راهن بكل تراثه وتاريخه وحركته القديمة والحديثة على هذه التسوية ومثل هذه النوعية من الحكام ومثلهم الحكام العرب الاخرين لن يقبلوا أن يتنازلوا عن كراسيهم ما دام في حياتهم بقية.

لذلك وباختصار أنا أقول اجابة على السؤال الأول **أن التسوية ستخرج من هذا المأزق وستستمر وستدفع أمريكا باتجاه استمرارها على حساب الطرف العربي أما الحل الرئيسي للصراع فهو معلق وأبدى** ودائم إلى أن تعتدل الموازين المختلة في المنطقة وإلى أن تلعب الجماهير في المستقبل دور الله أعلم متى سيتحقق.

وفاء حجازى

أنا لي عدد من الملاحظات السريعة :أولا أنا اعتقد ان السؤال يرد على نفسه.. «هل **التسوية في طريق مسدود؟» نعم في طريق مسدود وكل الشواهد والظواهر تؤكد أنه ليس طريقاً مسدوداً فقط، بل انه تم نسفه .** والدليل على ذلك شئ بسيط جدا وهو ما يحدث من انفجارات وتفجيرات وكذلك ما حدث بعدها من تدخلات إسرائيلية.

كل الأطراف المشتبكة أو المتداخلة في المشكلة أمام واقع يتغير كل يوم ضد التسوية وضد الحل وضد السلام فنحن أمام طريق مسدود . ودلائل ذلك واضحة جدا. وأكبر دليل على ذلك هو أن **مادلين أولبرايت** تأتي إلى المنطقة وهي ترفع شعار واحد هو الأمن أولاً. مما يعني أنه ليس هناك قضية وليس هناك حلول وليس هناك أى أساس لأى محاولة لتصحيح هذا . أو لحل هذا السؤال .وفي الواقع الاخ بهاء غطى جزءاً كبيراً جدا من الكلام الذي كنت أود أن أقوله وهو التفريق بين الحل والتسوية. فهناك فرق كبير جداً بين الحل والتسوية.

الحل هو الوصول إلى السلام العادل الشامل أما التسوية هي أننا في منتصف الطريق يمكن أن نتفق على خطوة ما . دون الالتزام بالخطوات القادمة ودون الالتزام بنهاية محددة يمكن أن ننتهي إليها.

هناك تنوع في المواقف بين الأطراف المختلفة **فالموقف العربي يطلب الحل والموقف الاسرائيلي يطلب التسوية القائمة على التنازل الاقليمي والموقف الأمريكي يحاول أن يزاوج بين التسوية والحل في معادلة** غريبة جدا هي: «إذا كان لابد من الحل فليس من الضروري أن يكون شاملا وإذا كان

لابد من السلام فليس من الضروري أن يكون عادلاً . أي أن هناك نوعاً من التزويج غير الشرعي بين جزئيتين لا يمكن أن تنتميا إلى بعضهما.

إذا أتينا إلى مفهوم الأمن سنجد أن الحل ينطوي على الأمن ولكن الأمن لا يمكن أن ينطوي على الحل أي أن مفهوم الأمن يمكن أن يتحقق في المنطقة من خلال الحل العادل ، الشامل لجميع الاطراف.أما الأمن فليس بالضروري أن ينطوي على حل. فالأمن من وجهة نظر نتنياهو هو القمع وهو ضرب وتصفية كل القوى التي تعادي الارادة الاسرائيلية فهناك فرق بين التسوية والحل.

أنا اعتقد اننا دخلنا مؤتمر مدريد وأملنا في الحل لكن الأطراف التي قررت إنعقاد المؤتمر أو الطرف الأمريكي الذي جمع هذه الاطراف العربية لم يكن في ذهنه هذا الحل ولكن كان في ذهنه نوع من أنواع التسويات الجزئية التي قد تنطوي على مواقف تجمد حركة الصراع ولكنها لا تحل الصراع ولا تنهيه.

أعتقد ايضا ان من الاسباب التي تؤدي إلى الطريق المسدود ان هناك **ازمة ادراك** عربي- **فمنذ كامب ديفيد حصل في الادراك العربي شئ ما أدى إلى أن يترسخ اعتقاد أن الصراع بين العرب من ناحية واسرائيل من ناحية أخرى ممكن تلافيه ، ويمكن الدخول في صيغة جديدة** تتمثل في أنه اذا كان أصل الصراع هو التعارض بين المشروع العربي والمشروع الصهيوني . فيمكن أن نزاوج بينهما وان نحدث تكيفاً بين المشروعين وهي حالة غير منطقية وغير معقولة بين الموقفين العربي والإسرائيلي. فالموقف العربي يطالب باسترداد الحق والموقف الاسرائيلي يرفض تماما التسليم بهذه الحقوق أو انه مستعد لارجاع بعض هذه الحقوق ولكن ليس كل الحقوق.

إذن نحن لدينا أزمة ادراك وهذه الأزمة تفاقمت ليس فقط بمحاولة التكيف مع الموقف الاسرائيلي ولكن بتبني مفردات اسرائيلية استحوذت على مفاهيم الحياة الثقافية في مصر **مثل عملية الشرق الأوسط والسوق الشرق أوسطية وعملية التحالف السلامي الذي حدث في كوبنهاجن** فكل هذه المفاهيم ادخلت وقصد بها افساد المفهوم أو الادراك العربي والبعد عن النظر إلى القضية على أنها قضية صراع لا تزال حتى الآن صراعاً يجب حله وفقاً لمعايير موضوعية وليس اعتماداً على مواقف نسبية.

أيضا من المسائل التي تجعل هذا الطريق مسدوداً وتجعل الأمل في المستقبل ضعيفاً **هو عدم توفر الارادة لدى الطرف الإسرائيلي للمشاركة في عملية الحل** . فالطرف الاسرائيلي يتفاوض مع العرب وهو ما زال مصراً على طبيعة الدولة الصهيونية القائمة على مفاهيم كلها عنصرية وعلى افكار كلها عدوانية . ومرجعيته في ذلك مجتمع بطبيعته عدواني والدلالة البسيطة على ذلك هي انتخاب **نتنياهو**.

لقد كنا نراهن على**شيمون بيريز** ونقول أنه أقل ضرراً أو هو من الحمائم والاخر من الصقور **الشعب الاسرائيلي أتى بالصقور ووضعنا أمام أمر واقع**. وقال لنا أن هذا هو اختيارنا وهو اختيار مجتمع وليس اختيار شريحة معينة داخل المجتمع الاسرائيلي. فانا أرى أن من بين العناصر التي تنسف امكانية الوصول إلى حل هو عدم توافر الارادة السياسية لدى اسرائيل حتى الآن. فالمجتمع الإسرائيلي ما زال متمسكا **بكل العناصر التي أنشأتها دولته** ونحن نطالبه بان يتناقض مع نفسه وينفي عن نفسه العنصرية ويرجع لنا الحقوق التي اغتصبها ويتنازل عن عملية الاستيطان. ولكننا يتبين لنا كل يوم ان هذه الافكار ليست واردة في جدول الأعمال الاسرائيلي وليست واردة في الفكر الاسرائيلي على الاطلاق.

أجمل فاقول**ان الطريق مسدود والأمل في المستقبل ضعيف جدا! اكاد أقول أنه ملغى** وان الافكار التي دخلت بها الاطراف إلى مؤتمر مدريد متناقضة من حيث الطبيعة ، متناقضة من حيث الشكل ومتعارضة من ناحية الاهداف النهائية. وأقول أن المجتمع الاسرائيلي لا تتوافر لديه الارادة السياسية الكافية للمشاركة في عملية الحل. وأن الموقف العربي ما زال يشاهد أزمة ادراك يجب عليه أن يصححها.

ضياء رشوان

سأحاول أن لا أكرر ما قيل. فهناك اتفاق حول معظمه لكنني سأحاول القاء الضوء على الفكرة الرئيسية التي لمسها الصديق العزيز **أحمد بهاء الدين** في محاولة لتعميقها بالقدر الممكن.

لقد حاول **أحمد** أن يضع تفرقة بين ما أسماه حلاً وبين ما اسماه تسوية وفي حقيقة الأمر حتى ولو قلنا عدم التفرقة بين هذين المستويين وارتقينا أن عملية التسوية الجارية حاليا بالشرق الأوسط هي بالضرورة حل. ففي ظني أن هذا النوع من الحل يجب أن يضع في اعتباره مجموعة من الاعتبارات:

الصراعات الدولية عموماً ليست جميعها متماثلة ، وطرق حلها ليست بالضرورة نفس الطرق. ولكل صراع مجموعة من المعايير والعوامل التي تحكم طريقة حله. وربما يكون أحد أسباب اخفاق المجهودات الدولية لحل صراع الشرق الأوسط هو أنه أحيانا يتم التعامل معه باعتباره صراعاً دوليا بشكل عام. وليس صراعاً دولياً ذا طبيعة محددة. وبالتالي فان اصدقاءنا الامريكان يطبقون في شأنه نظريات التعاون الدولي والعلاقات الدولية المتعارف عليها ومن ثم نجد أننا أحياناً في حالة اخفاق.

خصوصية هذا الصراع لا تعني أنه سنفصل عن أي صراع دولي لان هناك شروطاً عامة لأي تسوية. فاذا حاولنا أن نبحث عن الحالة الراهنة للتسوية الجارية الان وهل هي فشلت أم لا؟. سنجد أن التسوية بشكل عام- بعيد عن الشرق الأوسط أو غيره من الأماكن- لا يتم التوصل اليها الا عندما نصل إلي احدي حالتين.

الأولي أن هناك تعادلاً في درجة الارهاق أو الانتصار أو الهزيمة ما بين اطرافها أو توجد درجة من التوازن تسمح بان تكون التسوية محققة لمصالح كل الاطراف المشتركة فيها.

الحالة الأخرى أن تكون الهزيمة الكاملة لاحد الافراد التي لا قيام بعدها . مثل ما حدث لالمانيا في الحرب العالمية -الأولي والثانية- وفي هذه الحالة فان ما يتم التوصل إليه من تسوية قد يسمي لدى البعض معاهدة انكسار أو معاهدة صلح ، لكنها في كل الأحوال بالمعنى الاجرائي هي تسوية.

الاشكالية في صراع الشرق الأوسط فيما يتعلق بهاتين النقطتين أنه لم يصل إلى هذه أو إلى تلك . فهو لم يصل إلي الارهاق الكامل لكل الاطراف. ربما يكون الطرف العربي أكثر ارهاقا لكن الطرف الاسرائيلي لم يصل بهذه الدرجة ولا هو وصل إلى الهزيمة الكاملة للطرف العربي والانتصار الكامل للطرف الاسرائيلي.

من الناحية الموضوعية هذا وضع يصعب

معه الوصول لاية تسوية من أي نوع في أي مكان في العالم وليس في الشرق الأوسط. وفي هاتين الحالتين-في أي مكان في العالم- يفترض لكي تكون التسوية أكثر قدرة على الاستمرار أن يترافق معها شيوع حالة من قبول الاخر أو تعديل الخصائص الذاتية التي لا تقبل هذا الآخر وهي ما لا يمكن قياسه.

لكي نكون صريحين مع أنفسنا في الشرق الأوسط فان هذه الخاصية لم تتوفر على الجانب الاسرائيلي والذي يصر على ابقاء البنية الصهيونية والمشروع الصهيوني كما هو، ولا على الجانب العربي الذي يتضمن بالفعل عوامل تاريخية ودينية لا يمكن اغفالها. بالاضافة إلى العوامل المتعلقة بأصل الصراع والتي لن تسامح ولن تقبل الحالة الاسرائيلية الموجودة حاليا، حتى ولو تتسع خارج الحدود الحالية. **ولذلك فالظروف الموضوعية لاية تسوية غير موجودة.**

اذن نحن لا نتحدث ربما عن تسوية بالمعنى الفعلي للكلمة، وانما نتحدث عن شئ آخر قد يكون هدنة ، قد يكون مهلة، قد يكون صلحاً للخديعة ولكنه ليس تسوية حتى بالمعنى الذي تتحدث عنه الادبيات الامريكية ذاتها.

فاذا أضفنا إلى هذا خصائص قضية الشرق الأوسط والمتعلقة بطبيعة هذا الصراع وأصوله وجذوره وبنائها حتى اليوم غير مطروحة للحل على أرضية التسوية المقترحة. فكأن هذه التسوية تنطلق ضمناً من افتراض غير متوافر منذ البداية وهو أن هناك هزيمة كاملة لطرف وانتصار كامل لطرف آخر. وبالتالي على أحد الطرفين وهو المهزوم ضمنا ان يقبل بعدم الخروج في مثل هذه التفاصيل التاريخية التي شكلت جذور هذا الصراع. **وهذه الطبيعة لصراع الشرق الأوسط والخاصة بالاعماق التاريخية لاحد جواهره وهو جوهر الديني تزيد من صعوبة عملية التسوية** وبشكل خاص في حالة عدم توافر الشروط الموضوعية لها.

في حقيقة الامر أيضا أن أية تسوية كبرى في العالم كانت تتم ضمن سياق دولي وأظن أن أ. **محمد سيد أحمد** أشار في عرضه لما يراه سياقا دولياً- **وفي ظني فان السياق الدولي الحالي على عكس ما قد يرى كثيرون هو سياق ضد التسوية** لانه نظام دولي آخذ في **التشكيل ولم يستقر حتى الان على قطب نهائي**، فهناك مقاومات من قوى كبرى مثل الصين وروسيا وفرنسا لهذا النظام الجديد وعلى ذلك لا نستطيع ان نقول انه نظام دولي يدعم فكرة التسوية الاقليمية. فعلى العكس من ذلك هناك مؤشرات تؤكد أن الصراعات المحلية والانتماءات الأولية تعود في مثل هذا النظام الدولي إلى الانتعاش، وهذا هو موجود في قلب أوروبا العجوز. فنجد الذاكرة السلافية تنتعش في وسط أوروبا وكذلك روسيا الأم، ونرى الودائع اليهودية في بنوك سويسرا . كل هذه الانتعاشات والانتماءات القومية والعرقية وغيرها تؤكد أن **النظام الدولي الان يضخ عوامل تزيد من حدة صراع الشرق الأوسط بكل ما فيه من خصوصية.**

وفي إطار كل هذه العوامل يظل المرء حائراً. إذن عن أية تسوية نتحدث اذا غابت كل هذه المعايير الموضوعية.

ويبقى أخيرا أنه ربما نتحدث عن تسوية بالمعنى الفني التقني الذى ابدع فيه بعض علماء التفاوض الدولي. وفي هذا الشأن ، أظن أنه حتى على هذا المستوى هناك العديد من العقبات التي اشار إليها بعض الاخوة- تتعلق بالمفاوضين الاسرائيليين بشكل خاص والمفاوض العربي المنفرد- كما أشار محمد سيد أحمد -وهناك عقبات أخرى تتعلق بكل هذه العناصر الصغيرة التي تشكل التفاوض على الصعيد الفني الصغير حتى ولو كان هذا في صراع أقل حدة من صراع الشرق الأوسط.

في كل الأحوال كل هذه العوامل توحي باننا لسنا ازاء تسوية ، وأن كل هذه العناصر تؤكد ما اتفق عليه كل الاخوة والزملاء وهو أن التسوية في حالة توقف تام.

قبل أن أنهي لي تعليق سريع على كلام الاستاذ/ محمد سيد أحمد فيما يتعلق بموضوع الحرب النظامية. فان الاستاذ محمد طرح بشكل يحتاج إلى بعض من التدقيق والتمحيص مقولة أن الحرب النظامية انتهت في الشرق الأوسط . قد يكون هذا في اللحظة الحالية وفي ظل غياب ضربة اسرائيلية . بمعنى أن أ. محمد يتكلم ضمنيا عن أن الفاعل العربي لن يبدأ بهذه العملية. ولكن **ماذا سيكون الحال لو وجهت اسرائيل ضربة عسكرية لدولة من دول التسوية؟.**

محمد سيد أحمد

بل أن هناك مشكلة ثانية أيضا تتمثل في ماذا لو قامت الحرب بين سوريا وتركيا؟.

ضياء رشوان

اذن فالحرب النظامية واردة في كل الأحوال أياً كان مستوى القوى العسكرية الموجودة.

عبد الغفار شكر

في نهاية الجولة الأولى سيتكلم د. عبد العليم محمد ومن المهم أن يتكلم لانه مشرف على نشرة مختارات اسرائيلية وبالتالي هو في قلب الحدث.

عبد العليم محمد:

في البداية أحب أن انوه أنه في تقديري الشخصي شرط الدخول الاسرائيلي والانخراط في عملية سلام حقيقية في المنطقة لم يتوفر بعد. وقد لا يتوفر عبر عقد من الزمان أو ما دون ذلك لان المسألة بحاجة للوقت. وأنا لا أعني بهذا الشرط مجرد الوقوف عند استطلاعات الرأي التي تؤكد انقسام المجتمع الاسرائيلي بين مؤيد للسلام وبين معارض للسلام أو بين مؤيد لاعادة ٤٠٪ من الأرض أو ٥٠٪ من الأرض أو الاحتفاظ بها ليس هذا هو المقصود. **ولكنني أقصد أن يقوم الاسرائيليون واليهود بعملية مراجعة وتصالح مع ذواتهم . قبل ان يتم التصالح مع الاخر أو مع البلاد العربية أو مع الوجود العربي.** وهذا شرط مهم حتى على الصعيد الفردي ناهيك عن الصعيد الجماعي. وهذا الشرط لن يتحقق لان المقولات التقليدية والبنى التقليدية للصهيونية والثقافة الاسرائيلية لا تزال مسيطرة ولا تزال تسكن النفس والشخصية الاسرائيلية . وقلة هي التي تستطيع أن تضع هذا النمط من التفكير وهذه المقولات موضع النقد وموضع المواجهة والمصارحة.

هناك جماعة ما يسمون الآن **علماء المؤرخين الجدد أو علماء الاجتماع الجدد** هؤلاء لا يحاولون اعادة التأريخ لهذه الحقبة التي نشأت فيها اسرائيل ولكنهم حتى الآن لم يتوصلوا إلى قناعات قوية يمكن أن تسود وسط الجمهور الاسرائيلي. فالأمر لا يزال يقتصر على حركة نخبوية ضئيلة. ودون هذا الشرط في تقديري فانه يصعب على الاسرائيليين أن ينخرطوا في عملية سلام



عبد العليم محمد:

التسوية معيبة لاقتصارها على بعض تجليات الصراع

حقيقية.

فيما يتعلق بالجانب العربى أنا أعتقد أن المعارضة فى قبول الوجود اليهودى فى فلسطين لدى الفلسطينيين أقل بكثير من قبول الاسرائيليين لوجود فلسطينى فى دولة مستقلة أو خلافه وهذه نقطة أساسية.

أما فيما يتعلق **بالتسوية المطروحة أياً كان الرأى بشأنها، فان ما حدث فى كامب ديفيد أو أوسلو أو المعاهدة الاردنية الاسرائيلية أو ما دون ذلك هو تسوية معيبة كما قال الاستاذ محمد سيد أحمد**. ولكنها معيبة بشكل فادح جداً جداً لانها انحصرت منذ البدء على التعرض لبعض تجليات الصراع وليس الصراع ذاته. كما لو كان الصراع يبدأ من حيث انتهت إليه اسرائيل، أى احتلالها للأراضى العربية المحتلة منذ ١٩٦٧ وليس قبل ذلك. وهو ما أوقعنا نحن العرب فى مشكلات خطيرة وحقيقية. الان ندرك طبيعة هذه المشكلات.

انا فى تقديرى أن أول هذه **المشكلات واخطرها اننا وقعنا من حيث لا ندرى فى نوع من التبسيط وربما الاحادية وهو الاعتقاد ان** وجود دولة فلسطينية أياً كان وضعها **سواء فى حدود الضفة الغربية وغزة أو فى جزء منها، قادر على حل المشكلة مع اسرائيل، وقادر على عمل مصالحة مع الوجود الاسرائيلى**. وأنا أعتقد أن الموضوع ليس بهذه البساطة لان وجود دولة فلسطينية رمزية كما يمكن أن يحدث الان أو فى المستقبل لن يحل مشكلتنا مع الوجود الاسرائيلى المتعالى المتغطرس القائم على العنصرية والصهيونية والردع النووى.. الخ.

هذا يفرض نتيجة اخرى اننا نحن العرب كأمة كبيرة ذات ثقل حضارى، وذات اسهام حضارى عريق وممتد فى التاريخ، اكتفينا ربما بحل مشكلة الجزء الذى ينتمى إلينا وهو العرب الفلسطينيين ربما يكون فى مقدورنا من الزاوية الفكرية والحضارية أيضاً أن نحل مشكلة، المضطهد مشكلة اليهود أنفسهم. فانا فى تقديرى أن الصهيونية ضللت قطاعات كبيرة من اليهود وأساءت ترتيبهم و ادخلتهم فى منظمة عدوانية توسعية فى منطقة هى بالفعل منطقة سلام ومنطقة حضارة ومهبط للاديان السماوية والروحية وغير ذلك. **فربما يكون علينا بالفعل أن نفكر كيف يتعايش اليهود دون اسرائيل مع العرب والفلسطينين فى دولة واحدة فى هذه الرقعة المسماة فلسطين**. لان هذه الرقعة بالفعل تشكل وحدة وجغرافية وتاريخية واحدة منذ قديم الزمان.

النتيجة التى وصلت إليها التسوية الحالية الان كانت متوقعة، أى أن الذين كتبوا عن غزة أريحا أولاً وأخيراً لم يكونوا مخطئين بالضرورة لحقيقة أنها امتدت إلى بعض المدن الفلسطينية ولكن فى حدود السيطرة الاسرائيلية وفى حدود الأمن الاسرائيلى وفى حدود نزع الصلاحيات السيادية عن السلطة الفلسطينية. والأمر الذى وصلنا إليه الآن هو أمر يكاد يكون مقدمة لتراكمات وأخطاء فى جوهر عملية التسوية هذه.

عبد الغفار شكر

بعد أن انتهينا من الجولة الأولى أعتقد أنها تجعلنا نعدل السؤال قليلاً فلا يكون هل يمتلك العرب حلاً؟ **بل كيف يمكن أن يمتلك العرب بديلاً اخر وما هى الشروط الواجب توافرها لوضعه موضع التطبيق**؟ وخلال هذه الجولة نحن الممكن بالطبع أن تحدث بعض التعقيبات على نقاط سبق الحديث عنها حتى يكون فى كلامنا نوع من الحوار. والذى ظهر فى تعقيب الأستاذ ضياء على حديث الاستاذ **محمد سيد أحمد**.

أحمد عبد الحليم:

أنا سأتكلم على مجموعة من النقاط السريعة التى قد تبدو منفصلة ولكنى فى النهاية أتمنى أن تعطى صورة متكاملة وسأبدأ بجوهر المشلكة كما أراد.

جوهر المشكلة **يتمثل فى ضعف الاطراف الأخرى غير اسرائيل، وخلل التوازن الدولى والاقليمى لغير صالح العرب**. وهنا أود أن المس نقطة اثارها الاستاذ **أحمد الجمال**. أنا أقول إن القوة هى امتداد للسياسة بوسائل أخرى وهذا مبدأ أستراتيجى أسسه **كلاوس**. وبالتالى فان القوة هى التى يجب أن تواكب السياسة الخارجية وبالتالى فان **نفى احتمالات استخدام الاداة العسكرية مرة أخرى هو احتمال نظرى غير وارد**. وعليه فان القول بان هذه الحرب أو تلك هى آخر الحروب هو قول«مجازى له ظروف سياسية معينة فى فترة زمنية معينة وفترة تاريخية اتصور انها غير مستمرة» وبالتالى لا يجب أن يكون مبدأ أو عقيدة أو دينا لنا فالحل العسكرى جزء من احتمالات حل المشكلة فى المستقبل بشرط ان نعد له بالشكل السليم.

هذا ينقلنا إلى الجانب الآخر، وأنا أسأل سؤالاً بصراحة شديدة :**هل هناك دولة عربية حتى نتحدث عن الدول العربية والتجمع العربى**؟ أنا أقول لا. فلدينا فى العالم العربى نظم سياسية و هذه النظم يرأسها فرد وبالتالى فعندنا مجموعة من الافراد كل واحد فيهم يتصور أنه يجب أن يكون المبعوث الالهى الجديد للمنطقة ،وهذا غير صحيح.

وفى مرة من المرات وأنا فى عاصمة دولة من الدول العربية عندما قلت كلام مشابهاً لذلك سألونى . أنت قصدك إيه ؟ قلت لهم أنا سأسأل سؤالاً لتجيبوا عليه انتم. اذا تعارضت مصلحة دولتكم مع مصلحة فاندها ما هى المصلحة التى تسود؟ فكانت الاجابة والله يا أخى احنا فهمنا أنت قصدك إيه.

فهل يمكن فى هذا المناخ القول بأن هناك عملاً عربياً مشتركاً؟ اتمنى ذلك. أنا أظن أن البديل **بمناطق لتجارة حرة يليها سوق عربية مشتركة يليها اتفاق سياسى** لمن يرغب **قضية صحيحة لاننا هكذا**

نشكل النواة التي يمكن أن نتجمع **حولها فيما بعد.**

هدى عوض سألت سؤالاً هاماً للغاية قالت من الذي يملك فرض مفهوم الأمن والسلام؟ وأنا هنا سأطرح على حضرتكم مجموعة من التصورات الاسرائيلية لهذه القضية.

هناك مصطلح معروف يسمى **ضبط التسلح** لكن اسرائيل تطرح مصطلحاً جديداً تسميه «**ضبط الامن**» وهم يعنون بذلك انه يجب بناء أمن دولة اسرائيل بكل متطلباتها أولاً ثم بناء الامن بعد ذلك لكل الاطراف بناء على الأمن الاسرائيلي. وهنا يظهر كل الخلل.

هم يطرحون اصطلاحاً شديد الغرابة هو «**توازن الرعب**» . وتوازن الرعب مصطلح مفهوم لانه ظهر أثناء الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وكان اساسه التوازن النووى وبالتالى الرعب النووى وبالتالى توازن الرعب الذى حيد استخدام الاسلحة النووية إلى أن انهار الاتحاد السوفيتي . ولكن هل هذا هو المعنى الذى تقصده اسرائيل؟ لا.

إسرائيل تقول صراحة ان **توازن الرعب الذى تقصده هو أن تمتلك اسرائيل قوة ساحقة ومتفوقة تدخل الرعب فى قلوب العرب فلا يفكرون مجرد تفكير فى أن يفعلوا أى شئ ضدها.**

مصطلح ثالث «**الردع بالاجهاض**» فى العقيدة الاسرائيلية الهجومية كان هناك مفهوم اسمه ضربة الاجهاض ولكن الاسرائيليين قالوا اننا سنغير هذا لان «ضربة الاجهاض» هذه تحمل معنى هجوميا ولذلك سنسميها «الردع بالاجهاض». فالأمر لم يختلف فالردع بالاجهاض هو ضربة الاجهاض ولكن كلمة ردع تعنى فى مفهومهم أنهم غيروا المفهوم من هجومى إلى دفاعى.

أما أخطر ما يجرى الآن فى المنطقة وهذا ينطبق على الدائرتين اللتين تكلمت عنهما ودوائر أخرى دائرة الشراكة الأوروبية المتوسطية دائرة الصراع العربى الاسرائيلى منطقة الخليج ان اسرائيل تدفع بمفهوم جديد للأمن وتدعمه أمريكا وتدفع كل الاطراف ناحيته وهو «**الأمن التعاونى**». نحن لدينا Selphelp يعنى أن كل دولة مسئولة عن نفسها ، عندنا الأمن المشترك وله معانيه الكثيرة التى لا أود أن أدخل فيها. لكن معنى الأمن التعاونى هو معنى مرتبط بأسلوب الحل الذى يرونه.

من الذاكرة سأقوم بتذكير كم ببعض العبارات:

نحن دائما نقول إن ما يحدث ليس تسوية حقيقية .ونشير دائما أن لنا حقوقاً معلقة وانه ان لم تحل مجموعة من المسائل المعينة بين مصر وإسرائيل وكذلك بين العرب واسرائيل فان هذا سيعرض أمن المنطقة للخطر. وأننا سنقبل ما يحدث الآن لان فيه خللاً فى التوازن وبالتالى فاذا تغيرت الظروف الدولية والاقليمية على المدى المتوسط أو البعيد فتأكدوا أن العرب سيغيرون من هذا الموقف وسيحاولون أن يعدلوا المعادلة.

رابين خرج بتصريح علنى رداً على ذلك تحدث فيه عن **استعداد اسرائيل للحرب الشاملة على المدى المتوسط والبعيد** . الذى نتحدث عنه ونقول إننا سنغير ما يحدث اذا تغيرت الظروف- وقال إننا مستعدون للحرب على نفس المديين.

نتنياهو يلوح باستمرار باستخدام الاداة العسكرية وهذا واضح للجميع . وحينما سئل هل تسعى اسرائيل للاندماج الكامل فى المنطقة؟ قال لا أنا سأنشئ نظام أمن تعاونى فى منطقة الشرق الأوسط ومن خلاله تتعاون اسرائيل مع اطراف عربية أخرى بشكل ثنائى أو جماعى .. الخ. **فالتعاون بيننا وبين العرب سيكون فى اطار نظام أمن جماعى ، ولكن لن يحدث أى اندماج بيننا وبينهم فنحن حريصون على المحافظة على هوية الدولة اليهودية»** . فما موقف العرب من ذلك ؟هذه علامة استفهام كبيرة.

بالأمس كنت أسجل ندوة للتلفزيون وكانت معى د. **هدى عوض** وطرح سؤال هل نتنياهو بالفعل رجل غر وصغير السن وليست له خبرة أم أن هذا الكلام غير صحيح؟.

وكنت قد قلت هذا الكلام فى التلفزيون فى بداية حكم نتنياهو وقلت ان نتنياهو من الممكن بالفعل أن يكون غراً وهذا ليس مشكلة فنحن ندفع بالشباب الصغير قليل الخبرة. فمسألة الخبرة تكتسب على مدى الزمن. ولكنى بالأمس سمعت تحليلاً ظريف جداً من اللواء د. **نبيل فؤاد** هذا التحليل غير فى فكرى قليلا حيث حلل د. **نبيل** الموضوع بشكل افضل منى فقال: «**ان نتنياهو يدير العملية بالازمات فلو راقبنا كل تصرفاته منذ البداية سنجد أنه يحدث أزمة كبيرة جدا من خلالها يحصل على أكثر مما كان متفقاً عليه.** فلو هو سكت فان الموضوع سيحل حسب اتفاقية أو قيد عليه. ولذلك فهو يقوم بعمل مشكلة كبيرة جدا وخلال حل هذه المشكلة يأخذ أكثر من المتفق عليه. وبالتالى فهو ليس غراً وليس غريراً ولم يصل بالصدفة ولا يؤدى سياسته بالصدفة ولا يختلف عنه أى طرف آخر موجود بالمنطقة.

التسوية كما ذكرت د. هدى تدور حول الدفاع والأمن بشكل أساسى. ولكن هل يمكن بناء ذلك بشكل متوازن بين اسرائيل والدول العربية؟ هذا سؤال مهم.

أحيل للجزء الأخير من كلامى وهو عن الجزء الثانى من التساؤلات الذى يدور حوله النقاش و ينقسم إلى ٣ أجزاء ينتج عنها مجموعة من التساؤلات الفرعية التى لن أجيب عليها لاننى اطرحها عليكم جميعاً:

الجزء الأول : هل هناك بديل عربى؟ وفيه سأطرح مجموعة من الأسئلة: الذى يطرح البديل العربى؟ وما هى البدائل المطروحة أصلاً؟ وهل هناك بديل عربى يتفق عليه وحالة العرب كما نراها؟.

الشق الثانى من السؤال ما هى شروط هذا الحل؟وأنا أسأل:

ما هو الحل أولاً؟ وهل هناك اتفاق أو حل وسط كلنا متفقون عليه؟ أظن أنه غير موجود. وما هى القوى التى ستساند الحل العربى. هذا اذا كان موجوداً أصلاً ؟ وهل هناك تصوراً استراتيجى لشكل الحل العربى حتى تحدد له شروط. أم أننا سنحدد شروطاً لشئ غير موجود ؟ هذا امر يتطلب المراجعة.

الجزء الثالث من السؤال. هل لهذا البديل جانب عسكرى؟.

أولاً: هناك حتمية لهذا الجانب العسكرى فكما قلنا فى البداية إننا نقبل قضية الحقوق المعلقة مضطرين . لاننا لا نملك ان نقاومها. ولذلك فان **كثيراً مما يحدث فى المنطقة حله هو استخدام الأداة العسكرية ،ولكنها ليست موجودة**.وفى هذا أسأل الأسئلة التالية:

ما هى حقائق التوازن الاستراتيجى والعسكرى حتى يمكن تصور بانوراما عسكرية فى المنطقة؟ أنا لا أود أن أقول لكم على شكل الخلل فالخلل رهيب. ولكننى سأدلل على هذا الخلل من خلال قضية خلافية بين مصر واسرائيل وهى **قضية بناء الثقة والتى ينتج عنها قضية اخرى هى قضية الشفافية.**

فنحن نقول انه لكي نحل المشاكل لابد وان يكون هناك شفافية والتي بناءاً عليها تتحدد عملية بناء الثقة ويتحدد عليها عمليات مواكبة هي عمليات ضبط التسلح . أما اسرائيل تقول أن الشفافية تؤدي إلى سباق جديد للتسلح في المنطقة. ونحن نرد عليهم بانها لابد وأن تقود لعملية تخفيض للسلاح.

أنا أريد لحضراتكم أن تتبينوا كلمة اسرائيل أن«الشفافية تقود لتصعيد عسكري وتقود لحرب تسلح جديدة في المنطقة» لو دققنا في هذا الكلام سنكتشف بلاوي كثيرة أكثر من التي نعلمها . لاننا سنجد أنه يخاف أن يقول لي« **أنني لو تبينت القاعدة العسكرية الموجودة لديهم بكل ابعادها وذلك في اطار عملية الشفافية المطلوبة لبناء الثقة وضبط التسلح- سأكتشف ان العملية لن تؤدي إلى ضبط التسلح بل ستؤدي إلى زيادة التسلح حتى استطيع مواكبة مالديهم.**

سؤال فرعي اخر: هل تم على سبيل المثال تطبيق ما ورد في ميثاق جامعة الدول العربية والمواثيق المرفقة به؟ وأهمها **التعاون الاقتصادي والتعاون العسكري** وهو قليل في حد ذاته- هل قمنا بتطبيقه حتى يمكن أن يكتمل لنا تصور لبناء استراتيجي لقوة مسلحة عربية؟ أنا أعتقد أن هذه قضايا خطيرة وأن السكوت عليها هو الذي أوصلنا لما يحدث الآن

السؤال التالي ما هي القيادة العربية التي ستتولى قيادة بناء القوة العربية المسلحة ؟وهل هذه الدولة يمكن أن تكون مقبولة لكل الاطراف العربية؟.

هناك فكرة مطروحة لضرورة بناء عسكري يخضع لقيادة عربية **مشتركة** تابعة **لجامعة** الدول **العربية . أنا في رأيي أن هذا خطأ**. فحقيقة الأمر أنني سأكون انشأت قيادة ولم انشئ قوات ولكنني خصصت قوات من دول معينة تعمل لهذه القيادة ولكن الشكل السياسي لهذه العملية سيكون ان العرب قاموا ببناء استراتيجي جديد وتثار علينا الدنيا كلها. فاذا فكرنا في قضية البناء الاستراتيجي للقوة المسلحة يجب الا نفكر فيها بهذا المنطق. فهناك حلول كثيرة لهذا البناء لن نقولها الآن.

اذن فما هو البديل؟.

قبل أن أتكلم عن البديل اود أنني لست متشائما ولكنني واقعي وحساباتي هي التي تملي على البديل التالي:

قبول «**مؤقت** مفروض» **علينا نقبله على الرغم منا ولا نملك شيئا حياله ، ثم قضايا نركز عليها وهي قضايا الحقوق المعلقة.** فنحن نقول «اذا فرضتم علينا حل القدس ، فانتم فرضتموه بالقوة ولكننا لا نقبله ولن يمكن ان نقبله وسنغيره في لحظة ما. لان هذا حق معلق لا نستطيع التصدي له الان ولكننا سننفذه في المستقبل». ولابد أن يواكب هذا ضرورة بناء القوة بمفهومها الشامل، وفي جوهر هذا المفهوم الشامل بناء قوة عسكرية . فللأسف الشديد **طبيعة الصراع في المنطقة العربية يعتمد اعتماداً كبيراً جدا على الاداة العسكرية** .والتي لابد من بنائها وطنيا في كل دولة وقوميا اذا امكن بالاتفاق بين مجموعة من الدول أو كل الدول.

عبد الغفار شكر

أود أن أقول إن من حق القارئ أن يحصل على إجابات شبه مباشرة لهذا السؤال فنحن نقول ان هناك عملية جارية حاليا في الشرق الأوسط تحت مسمى التسوية السياسية وان نظم الحكم القردية العربية غير قادرة على أن تواجهها . نحن نود أن نطرح بديلاً اخر من وجهة نظرنا قد يتضح ان من هذه الشروط اختلاف أو تغير نظم الحكم الموجودة في البلاد العربية حالياً إلى نظم من نوع مختلف.

أحمد الجمال:

د. **أحمد عبد الحليم** أوصلنا لنقطة من المفترض أن يقبلها الانسان عقلاً .وهو قبول مؤقت بالمفروض والسعي إلى تغيير ما هو قائم . أما انا فتصوري انني لست مطالباً بان اقدم حلولاً للمنطقة ككل. فانا لست مطالباً ان اقدم للحكومات العربية ولا أن أقول للحكومات العربية ماذا تفعل في هذا الصراع؛ ولكن ما أتصوره مطلوبا مني فينحصر في ما هو فهمي لهذا الصراع كفرد ينتمي لحركة سياسية عريضة في المجتمع المصري ،ولها فصائلها المختلفة وتحاول أن تهتم بدورها الوطني العام وبدور مصر الخارجي.

قبل أن اتكلم في هذا الموضوع تفصيلا سألمح سريعا أني لست من انصار التقسيم بين التسوية والحل الذي اثاره المهندس **أحمد بهاء شعبان** من الممكن أن يكون هذا مقبولاً على المستوى الاكاديمي والجلسات المتخصصة وهو مطلوب في هذا الاطار أنا أقول أن فيه تسوية وفيه حل، لكن **هناك فرقاً بين من يقبل التسوية على طريقة الهرولة والقبول بالمتاح وأن ليس في الامكان ابدع مما كان ومن يقبل التسوية على أساس أنها جزء من الحل.**

الدولة العبرية ماضية في عملية التسوية الحالية بالمفهوم الضيق المؤقت للتسوية الذي يميز بينها وبين الحل. فهي تراها جزءاً من الحل وهي عملية مرحلية في اطر استراتيجية طويلة المدى ولا يمكن أن يقوم تناقض بين ما تفعله الدولة العبرية من خطوات الان والتي كان آخرها ما طرحه **نتنياهو -تنازل مقابل تنازل** - وبين الحل الاستراتيجي أو الرؤية الاستراتيجية للدولة العبرية نحن في المقابل ليس لدينا هذا الشئ.

اذكر أن فكرة المرحلية والتمييز بين التسوية وبين الحل هي التي وأدت الثورة الفلسطينية . فبناء عليها فانني أعمل في اطار من مرحليات إلى أن أصل إلى الحل الشامل **فالاعتماد على فكرة المرحلية بدون استعداد وبناء حقيقي لحل استراتيجي تؤدي في النهاية إلى طريق مسدود.**

بالنسبة لموضوع **البديل العربي** فانا أيضا ساحدده بالسقف الصهيوني. فانا سأتكلم عن البديل من وجهة نظر البديلين في أسرائيل **نتنياهو وباراك.باراك** يرى -حكاية الفيلا التي في وسط غابة .في الداخل لدينا نظام ونوعية حياة عالية- الكلام لباراك- أما في الخارج من حولنا فالبيئة هائجة وعاصفة جداً وهذه بيئة لا تمنح الصفقات فرصة ثانية ولا ترحم من لا يستطيع الدفاع عن نفسه وبالتالي فان الجدل بيني وبين اليمين ليس بشأن فهم الواقع السياسي بل بشأن ما ينجم عن هذا الفهم، فخلافا لليكود انا أؤمن بان التاريخ ليس راكداً وأننا نستطيع التأثير فيه بأعمالنا وأؤمن كذلك باننا لا يجب أن نكون أسرى الهلع الذي لازمنا في الشتات .وعلينا أن ندرك **أننا لسنا داخل هذه الغابة ارنبا ولا غزالا ، بل نحن نمر وفهد وعلي الأقل اسد حضاري.**

أنا أقول ٢٠ خط تحت خط اسد حضاري واننا أقوياء جدا وهكذا فمن ناحيتي -وبالذات وان الواقع الخارجي صعب- يجب الا نستسلم أو يصيبنا القنوط ويجب الا نواجه هذا الواقع كما يفعل الليكود- من خلال خوف ضاغط يتلفع بعباءة من الطيش

والتناحر.

نتنياهو يصل إلى نقطة محددة بشأن مصر ويقول: «**أن فكرة الشرق أوسطية التي أطلقها بيريز سمة شوفينية لاناس يعيشون في حصار طويل، يريدون تضبيب ما يجري وراء الاسرار عن طريق واقع مختلف.** أنا لا أتبنى سيكولوجية المحاصرين . أنني أتطلع بصورة موضوعية إلى ما يجري هناك في الخارج وأعلم ان استعداد العرب في المستقبل المنظور بالتبرؤ بدولة اسرائيل والعيش معها بسلام في ظل هذه التسوية أو تلك لا يزال مرهونا بقدرتنا على أن نوضح لهم اننا لسنا حداً عابراً. هناك حديث كثير عن التطبيع والتغييرات السيكولوجية والعلاقات الاقتصادية وهي فعلا أمور شديدة الاهمية وعلينا تنميتها لكن يجب مدى عمق التصور هناك بان السلام مع اسرائيل هو وضع غير قابل للعكس يجب أن نبحث إلى أي مدى استوعبت النخبة المصرية قولا وفعلا قول السادات لاحرب بعد اليوم لا سفك دماء بعد اليوم؟ الجواب-الكلام ما زال نتنياهو- للأسف ان هذا القول لم يستوعب هناك بما يكفي. انني اتذكر اسحق رابين- رحمه الله- يتحدث معي بحدة شديدة للغاية ويتحدث معي بمرارة عن موقف مصر منا عن ان في مصر امواجاً ترتفع وتهبط ولا يوجد ثبات في موقف النخب السائدة تجاه اسرائيل. يضاف إلى ذلك حقيقة ان شريحة ناصرية جديدة تتفشى اليوم بين شرائح مصرية مهمة. لما الذي يحافظ والحالة هذه على السلام مع مصر.» يحافظ عليها من وجهة نظر نتنياهو ثلاثة امور.

«**الأول: استيعاب معين للسلام مع اسرائيل لدى قسم من القيادة المصرية.**

الثاني: مقدار جزئي وجزئي جدا من التطبيع

الثالث: الردع والترتيبات الامنية الفعالة.

ومن بين هذه الأمور الثلاثة يشكل الردع والترتيبات الأمنية الشرط الحسي الذي من دونه لا يمكن أن يكون هناك تطبيع أو من دونه استيعاب».

إلى هنا ينتهي كلام نتنياهو. اذن فكلا الطرفين من الدولة العبرية يحددان بالرؤية الشاملة الحل على هذا النحو:

أنا أتصور أنه ما زالت مقولة جدار المواجهة العربية أو مواجهة عربية شاملة قائم. فهناك الفعل القاتل الذي يقوم به الاستشهاديون في جنوب لبنان أو في الأرض المحتلة وينبغي أن نبني جبهة الفعل المقاوم القوة الحية في الأمة العربية التي ترفض منطق التسوية بالفرض والاختراق يحاول أن يصل إلى أعماق النخبة المصرية والعربية.

أنا أتصور أنه لابد أن يكون الحديث مرة أخرى عن فلسطين كجزء من الأمن القومي المصري لابد أن نحيي مفهوم امن وطني مصري- أنا رجل قومي عربي وأقول هذا الكلام- **لابد أن نحيي من جديد مفهوم محدد للأمن القومي المصري الذي يمتد لشمال بلاد الشام ليصل إلى حدود تركيا**. نحن يجب أن نتعامل مع هذه القضية على هذا الاساس ليس على أنها **قضية فلسطين أو قضية عرفات** أو قضية هرولة عربية أو شرق أوسطية نحن أمام خطر يتهدد مصر بشكل حقيقي ومن هنا **لابد أن نطرح فكرة جدار المقاومة الشامل**، المقاومة الحضارية والتماسك الحضاري.

وأنا وأمثالي من المتهمين بانهم متشددون وشديدو الرومانسية ولازالوا يعيشون في وهم القومية والوطنية والاستقلال ونفي التبعية إلى آخره. **هل يمكن ان نتحدث عن تقسيم عمل مع اخواننا الذين يقبلون بالذهاب إلى كوبنهاجن أو غيرها هل يمكن تقسيم عمل حقيقي بيننا وبينهم مثلما تقسم الحركة الصهيونية الأدوار فيما بينها**. أم أنهم يريدون ان ينفوا لان الفكرة أنه يتحرك لاننا مخطئون واننا رومانسيون واننا اناس معتصمون بجدر من الشعارات العربية. هل يمكن أن نقسم العمل معاً دونما الدخول في خانات الخيانة إلى آخره؟

أنا أقول إن الطرف الاخر الذي يمشي عكس اتجاه المرور في تاريخ حضارة هذا المجتمع ،هو الذي عليه أن يقبل بتقسيم العمل. عليه ان يتحرك في مجال التطبيع وفي مجال التقاء مع الصهاينة وفي كل المجالات التي يتحركون فيها على أرضية واحدة هي **الأمن القومي المصري** الذي من المفترض أنه سيظل مهدداً طالما الظاهرة الصهيونية بقيت بمواصفاتها الاساسية.

هل يمكن أن نوقف الاختراق الحادث للنخب السياسية **فعالتنا كاحزاب قومية ويسارية ووطنية بشكل عريض لا تعطي تنازلا يبشر بالخير في مستقبل العمل السياسي في مصر. فهل** يمكن ان نتجاوز هذا الأمر ونبحث عن اليات جديدة للفاعلية السياسية في الشارع المصري؟

وهل يمكن أن يقوم ديالوج مع الحكم ،مع الفرد الحاكم ، مع المملوك حتى يحاول أن يبحث عما يخلصه بدلاً من أن يتركها خرابة؟ أي أن يكون يكون هناك شكل من اشكال القبول المشترك «أنها تبقى عمرانه شرية».

عبد العال الباقوري

لي ملاحظة عابرة كررها صديقي **ضياء رشوان** على تعبير الاستاذ محمد سيد أحمد أن الحلول العسكرية اصبحت مستحيلة. وأنا لا أعتقد أنه يقصد الجناح الذي سوف إتكلم عنه .**ففجأة ظهر عند اخواننا الفلسطينيين تيار بدأ يتكلم عن انتفاء العمل العسكري في الكفاح الوطني الفلسطيني فهم تمكنوا في النهاية من احراز ما لم يستطيعوا احرازه في ظله**،وهذا مقال منشور في مجلة**دراسات فلسطينية العدد ٣٠** كتبه ممدوح نوفل والذي كان عضواً في جبهة التحرير الفلسطينية ثم انضم **لمجموعة ياسر عرفات**. وهذا الكلام معناه ان الحركة الوطنية الفلسطينية في ظل التسوية الجارية حققت ما لم تستطع تحقيقه في الكفاح المسلح وان الكفاح المسلح أصبح ضاراً بالقضية الوطنية الفلسطينية . وأنا لا أعتقد أن الاستاذ **محمد سيد أحمد** يصب معه في مثل هذا الاتجاه.

الان نجد في بيان **مادلين أولبرايت** الاخير سطراً مصاغاً صياغة لبقة وخبيثة يدور حول ما معناه «ان عملية التسوية الجارية ليست بديلا بين بدائل وإنما هي الخيار الوحيد وعلى العرب أن يفهموا ذلك»نرجع لعملية التسوية أنا من عباد الله الذين يرون أن عملية التسوية قد تستغرق عقودا وأنها عملية زمنية متكاملة بدأت مثلما قلت ليس **بكامب ديفيد** وانما باتفاقات فض الاشتباك .وخلال مسيرتها تتعرج وتهبط وتتحول يمينا ويسارا وتتوقف وتتقدم ويحصل فيها كل المناورات التي تحدث في عالم السياسة ويمكن ان تتوقف أو تنقطع بعمل عسكري- عمل عسكري له طبيعة خاصة- لكنها ستظل سائرة مهما حدث فليس هناك ما يسمى طريق مسدود في دنيا السياسة وكل طريق مسدود لابد له من مخرج.

اما الذين يتحدثون كثيرا عن انسداد الطريق وذلك لان **طريق التسوية وصل**

إلى خيار خطير ليس بالنسبة للعرب ولكن بالنسبة للاخوة الفلسطينيين وهو أنهم اذا قبلوا **العودة الان إلى مباحثات التسوية وفى ظل استمرار عملية الاستيطان فسيكون هذا تحول خطير جدا** فى الموقف الفلسطينى. ومش هتبقى نكتة حكاية غزة أريحا أولا وأخيرا. فستكون المدن السبع وملحقاتها أخيرا. وحتى مفهوم الحكم الذاتى بالمدلول الذى كان يقول به الليكود لن يعود مطروحاً أمامه.

أحمد عبد الحليم:

تقصد المفهوم الذى كان يطرحه حزب العمل.

عبد العال الباقورى:

بل أقصد مفهوم الليكود الأول- الـ ٢٥ نقطة -الذى طرحه **مناحم بيجين** على السادات فى الاسماعيلية فحتى هذا يتم التراجع عنه نهائيا على يد نتنياهو. **نتنياهو له تصور متكامل فهو لا يلعب ولا يهزر ويعبر عن قوى واضحة ومدركة لما يجرى فى المنطقة** -قال له من فرعنك يا فرعون قال ملقتش حد يصدنى-فعلى الجانب العربى كما قال د.أحمد عبد الحليم نجد غيابا للفاعلية العربية أو التفكير العقلانى العربى فى هذا الموقف.

النقطة الأخيرة: هل هناك بديل؟.

فى كل مرحلة من مراحل التسوية أو الحل منذ بدأت على يد أنور السادات وحتى هذه اللحظة وفى كل موقف صعب كان هناك بديل أو أكثر للعملية. **صاحب القرار العربى للأسف الشديد كان يميل دائما إلى أسوأ البدائل ولا يرى إلا البديل الذى يطرحه هو ويختاره ويقرره.**

إلا أن هناك بديلاً على سبيل المثال **عدم الذهاب إلى مؤتمر الدوحة الاقتصادى وهو نوع من المواجهة مع أمريكا والحد من نفوذها فى المنطقة** . واذا سايرنا الدعوة المطروحة الان إلى توافق سورى عراقى وفتح الباب أمام العراق واستنهاضه ورفع العقوبات المفروضة عليه إذا حدث ذلك مدعوماً بقوة مصر وبدورها وبقيام نوع من التنسيق اعتقد أن هذا سيكون له شأنه وفاعليته.

اظن أن القوى الاخرى -كما لا يخفى على أحد- لا تبحث عن هذا البديل وانما تبحث عن البديل السهل. ففى مناقشة مع رئيس تحرير صحيفة قطرية- قال لى «اننا وجدنا ان اسرائيل هى بوابة امريكا وحتى نتقى المشاكل الاخطار الواردة فى المنطقة بما فيها الاخطار السعودية كنا نلجأ إلى الحليف الاسرائيلى الذى نطرق من خلال البوابة الامريكية.

وعى مصر بدورها وبالخطر الماثل امامها شئ مهم. فمثلما قال الاخ الجمال أن فلسطين دهليز مصر بوابتها الشرقية ،وهى عنصر أساسى للأمن القومى المصرى. فالأمن لاى كيان اسمه مصر -منذ مصر الفرعونية حتى الآن- مرتبط بفلسطين،فاذا **كانت هناك دولة قوية فى المنطقة بها إسرائيل كانت مصر فى خطر** .وعلى صانع القرار السياسى المصرى أن يعى ذلك وحين يدرك ذلك كان سيكون هذا بمثابة تغير كبير فى المنطقة سيساعد فيما بعد- بعد سنة أو عشر أو عشرين -على بلورة البديل.

البديل لن يتخلق بين يوم وليلة فعملية التسوية سيكون عمرها- كل سنة وأنتم طيبين- ٢٠ سنة فى نوفمبر القادم وأظن أن تخلق بديل عملى فعال لن يتم قبل عقد أو عقدين من السنوات اذا كنا متفائلين. وعلينا أن نبحث عن هذا البديل وان نتحدث عنه وعن وجوده وعن امكانياته وأنه بديل موجود ولابد أن يكون موجوداً.

عدونا ليس العدو الذى نتحدث عنه. فاذا كان بنا جرح فالعدو به جرح والعديد من **الدراسات الاسرائيلية المهمة جدا تتكلم الان عن الصراع الطائفى فى اسرائيل ،وانه إذا تمت عمليات التسوية بشكل ما وتمت تهدئة كل المنطقة فالعمل الطائفى فى اسرائيل سيتفجر كما لم يتفجر من قبل** . فاذا لم يتفجر فى هذه المرحلة نستطيع نحن العرب ان نلعب به ونتلاعب عليه؟.

الاخ أحمد يتكلم عن تقسيم الادوار بين المعسكرات وكرينهاجن وانا من الممكن أن نستخدم هذه الورقة فى ايدينا ولكن للأسف الشديد نحن لا نجيد هذه اللعبة حتى الان بالرغم من توافر أوراق كثيرة لدينا فنحن نتبع سياسة One Side Mam . لا نرى الجانب الآخر ولا نحاول أن نتكلم معه.

أحمد عبد الحليم

أحب أن أشير إلى فترة العشرين سنة التى تكلم **عنها أ.عبد العال الباقورى** هى نفس الفترة المقدرة .من **الولايات المتحدة الأمريكية** لاقرار الأمن التعاونى بالمنطق الاسرائيلى الأمريكى والذى تكلمت عنه منذ قليل.

هدى عوض

فى هذه المرة أشكر **أ. عبد الغفار** لانه اعطانى الكلمة قبل الاستاذ **محمد سيد أحمد** لاننى اظن أن كلمتى ستكون تفنيدا لكلامه.

ساعود للخلف قليلا ففى سنة ٩٢ أو ٩٣ كان مطلوبا منى أن أقدم ورقة صغيرة فى مؤتمر دعا إليه **مركز كارتر للدراسات الاسرائيلية** حول وجهة نظر مصر تجاه عملية السلام فيما بعد مؤتمر مدريد واتفاقية أوسلو. **واثيرت نقطة مهمة جدا وهى نقطة ازمة المياة بين جانبين.وانهامن الممكن أن تكون المداخل لعمل مشترك فى المنطقة** وخصوصا أن أمامنا بحر متسع وان مشاريع تحليه مياه البحر مكلفة جدا ماديا وتكنولوجيا. وانه ما دامت المياه نقطة حيوية فلا بأس من قيام عمل مشترك بشأنها على أن يقوم الجانب الأوروبى بطرح هذا العمل على الجانب العربى نظراً لاهميته وحيويته.

وقبل الندوة مباشرة سمعت كلاماً آخر من الاستاذ **محمد سيد أحمد حيث عرض لنقطة مهمة جدا وهى لماذا لا تنفرد المنطقة العربية بهذا المشروع لاننا بحاجة لان يكون لدينا ورقة رابحة** . فالسؤال ما زال من الذى يملك المبادرة ومن الذى لديه القوة؟.

فى البداية لابد وأن نعترف ان اسرائيل تملك هذه القوة وخصوصا وان امريكا تساندها . فما الذى نستطيع ان نفعله ؟ فليس من الممكن أن نقف مكتوفى الايدى . ولكننا الان على الوضع الحالى مكتوفى الايدى بالفعل ولا حول لنا ولا قوة. بل ان عدداً من الدول العربية تسارع الان لعمل اتفاقيات مع اسرائيل تؤدى لتهميش الدور المصرى. ولكنى **أعتقد أننا لكى يكون لنا دور فى المنطقة كعرب لابد وان تأخذ مصر القيادة.**

ولكن ما الذى يجعلنا نستطيع القيام بهذا الدور؟.

نحن نستطيع أن نضع حلاً عمليا وواقعيا لو تصدينا لمشروع المياه بشكل جيد فنجعل اسرائيل هى التى تسرع إلينا ولسنا الذين نسرع إليهم أى نعمل على تغيير الادوار. وهذا ما اعتدنا عليه فى السنوات الاخيرة فكثيرا ما أصبح الاعداء اصدقاء والعكس .**واظن ان الامور تدعونا ان** نعكس مسار التطبيع ليسير



هدى عوض:

أمريكا تتنصل من دورها المفترض

لابد أن تأخذ مصر دور القيادة

باتجاهنا نحن وانه لا يجب ان يستمر الوضع على ما هو عليه اترك الكلمة الان للاستاذ محمد سيد أحمد.

أ. محمد سيد أحمد :

سأبدأ أولاً من نقطة التفرقة بين الحل والتسوية . أنا شخصيا اتخوف من هذه التعبيرات لان التسوية جارية داخل اطار التاريخ. أما الحل فهو تمنى التحقق خارج التاريخ فى المستقبل و هذا خطر خطر أن تنقذ إلى شئ هو تمنى فى المستقبل ما لم تستطع أن تنفذه فى الحاضر لتبرر فى نهاية الأمر الاستسلام فى عملية تتحكم فينا . فهذه نقطة بالغة الأهمية من الناحية المنهجية.

أما النقطة الثانية التى أود أن أتكلم عنها اننا يجب عندما نتكلم عن خصوصية الصراع العربى الاسرائيلى وانه صراع وجود وليس صراع حدود فهذا صحيح ولكن ذلك له سر وسبب اطرافه الاصلية لا تريد ان تتحمل المسئولية.

فى حقيقة الأمر ما هى المشكلة؟.

دولة تقول انها كانت موجودة من ٢٠٠٠ سنة وغابت ٢٠٠٠ سنة وتريد أن تعود وهذه هى وجهة نظرهم هم ينطلقون من هذا ولكن ما هى القضية؟.

القضية على حقيقتها هى أنه كانت هناك مشكلة يهودية فى أوروبا واليوم اوروبا تقول أنا دفعت التعويضات واديت ما على ولا علاقة لى بالصراع بين الطرفين. **أى أنها رحلت قطاع من الناس كانوا يتعرضون لمشاكل فى أوروبا وزرعوهم فى الشرق الأوسط والان على العرب أن يتحملوهم وبالتأكيد هذا شئ شاذ** . وغير موجود فى أى نوع من الصراعات التى ذكرها أحمد عبد الحليم ان تقوم بترحيل قطاع من البشر من مكان لمكان ثم تقول لاصحاب هذا بالمكان انكم أن تتحملوا هؤلاء البشر لان هذا حقهم.

فالموضوع أن هناك واحد مرجعيته ان «انا شفت العجب فى الخارج وبناء على ذلك يلزم لى ملاذ فى مكان ما. وهذا الان تاريخ طويل فيه» وهذا تصور ذاتى يعتبره يفوق أى شئ. ومثلما قلت أن **منطق الارهاب يأتى من أننى ميت ميت. أموت غيرى معى حتى يفهموا أننى لابد أن أعيش وهذا منطقهم**. ثم يقولون «حظ فيكم» أنا شفت البلاوى و اموت وأنا من هذه الوجهة ولا يهمنى حق شعب آخر وأنا سأخذ المكان الذى أريده وغلاص فالظلم هذه ليس لها حل.

لكى تضع هذه المشكلة فى اطارها الصحيح. **هذا الصراع ليس صراع شرق أوسطى بل هو صراع دولى ويتعلق بالمسئولية الأوروبية ازاء ما هو ليس فى داخلهم والذى نرفضه على الغير**. ولكن أوروبا لا تقوم بواجبها بأن تدعى ان الالمان دفعوا تعويضات وان **موراتينوس** يأتى اليوم لكى يكمل الدور الامريكى.

هذا غير صحيح انا اعتقد ان دور اوروبا يجب أن يكون أكثر مركزية من هذا وان على أوروبا أن تتحمل المسئولية عما يحدث اليوم. فاليوم **اضطهاد الفلسطينيين عبر اسرائيل هو اضطهاد أوروبى** . لان أوروبا هى الأصل وما زالت الاصل وهذا موضوع بالغ الأهمية.

أود أن أقول أن هناك حلول داخل التاريخ وحلول خارج التاريخ. أوروبا ما زالت داخل التاريخ فى هذا الصراع. والادعاء بان هذا الصراع اقليمى وفقط هو محاولة لتحميلنا نحن فقط الاعباء بتنصل الاطراف الاصلية فى اثارة هذا الصراع الشاذ الذى ليس له وضع فى التاريخ منه. هم المسئولون واليوم يتنصلون.

أستطيع أن أقول أن أوروبا لا تملك هذا التنصل مستقبلا وهذا لاسباب أخرى. اننا اذا كنا سنسلم أن عالم اليوم عالم ذو تركيبات- **التكوين الأول هو شمال جنوب** -وان الازدواجية لم تختفى مع شرق غرب.

٢- العولمة: تعنى حدود مفتوحة . فاذا كانت الحدود مفتوحة فعليا فالجنوب سيهاجر ناحية الشمال فى هذه الحالة فان الشمال سيسعى لحماية نفسه من هذا الغزو الجنوبى من وجهة نظره وذلك وذلك عن طريق وضع حواجز معنوية لانه يرفض الحواجز المادية لان المرجعية هى العولمة. ولكن ماذا نعنى بحواجز معنوية؟.

حواجز معنوية هنا أى حواجز عنصرية . مثلا ان الابيض سيمنع الاسود من الركض نحوه. وعملية العنصرية هذه كان تعبيرها البارز فى القرن العشرين هو اضطهاد اليهود فى النصف الأول من القرن العشرين، وبلوغ اليهود حصانة ضد أى شكل من أشكال الانحياز وفوق كل تصور فى النصف الثانى من القرن العشرين وهذا الوضع الشاذ فى الحالتين كان هو منشأ القضية. وأظن

وإن هذا الوضع سيستمر في المستقبل قد يكون هذا الوضع ضدنا أعتقد ولكنني أن أنه في الأمد الطويل سيكون لصالحنا وهذه نوع التصورات التي يلزم لنا بها ان نتجاوز بها المباشر إلى الأهم لنعود إلى المباشر بمركز أقوى وهذا من الاشياء الاساسية في الموضوع.

أريد أن أوضح ماذا اقصد بحالة الحرب بالطبع الحرب دائماً ممكنة ولكنني أقصد أننا يجب ألا نراهن على الحرب علينا أن نجد حلولاً لا تقل حسماً لصالحنا خارج هذا الاطار . فلا يجوز لي اليوم أن أراهن على هذه الورقة وأتعرض لاحباط متجدد. على اليوم أن ابحث في أشياء أخرى.

هناك فكرة تلاحقني منذ سنتين وهي فكرة المياة وقد شعرت بتشجيع كبير بعد ما حدث في **مؤتمر الأرض** منذ شهر. فالمؤتمر فشل في كل شئ إلاشئ واحد جاء **شيراك** وقال أن كل الاستهلاك العالمي من المياة يتضاعف كل ٢٠ سنة ولقد أعطى أرقاماً كثيرة بهذا الصدد فعلى سبيل المثال قال أن المياة في أفريقيا -المياة القابلة للاستخدام- في عام ٢٠٠٠ ستكون ربع ما كانت عليه في سنة ١٩٥٠ . أي **أن هناك أزمة رهيبة في المياة وذلك على مستوى العالم ومن المفترض ان نستثمر هذا** . ولكن كيف نستثمر هذه المشكلة؟

منذ مؤتمر الأرض في **ريودي جانيرو** ظهرت فكرة جديدة وهي **التسويق أو التسليع الانتقائي** حيث ظهر مفهوم جديد لقيمة الاشياء. في القديم كان هناك أشياء تسلع وأشياء لا تسلع. أما اليوم فيجب أن نسلع كل شئ فالهواء يجب أن يسلع لانه أصبح نادراً ففي القديم كان هناك وفرة. المياة يجب أن تسلع والجينات تسلع ، لأنه اذا كان الفقراء سيأكلون كل التنوع البيولوجي الموجود في الغابات جوعاً ففي المستقبل هذه الجينات ستنتهي . أي أننا نهدر في جيل واحد ما صنعته الحياة في الكوكب من بلايين السنين. اليوم آن أوان تسليع كل هذا لانه أصبح له قيمة وهو كلنا بملاك مشترك في الاجيال القادمة.

ومن الممكن ان نستخدم هذه الفكرة . هذا المفهوم الخاص بالقرن الواحد والعشرين ونقول **أن الكم العربي في مجالات معينة أكبر من الكيف الاسرائيلي**. ولكن ما هو الكم العربي؟ الصحراء، الاتساع، الشمس فوق هذه الصحراء، القدرة، فنحن لو ركبنا **مرآة مقعرة لالتقاط طاقة الشمس من المغرب حتى رفح في ثلاث صفوف ستنتج طاقة كهربية تساوي أربعة استهلاك أوروبا الان**. فلو أخذنا نصف هذه الطاقة وبخرنا بها مياه البحر وعن طريق التقطير نتزله على الصحراء ستملك قوة كبيرة وأظن هذه ليست مشكلة فانت اليوم تختبر أرض المريخ وعن طريق الهندسة الوراثية تعمل استنساخ . الا تستطيع ان تفصل ملح المياة؟.

في اليوم القديم كانت المشكلة هي مشكلة دول الخليج فقط وهي دول غنية فاستطاعت أن تدفع سعر عالي في عملية تحلية المياة وتحليلها هذه الدول اشترت تكنولوجيا تحليه المياة ولم تحاول صنعها لانها متخلفة.

ولكن اليوم **شيراك** اعترف أن هناك شح في المياة والعالم كله اعترف بذلك وسيعقدون مؤتمر في فرنسا بشأن ذلك في خلال عدة أشهر فالمشكلة أصبحت عالمية **وأصبح من الضروري أن تخفض في استخدام المياة أو نبحث عن مصادر جديدة للمياه الصالحة للاستخدام فلماذا لاتراهني ذلك؟ أن اقول أننا يجب أن نلعب على ذلك بدون إسرائيل وهن السياسية**.

في اسرائيل نتنياهو يقول لنا ان عملية السلام القديمة التي كان يقودها بيريز انتهت بيريز كان يتحدث عن الأرض مقابل السلام أما اليوم اذا كنتم تريدون شيئاً فان أقول السلام مقابل السلام، أي الامن مقابل الأمن . أمني أنا كدولة اسرائيل مقابل أمنكم أنتم أي أنا اعطيكم امنكم وانتم تعطونني الأرض لأتحول فيها من رهينة إلى عمولة والا لن يكون هناك سلام يقول أنا أتحداكم ولن اتراجع عن الاستيطان فمن يحاربني؟ ولكن لا أحد يحارب.

ولذلك فيجب علينا أن نصنع لدينا مراكز القوى حتى نستطيع مواجهة ذلك. مراكز قوة بمعنى القرن الواحد والعشرين وليس بمراكز القرن التاسع عشر-مراكز قوى القرن الواحد والعشرين تعني أن أقوم بتسليع الاشياء. وأسلع كل شئ.

فعن طريق رأس المال العربي استطيع أن اتوجه إلى دول ليس بها لوبي يهودي مثل اليابان والصين والصين لديها أزمة مياه مثلناوتتزايدبشكل سريع أما اليابان فتعتمد على البترول العربي. وعن طريق رأس المال العربي وأزمة المياة العالمية اتوجه اليهم حتى ننشئ مشروع لتحلية مياة البحر. أنا الان لدى الية لتحلية المياه ولكنها غالية جدا فالمتر المكعب يكلف دولار فكل ما اريده ان اقوم بتخفيض التكلفة ألف مرة.

انا الان اريد شئ مناسب لحل مشكلة المياة. فاستطيع ان ابتكره بمساعدة العالم فالعالم كله يحتاج ذلك في استراليا يحتاجون لذلك وفي **نيفادا يحتاجون لذلك وفي** تركيز كذلك. فالصحراء أصبحت متاقبة. فانا استطيع ان ابتكر شئ ولا ادخل اسرائيل. فاصبح الكل سيتزعج وامريكا لن تترك مشروع بهذه الخطورة. لليابانيين والصينيين وأوروبا لن تترك هذا المشروع وستجرى وراءه **وشيراك** سيكون أولهم قد يستعد لذلك من اليوم. فلو ارادت اسرائيل ان تدخل في هذا المشروع ساعتها أضع شروطي في مشاركتها. هم الآن أنهم تراجعوا عن الاستيطان ولكن ساعتها من الممكن ان اضع شروطي لمشاركتها.

الان كل المطروح امامي أنه ليس هناك حلاً فانا انطلق ان هناك حلا لعلى أكتشف أفضل منه فانا لا أقول أن هذا هو هو الحل الوحيد فقط أثبت ان هناك حل واحد وساعتها ممكن ان يظهر عدد محدد من الحلول. وهذه فكرتي عن نوعيات التفكير التي ينبغي ان نقدم عليه.

عبد العليم محمد:

السؤال حول هل هناك حل بديل في التسوية الراهنة لابد أن نكون بنعم لأن السياسة في تقديري ليست من الممكن لكنها صنع البدائل . لانني لو قلت انه لا يوجد بديل فمعنى ذلك أن العملية الجارية الان في المنطقة والمسماة بالتسوية والتي يمر الان عليها أكثرمن ربع قرن ستكون عملية حتمية وقدرية ولا فكاك منها.

لكن البديل ليس مجرد تصوري وليس مجرد انشاء نظري بعيد عن الواقع . البديل هو في النهاية فعاليات اقتصادية وسياسية واجتماعية معينة. وكما أشار الاستاذ محمد فاننا انلم **ندرك حجم الفجوة العلمية التي تفصلنا عن العالم وتفصلنا بالتحديد عن اسرائيل الخصم المباشرلنا فلن نتمكن من ان يكون لدينا بديل** لان نسبة الانفاق على البحث العلمي والتكنولوجيا لدينا تقل عن١ ٪ في حين أن المعدل العالمي للانفاق على البحث العلمي وتطبيقات وتطبيقات التكنولوجيا ٣ ٪ وهذه النسبة الاخيرة تنطبق على إسرائيل أيضا.

إن لم ندرك حجم هذه الفجوة العلمية الخطيرة التي تفصلنا عن اسرئيل والتي كانت سبباً رئيسياً في الحالة التي وصلنا اليها الان بالفعل لما استطعنا أن نتصور ما هو البديل . فلابد ان يكون هذا عنصر اساسي في تصورنا للمستقبل سواء كان هذا ينطبق على القرن العشرين أو القرن الواحد والعشرين أو ما دون ذلك من القرون. هذه احدة .

الثانية: ان التسوية مرهونة بشروطها وانا أقول ان البديل الذي يمكن ان نفكر فيه ونضع بعض عناصره بحكم امكانياتنا المتواضعة كمثقفين -لاننا لسنا أصحاب قرار-لا يلغي هذه التسوية. لان هذه التسوية حتى وان كانت ظالمة مرهونة بشروطها ومرهونة بظروفها وموازين القوى في المنطقة . ولابد أن نتذكر انه في صلح فرساي عام ١٩١٨ فرضت على المانيا تعويضات تفوق قدرة المانيا المهزومة على الوفاء بها إلى حد ان

عبد العليم محمد:

لابديل أمامنا دون ادراك

حجم الفجوة العلمية بيننا وبين اسرائيل

احد الاقتصاديين الانجليز الكبار في ذلك الوقت انسحب من مؤتمر فرساي احتجاجا على حجم التعويضات المفروضة على المانيا وقال كيف يمكن لبلد مهزوم ان يفي بهذه التعهدات.

لم يكد يأتي عام١٩٣٩ الا ودخلت المانيا في حرب ثانية ضد العالم كله لان التعويضات والشروط التي فرضت عليها كانت ظالمة. **فهذه التسوية حتى لو كانت مؤقتة واستطعنا ان نقيم فاعليات علمية ومعرفية وتكنولوجية تحدث بنى اقتصادية وعسكرية وتكنولوجية قوية وذلك دون الدخول في لعبة الاعلان والدعاية التي لا معنى لها يمكننا أن نعيد النظر في الاتفاقيات ونخلق شروطا جديدة لفحل** على شرط ان نعمل في صمت دون أن يشعر أحد.

أنا مع الاستاذ **محمد سيد أحمد** ان استخدام القوة بالضرورة ليس مرغوبا ونحن العرب لسنا دعاة حرب على الاطلاق نحن دعاة استعادة الحقوق حتى ولو توفر استخدام القوة والنصر على اسرائيل وأنا ضد مع هذا الحل فالمشروع لا يزال في اطار الحل الدبلوماسي وهنا له بنود عديدة لم يتطرق اليها الفكر العربي الرسمي أو غير الرسمي حتى الآن لا يزال في جعبته الكثير وانا ساعدد بعض هذه الافكار.

١- لابد أن نحاكي خصومنا- نحاكي مزاياهم- **لان قدرة إسرائيل ليست بالضرورة فيما تملكه من بنية تحتية وقوة علمية وعسكرية وتكنولوجية** ولكن ايضا هناك **بنية عقلية تتمثل في القدرة على صياغة المطالب** وتوليفها وتحليلها ورصدها وحشد **المؤيدين والكوادر** لها في المنظمات العالمية وغير العالمية وفي إسرائيل وفي خارج اسرائيل وفي **الولايات المتحدة**. هذه القدرة علينا ان نمتلكها.

على سبيل المثال ممكن لنا ان نطالب اسرائيل أو نطالب المجتمع الدولي **بتطبيق مفهوم الابادة على الشعب الفلسطيني** . مفهوم الابادة بالمعنى النسبي لان اسرائيل لم تقم أفران الغاز في فلسطين لكنها شردت ملايين وحبست الالاف وعذبت الكثيرين وصادرت الاراضي وقامت طوال هذا التاريخ بسجل حافل من الجرائم التي يعاقب عليها القانون الدولي ومحظورة بحكم الاتفاقيات الدولية ومعاهدة جنيف الخ.

علينا ان نلعب بهذه الورقة-فالارمن عملوا ذلك قبلنا وطالبوا البرلمان الاوروبي بانطباق مفهوم الابادة على المذابح التي تعرضوا لها في تركيا عام ١٩١٥ - وهذا مجرد رمز لكسر احتكار اليهود لهذا الموضوع . وانهم الشعب الوحيد الذي لا يعيش الا في الأرض التاريخية الموعودة والشعب الوحيد الذي يعاني من اضطهاد الغير. فعلينا ان نفعل ذلك وهذا مطلب دبلوماسي وقانوني ودولي ويمكن بالفعل ادراجه على اجندة العديد من المنظمات الدولية .

هناك فكرة حيث **يمكننا ان نطالب بمحاكمة بعض مجرمي الحرب** . لدينا مجرمو حرب و جرائمهم معروفة ومسجلة في **صابرا وشتيلا** وفي غيرها من الاماكن . لماذا لا نستطيع المطالبة بهذه المطالب ودعمها في اطار عملية التسوية القائمة؟. ويمكن ان نقيس على هذا العديد من الافكار.

إن البديل الذي نستطيع ان نقدمه بحكم مواقعنا وبحكم واقع معظمنا كمثقفين وعاملين بالكتابة هو الترويج لمفاهيم جديدةولافكار جديدة حتى لو اثمرت بعد عشرات السنين فالبديل هو عملية تاريخية ولا تتعارض بالضرورة مع الوضعية الجارية الآن.

أحمد بهاء شعبان:

لي ملحوظة على كلام **محمد سيد أحمد** ففي اعتقادي ان نقطة الضعف الاساسية في كلامه انه يشترط وجود ارادة عربية على تنفيذ هذا المشروع الضخم . ارادة عربية ممثلة في هذه النظم التي تملك القدرة على سيولة مالية عالية جدا وتوجيهها للعمل في هذا المشروع وأنا اعتقد أنه أنه لو كانت **هناك ارادة عربية موحدة موجودة ما كنا وصلنا إلى هذا المأزق ولكان من الممكن ان يكون الوضع أفضل بكثير** .وكنا خضنا عملية التسوية بشكل أفضل .وهذه مشكلة.

في الحقيقة انا لا املك حلاً ولا يستطيع أي انسان أن يدعي أنه يملك الحل ولكن انا لدي بعض التصورات العامة:

أولا : في رأيي أن ليس من حق هذا الجيل أن يصادر على الاجيال القادمة أو ان يورطها في حلول تظل تدفع ثمنها طويلاً. فعلينا ان نتريث قليلا قبل اتخاذ أي قرارات قد تؤدي في المستقبل إلى مشاكل كثيرة جدا للاجيال القادمة على سبيل المثال فان الحل الذي طبق على القضية الفلسطينية فيما سمي **اتفاق غزة اريحا** انا في اعتقادي انه ينطبق عليه هذا التخوف انه يصادر على الاجيال القادمة في امكانيةأن تستمر في البحث عن حلول ربما تؤدي إلى نتائج أفضل. كذلك فان طرح فكرة ان حرب اكتوبر اخر الحروب هو نوع من المصادرة على احتمالات المستقبل التي لا يستطيع أي انسان أن يتكهن بها.

ثانيا: نحن ننطلق من منطلق ان اسرائيل كيان باق ودائم ومؤكد الاستمرارية .وأنا في اعتقادي اننا رأينا خلال السنوات القليلة السابقة انهيار امبراطوريات وتفكك دول وانقسام ابنية وتلاشي شعوب وبلاد ونشأة أوضاع خطيرة. فمن يظن من عشر سنوات فقط ان الاتحاد السوفيتي سينهار ومن كان يظن أن يوغوسلافيا ستنتهي بهذا الشكل وستدور بين اطرافها هذه الحرب الطاحنة ، اين اليمن الديمقراطي في اعتقادي أن مشكلة الواقعيين -اذا سمينا هذا الاتجاه- الذين يلهثون في البحث عن حلول سريعة تحت وطأة الاحساس بضغط الزمن -وهو احساس صحيح -ان خيالهم الخصب جدا في البحث عن هذه الحلول لا يتطرق إلى **تصور امكانية ان تتفكك إسرائيل في المستقبل** . لكن هذا يستدعي قدراً من الصمود والاستمرار في التماسك وطرح بديل. أعتقد أن الطرح الذي طرحه أحمد عبد الحليم حول فكرة الحلول المعلقة يمكن ان يكون جيدا جدا في هذا السياق. أو ان نماطل وان نسوف وان نتحمل وان نترك العاصفة تمر في انتظار تغيرات جديدة في المستقبل قد تطرح حلولا افضل.

انا اعتقد ان الركيزة الاساسية لهذه الحلول في المستقبل هو توفر شرط الديمقراطية في المجتمع العربي ان ما يفرق بيننا وبين اسرائيل في الاساس ان اسرائيل مجتمع ديمقراطي داخلي أي ان بينه وبين اطرافه ديمقراطية تسمح بطرح بدائل واثارة حوار قومي وتجميع الارادة القومية في أي موقف . وهو امر غير مطروح الان عندنا.

وفي اعتقادي ان أي حل في هذه المنطقة حتى



أحمد بهاء شعبان

تطوير فكرة المقاطعة

في اطار تسوية تملك قدرا ادنى من المصداقية لابد وان يرتكز على مشاركة جماهيرية جماعية واسعة في تقرير هذه التسوية . اما ما يحدث الان وحتى في الاطار الذي يطرحه الاستاذ محمد يعتمد على النخب الحاكمة المعزولة عن الجماهير والتي لا تعني على الاطلاق باستشارتها او استطلاع رأيها او الاهتمام بشئونها او مصيرها او مستقبلها.

اعتقد ان اي حل يملك حداً أدنى من المصداقية يجب أن يستند على توفر عنصر الديمقراطية في المجتمع العربي وفي مصر بالاساس باعتبارها مفتاح الحل في الحرب والسلم ولان مصر هي التي قادت المنطقة إلى هذا المأزق فان توفر ديمقراطية حقيقية في مصر يعيد من جديد رصف وصف الفئات الاجتماعية ذات المصلحة والقوة الاجتماعية في المجتمع في مقابل المشروع الصهيوني . وهذا في اعتقادي هو المدخل للحل.

أحد البدائل المطروحة تكتيكيا الان هو تطوير فكرة المقاطعة مقاطعة العلاقات مع اسرائيل ، مقاطعة المصالح الاسرائيلية في مصر وفي المنطقة: المقاطعة بكل اشكالها المقاطعة السياسية والثقافية والاقتصادية . ولقد اتضح في حديث تشاوير الذي نقله الاستاذ احمد الجمال ان هذا الموضوع له قيمة وثقل وله وزن كبير وانهم يدركون خطورته في هذه اللحظة.

هناك أيضا مسألة الموقف من امريكا وأنا أرى ان هذا موقف غريب جداً فنحن نتحدث عن اسرائيل على أنها كيان هبط علينا من المريخ دون النظر إلى امتداداته التاريخية كمشروع استعماري ويعبر عن القوى الاستعمارية الاوروبية والامريكية وخصوصا في الفترة الأخيرة، ثم بعد ذلك نلجأ جميعا إلى امريكا باعتبارها الحكم الذي سيدفع عملية التسوية ويحمينا من التطرف الاسرائيلي. أنا في رأيي أنه لابد من اعادة الاعتبار إلى فكرة ان أمريكا عدو وليس صديقا وانها ليست راعيا للتسوية وانما عدو وخصم ويجب أن تشعر امريكا أيضا ان مصالحها في منطقتنا يمكن أن تتهدد في يوم من الأيام. وبالتالي يكون هذا الموقف أحد أشكال التحرك الايجابي في المنطقة.

اعتقد أن مصر في امكانها ان تلعب دوراً كبيراً. وأنا تحت يدي بعض قصاصات الورق يتحدث فيها القادة الاسرائيليون بوضوح كامل عن ان مصر لا زالت عدواً رئيساً -بعضها مكتوب- في الأهالي **وفي اعتقادي ان إعادة بناء القوة المصرية وإعادة نوع من الوفاق الاجتماعي في مصر على أساس مسألة اتفاق وطني مسألة اساسية جداً. وموضوع بناء القوة العسكرية سيظل واجبا تحت الظروف المتاحة لاننا لا نعرف ما الذي سيقودنا اليه المستقبل وهذا هو الحد الادنى من إعادة الأمن القومي العربي .**

في الحقيقة نقطة الضعف الرئيسية في كل هذه التصورات اننا نعتمد في كثير من الحلول التي نطرحها على حسن تقدير النخبة العربية الحالية التي اعتقد انها فقدت الاهلية تماما لقيادة أي مشروع وطني أو حتى تحديثي بالمفهوم الذي طرحه أ.حمد في مواجهة عدو اسرائيلي متقدم على كل المستويات.

الصراع بالطبع ليس مستحيلا. وهزيمة هذا العدو ليست بعيدة المنال. اقالها شروطها وحتى اختم كلامي ففي اعتقادي ، ان الشرط الاساسي لتحدي المشروع الاسرائيلي على أي مستوى حتى في اطار التحدي التكنولوجي مفتاحه الاساسي في مصر لأن التجربة المصرية ستترك بصماتها على المنطقة

وفي اعتقادي انه ليست هناك حلول سريعة لكن علينا ان نحدد امد تسوية الاذعان المفروضة وان نتملص قدر الامكان من الانصياع لشروطها لان الذي سنرفع عليه الان علينا في المستقبل التخلص من اضراره السلبية.

ضياء رشوان

في الحقيقة أنا لا أريد أن أعيد الحديث إلى بداياته ولكن يبدو لي أن التحدث في النهاية أو ان تكون انت نقطة الختام فهذا موقف صعب. وخصوصا فان هناك اسئلة بديهية لابد من طرحها عند الحديث عن«ما هو الحل».

السؤال البديهي الأول: لماذا البحث عن حل؟ وما هي الدوافع التي ترغمنا اليوم للبحث عن حل. في ظني أن الحديث الذي دار من اساتذتنا انطلقت فيه دوافع مختلفة وبعض هذه الدوافع مضمرة وتدور حول أننا متخلفون اقتصاديا ومتخلفون بشكل ما. وأن البحث عن التسوية يضمن لنا التقدم ومن هذه الرؤية فالتسوية هي حل لمشكلاتنا الاقتصادية والتنموية والتاريخية.

هناك اشكالية متعلقة بان هناك كما كبيراً من المشكلات العربية والمشكلات العربية الداخلية ونتيجة للتداخل بين هذه المشكلات بدت التسوية على أنها الحل لكل هذه المشاكل من أول مشكلة المياه وحتى مشكلة الديمقراطية وانتهاء بكل ما طرحه كل الزملاء.

بما أننا نتحدث عن الصراع العربي الاسرائيلي من الزاوية الفنية . فيجب علينا في بعض الاحيان ان نتوقف عند بعض الاسباب المرتبطة مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي بغض النظر عن ترافق هذا الصراع مع التخلف العام أو التراجع الديمقراطي في خلال الخمسين عاما الماضية. ففي كل الاحوال لم يكن الصراع وحده مسئولا عن هذا بل كانت هناك عوامل اخرى أوروبية استعمارية وعوامل داخلية اجتماعية .. إلخ وراء كل هذا وعموما فتحديد مدخل البحث عن حل يحدد طريق هذا الحل.

اظن انه عند البحث عن حل مثل الصراع العربي الاسرائيلي فان السؤال يتعلق مباشرة بالصراع العربي الاسرائيلي نفسه وليس تداعياته البعيدة مثل التقدم والتخلف أو غيرها في صراع الشرق الأوسط نحن بصدد صراع دار بشكل عسكري ككل الصراعات التي تترجم لطموحات سياسية وأهداف سياسيةكما طرح د. أحمد عبد الحليم -ولذلك فلابد أن يعالج منفصلا بعض الشئ ولو فصلا تعسفيا عن بقية المشكلات . لاني أظن أن اسرائيل لم تهزمنا بتقدمها الاقتصادي فعندما هزمنا في حروبنا مع اسرائيل واخرها حرب ٦٧ لم يكن مستوى الفارق التكنولوجي بيننا وبينهم كبيراً ولم يكن مستوى التقدم التكنولوجي العربي أكبر بكثير من التقدم التكنولوجي الشرقي والذي كنا نركن اليه حتى نستطيع ان نقول بان التقدم التكنولوجي هو الذي اوجب الهزيمة في الغرب.

ايضا فيما يتعلق بالديمقراطية ومع موافقتي لكثير من الافكار التي طرحها الصديق العزيز أحمد بهاء شعبان الا انها **لم تكن عنصرا حاسما على الاطلاق في أي صراع في** العالم بل على العكس تماما ففي الدول الديمقراطية في حالة الصراعات تلغى الديمقراطية وتتخذ القرار النخبة العسكرية الاستراتيجية في الدولة والتي لا تكون منتخبة باي حال من الاحوال فهي نخبة موجودة لاسباب عديدة. وهذا الكلام موجود قبل نشأة الديمقراطية وقبل نشأة العالم الحديث وهو متعلق بجوهر الصراعات على وجه العموم.

اذن للصراع كصراع **مقوماته**

وللعمل في صراع مقومات مختلفة عن الحل الشامل.

أحمد عبد الحليم

لي تعليق حول الكلام الذي يقول أنه في حالة حرب تلغى الديمقراطية ويتولى الأمور العسكريون .وهو أن كليمنصو رئيس وزراء فرنسا في الحرب العالمية الثانية قال ان الحرب لا يمكن ان تترك للعسكريين وحدهم وانا اقول ان السياسة أيضا لا يمكن ان تترك للسياسيين وحدهم.

ضياء رشوان

اعود لحديثي نحن نتحدث عن حرية اشتراكية وحدة بمعنى حل «للاستعمار» وحل للتخلف وحل للتجزئة . **أنا أظن أنه يجب أن نتحدث الان عن حل للصراع العربى الاسرائيلى فقط.** فحل الصراع الاسرائيلي فقط هو مدخل اما المداخل الشاملة المطروحة فتضيع منا المدخل الاساسي للصراع العربى الاسرائيلي.

اذن فان **الصراع الذى نحن بشأنه هو صراع بالقوة، صراع نتجت تسويته الحالية عن خلل فى القوة** ومن شروط اخرى اظن اننا تحدثنا عنها فى البداية .ولذلك فلكى نستطيع الحديث عن حل لهذا الصراع-اذا صدق ما قلته فى البداية- لابد من الحديث عن **ما هي امكانيات تدخلنا في مثل هذه الشروط.** نحن نجد ان شروط أية تسوية على وجه العموم هي أن نصل إلى حالة توازن الارهاق أو توازن في الهزيمة في الانتصار الكامل لطرف والهزيمة الكاملة لطرف آخر وفي هذه الحالة لابد ان نتحدث عما تحدث عنه سيادة اللواء. اى ان نتحدث عن العنصر العسكرى .**وكيف يمكننا تعلية امكانيات الوصول إلى هذه الحالة من التوازن في الارهاق أو حالة الهزيمة العسكرية الكاملة لاسرائيل؟**

هنا ربما تظهر اقتراحات كثيرة ولكني لست مؤهلا للحديث عنها وربما يقع الحديث على الاقتراحات الاخرى المتعلقة بالوضع العربي وبالدولة العربية وغيرها ولكن اظن ان مدخلها الرئيسي هو من الشرطين السابقين. الناحية الثانية: السياق والمناخ الدولي وأظن أن الاستاذ **محمد** طور ما قلته بشأن الصراع العسكرى وقال أنه يتنبأ أن المستقبل سيشهد مزيداً من الصراعات القومية والعرقية واعتقد ان هذا حقيقي. والسؤال هل هذا مناخ موات لاية تسوية بهذا المعنى؟ بمعنى اخر هل نملك نحن ان **نؤثر على متغيرات العالم التى هى بحكم التعريف موضوعية وخارج ارادتنا المباشرة؟** هل نملك وقف الاتجاهات القومية والعرقية والصراعية في العالم؟هل نملك تشكيل العالم على قطب واحد أو أكثر من قطب؟

أعتقد ان السياق والمناخ الدولى خارج عن ارادتنا . حيث ان بعض عناصره تتشكل بمفردها في التاريخ كما طرح أ/ محمد سيد أحمد . ولكننا نملك في ظل تشكل المناخ الدولي هذا ان نخلق توجهات او اتجاهات عامة. بمعنى ان



ضياء رشوان

نخلق قدراً من العلاقات والتوجهات والتحالفات العربية التى تتجه الى ما نظن انها ستكون مراكز العالم الجديد منها ما ذكره الاستاذ محمد في كلامه حول الصين واليابان والعالم الاسيوى الجديد وحتى اوروبا الغربية فمن الممكن ان نتوجه اليها حتى يستقر العالم على الشكل الذى سوف يستقر عليه.

العنصر الثالث في التسوية السياسية القائمة يتعلق **بخصوصية صراعنا وطبيعته وجوهره** .وانا اعتقد اننا لا نملك -لا موضوعيا ولا ماديا ولا اراديا -أن نؤثر على تصورات البشر الذين يسكنون فى هذه البقعة من الارض سواء كانوا مسلمين او مسيحيين او يهود . فلا يمكن ان نؤثر علي التصورات المتبادلة فيما بينهم ولا نملك ايضا ان نزيف جذور الصراع التى اشار اليها الزملاء بحيث نعدل بها طريقة التسوية. لا اظن ايضا اننا نرغب في ذلك.

اذا كان الحال كذلك فاظن انه لا حل مطروح قريبا لهذه التسوية واظن انه فى ظل لا حل مطروح بدت بعض الافكار التى قيلت من اساتذتنا جديرة بالتفاعل معها ومنها ما ذكره د. **احمد عبد الحليم** والصديق العزيز **احمد الجمال** في الفصل بين التسويات مستوى التسوية ومستوى الحل النهائي. ولكن اذا **تعلق الامر بعملية التسوية الحالية مباشرة فاظن ان الحل يمكن ان يكون في تبني فكرة الميزة النسبية.** ففى عالم الاقتصاد وفى عالم السياسة فان ما يسمى **بالميزة النسبية** تكون هى العنصر الحاسم لكل قضية وكل شئ . واظن ان من يملك ميزة نسبية فعليه ان يتلاعب بها . وانا اعتقد انه اذا **افتقد العرب الفلسطينيون والمسلمون كل التقنيات التى تم الحديث عنها مثل التكنولوجيا والتسليح الا انهم يمتلكون بعض الميزات النسبية التى يمكنهم عبرها تبنى استراتيجية مختلفة ربما تصل لنتائج أخرى افضل** على صعيد التسوية المؤقتة كما اتحدث وليس علي صعيد التسوية النهائية المستحيلة حاليا في ظني.

من هذه المزايا النسبية «الضعف **العربى»** . فالضعف العربى ميزة نسبية في هذا الوقت حيث يمكن عبر هذا الضعف او ما اسماه الاستاذ احمد بالارهاب وحلله بشكل دقيق في بداية حديثه الارهاب بالمعنى العلمى أى بمعنى الارهاب فيمكن عبر هذا الارهاب سواء كان فلسطينيا أوأى نوع اخر من انواع الارهابات ان يستعاد تشكيل استراتيجية اخرى. بمعنى انه لدي العرب امكانية لاخذ ما توصلت اليه اسرائيل حتى الان رهينة في ايديهم فهى تعتقد انها قد امنت نفسها او ان الامن قد تحقق لها نسبياً في هذا الموقع من العالم .وهنا تكمن المزايا النسبية.

ايضا فان قوة اليهود اعلاميا اعتقد انها عنصر قوة لليهود ولكنها ميزة نسبية وقوة في نهاية الامر . علينا ان ناخذ هذه القوة كرهينة نضرب اليهود وتضربهم حماس يوميا حتى تفتح كل القنواتCNN وCFEويذيعون كي ينزعج العالم.

جغرافيتنا أيضا عنصر قوة لنا ومقيدة لاسرائيل فمن حسن الحظ انها فى قلبنا .وهكذا يمكن اخذ الدولة الاسرائيلية برمتها كرهينة للتلاعب فى أية عملية تسوية سياسية مؤقتة .

أيضا الاعتقاد بسكون العالم السائد اليوم فى النظام الدولى الاحادى لصالحنا . فهذا الاستقرار الأثم الذى نعتقد أنه ايضا مصلحتنا . وذلك بان نحدث ضجة وصخبا من حين لاخر فى العالم الساكن الهادئ عن طريق عمليات صغيرة لا تصل لحد الحرب النظامية.

واظن ان علينا الا نتخلى عن هذه الميزات النسبية . فهذه الميزات النسبية جميعا مع شرط الجغرافيا ومع وجود النفط مع العديد من العوامل الاخرى التى يمكن لحضراتكم ان تضيفوها يمكن ان نتحدث عن طريق جديدللتسوية المؤقتة وليست التسوية النهائية فالتسوية النهائية في في علم الله.

أحمد عبد الحليم

لي تعليق بسيط على هذا الكلام وهو ان الدعوة للانتفاضة الفلسطينية دون ان يكون هناك باب ضغط عربى خطر على مستقبل فلسطين لانك تعرض فلسطين وحدها لمواجهة عسكرية تزيل أجيال المستقبل. اذن فهذه المسألة لو تمت يجب ان تنسق جيد جداً في اطار دعم عربي بدعم هذه الحركة أما أن تقوم بذلك بمفردها فانا اتصور ان ذلك أمر شديد الخطورة.



اعلان الجماعة الاسلامية لوقف العنف

خالد البلشي

في الخامس من يوليو الماضي وأثناء انعقاد الجلسة الأولى لقضية تفجيرات البنوك المتهم فيها ٩٧ من أعضاء الجماعة الاسلامية فوجئ الحاضرون بالمتهم محمد أمين عبد السلام يتلو بيانا موقعاً من ستة من أعضاء الجماعة المتهمين في قضية اغتيال الرئيس السادات والمسجونين في ليمان طره- وفي مقدمتهم عبود الزمر وكرم زهدي وفؤاد الدواليبي أعلنوا فيه «وقف عمليات العنف ، ودعوا أعضاء الجماعة الاسلامية إلى وقف العمليات المسلحة والبيانات التي تحرض عليها».

وأحدث البيان انقسامات حادة بين قيادات الجماعة في الداخل والخارج وانقسموا بين مؤيد ومعارض لهذا الاعلان.

هل هو موقف تكتيكي أم تغير ايديولوجي؟

ففي حين أعلن عدد من قيادات الجماعة الاسلامية بسجن العقرب وسجن الوادي الجديد مباركتهم للمبادرة وعلى رأسهم **صفوت عبد الغني** و**ممدوح علي يوسف** ، بل وانضم إلى هذا الاعلان عدد من قيادات تنظيم الجهاد المحتجزين داخل الليمان أيضا، نجد أن قيادات الجماعة الاسلامية وجماعة الجهاد في الخارج وعلى رأسهم **ايمن الظواهري ومصطفى حمزة** قد اصدروا بيانين **رفضا فيهما مبادرة الجماعة، وشككا في مصداقية توقيع قادة التنظيمين الاعلان**. وأشار بيان الجماعة الاسلامية إلى ان الجماعة «لا تستبعد ان يكون اعلان وقف العمليات احدى المكائد التي تحاك للتيار الاسلامي» وتساءل «كيف يتسنى لاخواننا الذين يحاكمون في قضية تفجيرات البنوك ان يتصلوا بقيادات في سجن ليمان طره وهم الذين كانوا افرادا في حبس انفرادي لا يتصلون ببعضهم بعضا ولا يعرف لهم مكان.

بل ان جريدة **العربي** نشرت في عددها الصادر يوم ٢٨/ ٧ ان جهازاً أمنيا كبيرا رصد عدة رسائل مشفرة تم ارسالها بعد يومين من بيان عبود الزمر يرجح انها قادمة من الارهابي **مصطفى حمزة** تطالب اعضاء الجماعة **باعادة غربلة التنظيم الداخلي للجماعة وطرد جميع الاعضاء الذين يؤيدون بيان الزمر**. كما أعلن قادة الجناح العسكري في المنيا رفضهم للبيان واعلنوا انه لا ولاية لأسير عليهم.

ولم يكد يمر اسبوعان على بيان عبود الزمر وقيادات السجن إلا وفوجئ الجميع باعلان رسمي من القيادات الارهابية في صعيد مصر يرفض البيان وتمثل هذا الاعلان في **اطلاق الرصاص على ستة من رجال الشرطة (ضابط وخمس جنود)** مما ادى لمصرعهم جميعا **ولم يكد يمر يومان آخران الا وكان ضابط اخر من رجال الشرطة قد سقط قتيلاً في عملية إرهابية جديدة**.

وفي تعليق سريع على ما حدث أعلن **منتصر الزيات** عضو هيئة الدفاع عن المتهمين في قضايا العنف والارهاب الديني ان إعلان وقف العمليات يخص العمليات التي كان التنظيم يخطط لها ويرتب لها ويقوم بتنفيذها وأن ما حدث لا يمثل خرقا للاعلان الصادر من الجماعة اذ ان ما حدث جاء بعد مطاردة الشرطة لعناصر تنتمي للجماعة الاسلامية وليست هجمات أو مكامن نصبها أعضاء التنظيم».

ولكن سرعان ما واصدرت قيادات الجماعة الاسلامية في الخارج بياناً جديداً فيه رفضهم لمبادرة الجماعة الاسلامية. وأعلن **البيان تبنيه للعمليات** التي جرت في المنيا وأسفرت عن مقتل ضابطين وخمسة جنود واعتبر البيان **ان العمليتين رسالة موجهة للحكومة**.

وكان التطور الاخير ان الجناح العسكري للجماعة الاسلامية بالمنيا وبمباركة من قيادات الخارج قد اختار قيادة جديدة على رأسها **فريد سالم كدوان وحسن سرابيفو** على اساس انتهاج نفس الخط المتشدد السابق الذي تراجعت عنه مبادرة امراء السجون وذلك في محاولة للوقوف أمام حدوث انشقاقات جديدة في الجماعة.

وبعيداً عن ردود الفعل المتباينة حول بيان الجماعة فان الجدير بالذكر ان هذا البيان لم يكن الاعلان الأول من نوعه لوقف العنف بل سبقه اعلانان آخران كان أولهما المبادرة التي ترددت انباؤها عام ٩٣ وفي آخر عهد الوزير السابق **محمد عبد الحليم موسى** والتي كانت مشروطة باطلاق سراح المعتقلين ووقف احتجاز الرهائن وعودة مساجد





رفعت السعيد



ضياء الدين داود



أحمد نبيل الهلالي



هالة مصطفى

الجماعات المصادرة والسماح بحرية النشاط العلني للجماعة .وهي المبادرة التي أودت بوزير الداخلية السابق.

وكانت **المبادرة الثانية** هي التي اطلقها **خالد ابراهيم** امير اسوان في فبراير ١٩٩٦ ودعت إلى التعقل بوقف جميع أنواع العنف لمدة عام، ولكنها خرجت مشروطة أيضا فرفضتها اجهزة الامن في حينه .أي أن **الجديد في المبادرة الاخيرة هي أنها خرجت غير مشروطة** . ولكن ما هي الاسباب التي ادت إلى هذا الاعلان غير المشروط؟

تقول الجماعة في بيانها انها تطرح مبادرتها **مراعاة للظروف الحرجة التي تمر بها الامة في مواجهة التحديات الصهيونية والامريكية وان الفرص ان تتهيأ البلاد للمعركة الرئيسية .مع اسرائيل بعيداً عن أى مشاكل داخلية.**

أما **منتصر الزيات** فيقول أن السبب وراء ذلك ان **الاستراتيجية الاساسية لدى الجماعات هي اعتماد خيار الدعوة السلمية!!** مارستها بحرية في منتصف السبعينات منذ تأسيسها قبل ان تحدث أحداث العنف في أكتوبر ١٩٨١ ومارستها ثانية منذ اتقى الرئيس مبارك المعتقلين والسجناء في أواسط الثمانينات . ولذلك جاء نداء قادة الليمان ليفسح الطريق مجدداً نحو عودة هذا الخيار واسقاط خيار المعارضة المسلحة ونحن نواجه منعطفاً جديداً يتمثل في تعاظم اطماع إسرائيل الصهيونية في اقامة دولة إسرائيل الكبرى من النيل إلى الفرات وسعيها الدائب والدائم إلى تقويض معاهدات السلام بينها وبين الدول العربية وارتفاع دقات طبول الحرب على الحدود السورية.

وتقول قيادات الخارج عن السبب وراء إصدار هذا البيان في هذا الوقت ان **الجماعة لا تستبعد أن يكون إعلان وقف العمليات احدى المكائد التي تحاك للتيار** الاسلامي وانه من المحتمل ان وزارة الداخلية خلف هذا البيان.

وزارة الداخلية تقول ان السبب وراء هذا الاعلان هو الضربات الامنية القوية لهذه الجماعات والتي نجحت في كسر شوكة أصحاب العنف وانه مناورة مكشوفة لتخفيف الضغط عنهم،كما أكدت بعض المصادر الامنية لجريدة **الاهالي** ان من الاسباب التي كانت وراء هذا القرار أيضا هو **قرب انتهاء مدد المحكوم عليهم والذين وقعوا هذه البيانات داخل السجون حتى يدفعوا الحكومة لعدم التعنت معهم والسماح بخروجهم** بعد انتهاء المدة المحكوم عليهم بها ولا يتعرضوا للاعتقال بعد ذلك ثانية بوصفهم الجانب المرن الذي سيقود هذه الجماعات للطريق الصحيح».

وسط هذه الاتجاهات المتباينة اظن أنه قد آن الآوان لطرح مجموعة من الأسئلة التي ما زالت معلقة بعد كل هذا التضارب.

هل إعلان وقف العنف الاخير من جانب الجماعة الاسلامية موقف تكتيكي أم تغيير ايديولوجي : هل كانت جماعة الاخوان المسلمين وراء هذا الاعلان؟ وخصوصا بعد ما أعلن اللواء **حسن الالفي** في لقائه باعضاء هيئة التدريس . في تصريح أقرب إلى«**البلطجة**» وبأن معركتنا القادمة مع الاخوان» ولن نسمح لهم بخوض انتخابات النقابات!!» حيث تعتبر الداخلية ان جماعة الاخوان هي المباءة التي تفرخ منها كل الجماعات التي اخترقت المجتمع منذ النصف الثاني من السبعينات.فهل **دفعت هذه التصريحات الاخوان إلى أن يطلبوا من هذه الجماعات إصدار مثل هذا الاعلان؟ في محاولة لاثبات حسن النوايا؟السؤال الأخير**: هل البيان الاخير للجماعة الاسلامية والذي أعلنوا فيه تأييدهم للحكومة في نزع الأراضي الزراعية من المستأجرين وتسليمها للملاك وإن قانون العلاقة الايجارية بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية يتماشى مع«الشريعة الإسلامية» له مدلول معين؟ وخصوصاً أنه صدر في الوقت الذي تشتد فيه نذر المجابهة بين الحكومة والحركة الفلاحية.

الاعلان توصية لا تصل لحد القرار

قبل أن نبدأ في استعراض آراء المهتمين باعلان الجماعة الاسلامية ،يجب ان نشير إلى أن إحدى القيادات البارزة في جماعة الاخوان المسلمين وصاحب رأى مميز في قضية العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية قد رفض ابداء رأيه حول الموضوع وخصوصا بعد اعلان وزارة الداخلية القبض على تنظيم اخواني في الاسكندرية . لكنه كان حريصاً على أن يؤكد «**ان الاخوان** ليس لهم شأن بهذه الجماعات».

وعلى حين كان هذا هو موقف القيادي الاخواني قال المحامي **ابراهيم علام** احد القادة البارزين للجماعة الاسلامية في الخارج- حسب وصف جريدة **الحياة** -والمحكوم عليه غيابياً بالسجن لمدة خمس سنوات في قضية العائدون .. **رفعت المحجوب** رئيس **مجلس الشعب** السابق والذي يقيم في المانيا بصفته لاجئاً سياسياً قد صرح لجريدة الحياة قائلا:«**إعلان الجماعة لوقف**

العنف لايعدوا ان يكون توصية لا تصل إلى حد القرار» وان قادة الجماعة داخل سجن ليمان طره أنفسهم قالوا عن ندائهم أنه توصية لا تصل إلى حد القرار أى أن اخوانهم خارج السجون مخيرون بين أن يأخذوا بهذه التوصية أو لا يأخذوا».

واضاف غلام: «ان نداء وقف العمليات لا يمثل تحولا فكريا ولا يمثل مبادرة موجهة إلي الحكومة وانما عمل مرحلى وتكتيكى وهدنة وان موقف قادة الخارج لا يمكن النظر إليه على اعتبار انه رفض لمبادرة تقدمت بها القيادات داخل السجون ولكنه موقف مبدئى فى رفض وقف العمليات حتى يستجاب لمطالبهم».

الان نأتى إلى اراء المثقفين.

حالة من التمويه

يقول د. رفعت السعيد الامين العام لحزب التجمع «لا يوجد احد ضد ان يتوقف العنف ونحن مع ذلك بشكل تام وذلك لان العنف ليس فقط لا علاقة له بمصالح الوطن ولكن لاصلة له بصحيح الدين ولكن لنا عدة ملاحظات.

الملاحظة الأولى ان الجماعة سبقت وان اصدرت قبل الان اكثر من بيان تدعو فيه لايقاف العنف ومع ذلك استمرت فى أعمال العنف.

الملاحظة الثانية: أنه فيما يبدو أن الجماعة بعد أن انهكتها ضربات الامن تحاول ان تكسب بعضا من الوقت لتسترد انفاسها خاصة وانها لم تعلن انها تتخلى عن استخدام العنف ولكنها توقف العنف مؤقتا وهذا يعنى امكانية استعادة قواها وقيامها باعمال عنف جديدة بعد ان تسترد انفاسها ومن هنا يكون من السذاجة اعتبارنا هذه المبادرة.

الملاحظة الثالثة: انه من الواضح انه لا يوجد اتفاق حول هذا الموضوع فامراء الارهاب موجودين بالخارج الذين يمولون وينظمون ويخططون ويرسلون الارهاب من الخارج يرفضون».

إذن نحن إزاء حالة من التمويه لا نعرف حدودها فالمطلوب من هذه الجماعات أن تعلن انها ترفض العنف كمبدأ وكاسلوب وكمنهج أما ان تقرر انها تتوقف الان عن استخدام العنف فهذا امر لا يقبله عقل طفل غير عاقل.

ثانيا: لابد أن نعرف ان هذه الجماعات شاءت أم أبت هى جماعات غير شرعية وغير قانونية وحتى وجودها بدون استخدام العنف هو وجود غير قانونى.

وعندما واجهته بما يعلنه البعض بان هذه المبادرة لابد وان تكون حقيقية بدليل أنها خرجت غير مشروطة قال: «لماذا نفسر ما هو مفسراً اصلاً؟هم لم يقرروا فى بيانهم انهم تخلوا عن سياسة العنف هم قرروا ايقاف العنف الان بمعنى انهم بامكانهم ان يصدروا قرارا غدا لاستئناف العنف فهناك فرق بين ان تتخذ الجماعة القرار الاتى «تعلن الجماعة ان استخدام العنف كان خطأ وانه مجاف لصحيح الاسلام واننا عدنا إلى الطريق الصائب واننا نعلن إيقاف استخدام العنف» وبين ان تقول أننى أوقف استخدام العنف الان أى غدا يمكن ان اعود لممارسته.

أما بخصوص علاقة الاخوان بهذا الاعلان فقال: هذه أقاويل لا أعرف مدى صحتها. واعتقادى ان الاخوان المسلمين فى فترة صعود الارهاب كانوا يلوحون بورقة أنهم هم المعتدلون وانهم هم القادرون على ايقاف هذا الارهاب سواء بالتدخل أو غير ذلك. ولكن انا أعتقد أن جماعة الاخوان من الصعب القول أنها خلف هذا الموضوع إلا اذا كانت هذه صفقة تقدمها للحكومة لترفع قبضتها عن عنقها وهذه مسألة تحتاج إلى معلومات».

وبخصوص تأييد الجماعة الاسلامية لقانون الايجارات الزراعية قال: «ان الذى يجب أن نؤكده ان التأسلم موقف اجتماعى يمينى ولقد سبق ان قلت ان هذه الجماعات المتأسلمة سواء الاخوان المسلمين او الجماعات التى تسمى بالجهاد أو الجماعة الاسلامية هى ذات النسخة المتأسلمة من النظام بتوجهاته الاقتصادية والاجتماعية. فكل ما يريدونه أن يبقى النظام كما هو ولكن تلبسه جلبابا وتمنحه لحية ومسبحة بمعنى أن يبقى النظام اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا كما هو قائم الان فقط يتأسلم وبالتالى فهذا دليل على صحة ما نقول سواء بالنسبة للاخوان أو الجماعات الارهابية.

نحن لا نفتش فى خبايا النفوس

يقول ضياء الدين داود رئيس الحزب الناصرى: موضوع أن اعلان الجماعة تغيير ايديولوجى أم مناورة مسألة ترجع للنوايا ونحن لا نستطيع أن نحكم على ما بداخل النفوس فالمطروح أمامنا أن أناس «يجنحون للسلم ولذلك فلابد ان نرحب بهم ولكن ليس معنى أن نرحب بهم أن ننام ولكننا يجب أن ننتبه لما سيحدث بعد ذلك.

وفى حقيقة الأمر نحن لا نستطيع ان نتجاهل أن مجموعة من الناس الموجه لهم الاتهامات بشأن أعمال العنف يعرضون علينا السلام والذى يجب أن نأخذ خطوات جدية بشأنه ولكن واجب الشرطة فى هذه الحالة هو الحذر تجاه هذه الإعلانات حتى يحسم الأمر معها أو ضدها فهى التى يجب أن تبحث فى الدوافع الحقيقية وراء ذلك.

وحتى إذا كانت قيادات الخارج قد رفضت المبادرة فهذا ليس معناه تفريغ المبادرة من محتواها أو أن هذا موقف تكتيكى فانا لا افترض ان هذه الجماعات كل متجانس بل وأعتقد أنه لو ترك الأمر بينهم فان صراعات شديدة ستنشب بينهم وسيحدث بينهم مثل ما حدث للجماعات فى افغانستان والتى أصبح الشقاق بينهم اعنف مما كان بينهم وبين الاتحاد السوفيتى.

الخلاصة ان جانب من هذه الجماعات اراد ان يتراجع عن موقفه ويترك العنف وعلينا نحن ان نرحب بذلك ونوفر لهم السبل التى تساعدهم على تحقيق ما أعلنوا.

أما بخصوص الاخوان فانا لا أعتقد أن لهم أية علاقة بهذه التنظيمات من الممكن ان يكون بينهم شكل من أشكال التعاطف ولكن لا أعتقد ان هناك صلة عضوية بينهم أو أن هناك اتصالاً شخصياً فيما بينهم. والتفسير الذى تطرحه بشأن الاخوان هو تفسير اقرب إلى تفسيرات الامن وأنا لا أعتد بتفسيرات الامن فهؤلاء يؤولون الأمور حسب هواهم وحسب اتجاهات السلطة بعكس ما كان يفعله رجال الأمن والشرطة أيام زمان.

فوزارة الداخلية ووزير الداخلية ينظرون لاتجاه رياح السلطة ويضعون تفسيراتهم حسب هواها.

أما بالنسبة لاعلان الجماعة الاسلامية ان قانون الايجارات الزراعية موافق للشريعة فانا شخصيا أعتقد أن رجال الدين والمشتغلين بشئون الدين أصحاب فكر يمينى. كما أن بعض كبار الاسلاميين وكثير من الاسلاميين الذين خرجوا من السجون على فترات أصبحوا من كبار الاثرياء الذين تتأثر مصالحهم بالتوجهات الاجتماعية للدين.

أما بخصوص ماذا اذا كان هذا البيان هو محاولة من الجماعة الاسلامية لكسب نقطة لدى الحكومة فان هذا يدخل فى اطار النوايا وأنا لا أناقش النوايا فهو أسلوب أمنى يلجأ له البوليس ومباحث أمن الدولة وهو البحث عن خفايا النفوس والذى أربأ بنفسى عنه.

هذا موقف يرتبط باستراتيجية العمل السياسى

تقول د. هالة مصطفى صاحبة بحث «الدولة والحركات الاسلامية المعارضة بين المهادنة والمواجهة فى عهدى السادات ومبارك» والخبيرة بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام: «ان الواضح حتى الآن وان كان هذا لا يحتمل المصادرة على المستقبل ان الموقف الاخير للجماعة الاسلامية والخاص باعلان وقف العنف يرتبط باستراتيجية العمل السياسى

وليس بالتغيير الايديولوجي أو التغير في الأفكار والمفاهيم.

واعتقد أن هذا يدور في اطار المراجعة البسيطة نظرا لما تمر به الجماعة من ظروف تهدد وجودهم فالدعوة **لوقف العنف لا تزيد عن كونها رد فعل مباشر على الواقع**. وهي تعبر عن مرحلة من مراحل العمل الذي تنتهجه الجماعة. فهذا الاعلان هو رد فعل على الواقع الذي يتمثل في النجاح الامني للحكومة في التصدي لهذه الجماعات والتقليص من نشاطها. وهي رد فعل على الواقع والذي يتمثل في وجود العديد من كوادرها في السجون مما اضعف من قدرة هذه الجماعات على العمل. وكذلك هي رد فعل للواقع الذي يتمثل في الانشقاقات العديدة التي تتعرض لها الجماعة الاسلامية الان **وهذا الاعلان هو تعبير عن المأزق السياسي للمشروع الاسلامي والذي نراه في تراجع المشروع الاسلامي في كل من الجزائر وايران.**

وبالنسبة للتساؤل حول وجود دور لجماعة الاخوان المسلمين في التأثير على الجماعة لاصدار هذا الاعلان بهدف تهدئة الامور بينها وبين الحكومة أو لا فانا **اعتقد انه اذا كان ما ذكرته في البداية صحيحا فمن المحتمل ان يكون للاخوان دور في ذلك**. ولكنني أعتقد أنه سبق لجماعة الاخوان المسلمين ان اعلنت أنه ليس لها علاقة بهذا الموضوع.

وأنا أعتقد أن بيان الجماعة الاسلامية بشأن «مطابقة قانون العلاقة بين المالك والمستأجر في الأراضي الزراعية للشريعة الاسلامية» يدخل في اطار **المهادنة السياسية مع الحكومة** خاصة وأن هذا المشروع أثار توترات شديدة وما زال يلاقي اعتراضا كثيرة من داخل صفوف اليسار بشكل عام. ولكننا ينبغي أن نضع في الاعتبار ان هذا الموقف قد لا يتعارض مع القناعات الايديولوجية لهذه الجماعات.

الاعلان لا يكفى

أما الاستاذ **أحمد نبيل الهلالي** أحد أشهر المحامين المدافعين عن قضايا الحريات فيقول «أيا كانت النوايا الكامنة خلف هذا الاعلان، فان الالتزام غير المشروط بوقف العنف من جانب واحد خطوة على طريق انتشال الوطن من دوامة الصراع الدموي بين الارهاب الديني والارهاب الحكومي والذي يدفع ثمنه شعبنا ووطننا.

ومع ذلك تتوقف مدى ايجابية هذا الاعلان في النهاية على مدى مصداقيته وعلى مدى الزاميته لمختلف الفرق التي تشهر السلاح.

والاعلان هو المبادرة الثالثة التي تطرحها الجماعة الاسلامية وان كانت تتميز عن المبادرتين السابقتين في عدة أمور:

فهي أولا . ليست مجرد دعوة تتوجه بها إلى الحكومة معلقة على شروط وإنما هي التزام غير مشروط من طرف واحد.

وهي ثانيا تستند إلى مبررات سياسية . اذ أوضحت الجماعة الاسلامية في اعلانها انها تطرح مبادرتها «مراعاة للظروف الحرجة التي تمر بها الامة في مواجهة التحديات الصهيونية والأمريكية» ولعلها المرة الأولى التي تعتبر الجماعة الاسلامية ان مواجهة الامبريالية والصهيونية يجب ان تكون لها أولوية على أية اعتبارات أخرى وتتطلب موقفا موحداً تجاه هذه التحديات.

كما تضمنت المبادرة ولأول مرة أيضا ادانة للعمليات الارهابية ضد المواطنين المصريين الاقباط باعتبارها خروج على سماحة الاسلام الامر الذي له أهمية خاصة في اجهاض المؤامرة الامبريالية الصهيونية الرامية الي اغراق الوطن في دوامة الطائفية الدامية.

لو توقفت العمليات العسكرية بين الامن والجماعات الاسلامية بالفعل فسيكون لذلك تأثير ايجابي على مستقبل الديمقراطية في مصر. لانه سينزع من الدولة البوليسية ذريعتها الرئيسية لتمديد حالة الطوارئ ولفرض المزيد من التشريعات المقيدة للحرية والتي يكتوي بنارها كل القوى السياسية المعارضة والموجهة ضد كل التحركات الاحتجاجية الشعبية السلمية.

لكل ما تقدم يجب ان يواجه هذا الاعلان بالاهتمام الواجب من جانب الحكومة والقوى السياسية ويجب ان يتعامل معه الجميع بايجابية. واذا كان الاعلان الصادر من الجماعة الاسلامية يشير إلى المجابهة مع الصهيونية وأمريكا فان مقتضيات هذه المجابهة تتجاوز حدود هذا الاعلان.

فمن جانب الجماعات الاسلامية لا يكفى مجرد الاعلان عن وقف عمليات العنف أو حتى وقف هذه العمليات فعلا في حين تظل هذه الجماعات محتفظة باسلحتها فان هذا مؤداه ان ينقلب وقف اطلاق النار إلى مجرد وقفة مؤقتة لالتقاط الانفاس.

والجماعات الاسلامية مطالبة أيضا بوقف كل صور الارهاب الفكري المتمثلة في الاطروحات التي تكفر من يعارض فكرها وباعلان قبول مبدأ المساواة في حقوق المواطنة بين جميع المصريين مسلمين وأقباط . ووقف أية معارك جانبية ضد العلمانية والشيوعية والالحاد والاستنارة تحرف الانظار عن المعركة المصيرية الكبرى ضد العدو الامبريالي الصهيوني.

والحكومة من جانبها مطالبة بالتخلي عن السياسة الأمنية التي انتهجها وزير الداخلية الاسبق **زكي بدر** والتي كان شعارها الضرب في سويداء القلب ساعة الضبط» وبوقف التعذيب والمعاملة غير الادمية داخل السجون والمعتقلات وبوقف احالة المدنيين إلى المحاكم العسكرية واعادة محاكمة من صدر ضدهم احكام من القضاء العسكري وبتصفية اوضاع المعتقلين دون تهمة والحاصلين على أحكام براءة من القضاء العسكري والمدني وقضوا مدة العقوبة ولا زالوا مغيبين داخل السجون.

ما أسهل ارجاع الفضل

في هذه المبادرة **إلى السياسة الأمنية الناجحة والضربات الأمنية الموجهة التي تهدد هذه الجماعات بالتصفية النهائية**، إلا أن الحل الأمني وحده- حتى ولو حقق مكاسب للحكومة -يظل اعجز من استئصال الارهاب. فلهذه الظاهرة سببات اقتصادية واجتماعية كالبطالة والافقار المتزايد الذي يقابله اثراء فاحش وغيرها.

وسيظل الارهاب يمارس ما لم نقض على هذه المسببات.

لا أوافق على الرأي الذي يصور ان للاخوان المسلمين صلة باعلان هذه المبادرة. اذ رغم وحدة الحلم بين مختلف فرق الاسلام السياسي فمن الخطأ اعتباره سبيكة متجانسة واحدة واظن ان لكل من جماعة الاخوان المسلمين والجماعات اساليب عملها الخاص وحساباتها الخاصة.

دفاع عن الجماعة الاسلامية قانون المالك والمستأجر في الوقت الذي تشتد فيه نذر المجابهة بين الحكومة والحركة الفلاحية هو اعلان موقف من هذه المعركة. وتوقيت **الاعلان يوحي بانه يستهدف التوصل إلى نقطة التقاء مع الحكومة في حربها المعلنة ضد جموع المستأجرين أي أن الجماعة الاسلامية اختارت الاصطفاف في هذه الحرب في الخندق الحكومي . الأمر الذي** سيسهل على الدولة البوليسية توجيه وتركيز طاقاتها القمعية ضد حركة الفلاحين وسائر التحركات الاحتجاجية الشعبية وهذا أيضا موقف جديد على الجماعة الاسلامية بعكس الاخوان المسلمين المرتبطين تاريخيا بكبار الملاك وكبار الرأسماليين ودورهم معروف في فضيحة شركات توظيف الأموال الاسلامية.

قبل الطبع أعلن عن محاولة ارهابية جديدة للجماعة الاسلامية راح ضحيتها ٦ قتلى و٩ جرحى.



قــرار اتـهـام

صادر من الفلاح المصرى
ضد السلطة التنفيذية منذ عام ١٩٧٥

«أليس من القبيح أن تميل الموازين، وتختل المعايير وأن تطرد العدالة من مكانها»؟.

أختنوم أنوب الفلاح المصرى الفصيح من ٦٠٠٠ سنة قبل الميلاد



خرقت النصوص الدستورية

امتنعت عن تنفيذ القانون

أخلت بالقواعد العامة للعدالة تجاه الفلاحين

أهدرت الزراعة المصرية

عريان نصيف

أولا- مذكرة مرفقة بقرار الاتهام

عندما أعدت «محبوبة» زوجها «أخنوم أنوب» الفلاح الفقير من إحدى الواحات القريبة من بنى سويف- منذ آلاف السنين- حمارة المحمل ببعض انتاجهما الزراعى ليبيعه ويعود لها بمؤونة البيت، لم تكن تدرك أنه سيصبح شهيرا ويسمى **بالفلاح الفصيح** وستحمل أوراق البردى قصته عبر آلاف السنين.

فبعد أن تعرض له فى الطريق أحد أغنياء المنطقة وضربه وانتزع حماره، ذهب **أخنوم** إلى كبير الأمناء ليشكو له. فأعجب بفصاحته واصطحبه إلى ملك «أهناسيا» ليتسلى به ولكن **أخنوم** رفض أن يكون مضحكا للملك. بل كان معبرا عن شرف الفقراء وصمودهم وهو يصرخ فى وجهه- والسياط تنهال على جسده- «**أنت أمير سلط على عصابات الاجرام فأصبح لها مثلا أعلى وقدوة**».

.. **وهذا هو حال الفلاح المصرى منذ مطلع التاريخ**..

منتجا رغم فقره.. مضطهدا رغم انتاجه.. مقاوما رغم اضطهاده.

فلقد كان المصريون هم أول جماعة بشرية تمارس الزراعة منذ ما يقرب من سبعة آلاف سنة، واستطاع الانسان / **الفلاح المصرى** -منذ ذلك التاريخ المبكر- أن يستفيد بمياه النيل ويمنع تسربها فى الرمال، وأن يحول الصحارى والمستنقعات إلى مساحات خضراء، تقدم الخير والغذاء لكل المصريين.

ومع نمو الجماعة المصرية، ومع تزايد احتياجاتها فى سبيل الاستقرار والتطور، كان من لابد القيام بعمليات أكبر فى مجال تنظيم الرى وحسن استغلال المياه. ومن هنا نشأت «الدولة» المصرية لتولى مهمة الانشاء والمراقبة لهذه المنشآت.

وعلى الرغم من أن هذا التنظيم للرى والصرف- وما ترتب عليه من نمو وتطور للعملية الزراعية -لم يتم إلا بالجهود الشاقة والتضحيات الجماعية للفلاحين، إلا أن الدولة استغلت مهمتها تلك لتصبح سلطة قابضة متحكمة مسيطرة على الأرض وعلى رقاب من استصلحوها واستزرعوها وأنتجوا خيراتها بدمائهم قبل عرقهم.

وهكذا تحدد الصراع الطبقى فى مصر- منذ بدايات التاريخ -بين الدولة ومن تمثله من طبقات فهم الذين يملكون الأرض ويحصلون على نواتجها دون أن يعملوا عليها، وبين الفلاحين الذين يكدحون فيها، وينتجون خيراتها ولا يملكون منها شيئا.

.. ومع ذلك استمر **الفلاح المصرى**- رغم كل معاناته- حريصا على الأرض، وعلى إنتاجها.

ولقد كان **الاصلاح الزراعى المصرى**- الذى ما قام إلا تتويجا لهذا النضال التاريخى المرير للفلاحين. والذى تمر هذه الأيام الذكرى الخامسة والأربعون لصدور أول قانون بشأنه- حريصا على تحسين حال

الفلاح (ويكفى شعوره بالمواطنة وقدرته على تعليم أولاده) وعلى النهوض بالزراعة (حيث تقدم أكثر من ٢٥٪ من حجم الصادرات القومية، وتوفر بجانب المستلزمات الغذائية للشعب حوالى ٦٠ ٪ من اجمالى الدخل الصناعى الناتج عن الصناعات الوطنية القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها).. وهذا هو ما تم إهداره فى العقدين الأخيرين.. وهو فحوى قرار الاتهام.

ثانيا- قرار الاتهام

أمر إحالة

فى القضية رقم واحد لسنة ١٩٩٧

حصر «أمن الوطن» العليا

الفلاح المصرى

منتج خير مصر وغذاءها

بعد الاطلاع على دستور **جمهورية مصر العربية** والقوانين الخاصة بالزراعة والفلاحين -منذ عام ١٩٧٥.

نتهم:

أعضاء السلطة التنفيذية فى مصر بمراحلها المختلفة منذ منتصف السبعينات لأنهم- منذ ذلك التاريخ وحتى الآن- بجمهورية مصر العربية

أولا- خرقوا بعمد الدستور المصرى.

ثانيا: امتنعوا- باصرار- عن تنفيذ القوانين.

ثالثا:- اخلوا بالقواعد العامة للعدالة تجاه الفلاحين.

رابعا:- أهدروا -بالعمد أو بالسلبية- الزراعة المصرية.

لذلك

نأمر:

أولا:- باحالة الدعوى إلى الرأى العام المصرى.

ثانيا: نظرا لامتناع المحامين المصريين عن الدفاع عن المتهمين نأمر بندب بعض «الكتبة» -وليس الكتاب بطبيعة الحال- للدفاع عنهم وفق قواعد العدالة.

١٩٩٧/٩/١ الفلاح المصرى

ثالثا:-قائمة بأدلة ثبوت الاتهام:

١) مواد الدستور التى قامت السلطة التنفيذية بخرقها ، اما باصدارها لقوانين وقرارات منافية لها، أو بتجاهلها فى العمل التنفيذى.

٢) القوانين التى صدرت وامتنعت السلطة عن تنفيذها.

٣) الشهود:

أ- مجمل الفلاحين المصريين من المستأجرين وصغار الملاك.

ب- غالبية القوى الوطنية المصرية.

٤) الأوراق : الصادرة من العديد من المؤسسات القومية المختصة بشأن واقع الزراعة والفلاحين اليوم.

ويمكن تحديد وقائع الاتهام ،كما يلى:

أولا- تصفية الدور التعاونى-فى المجال الزراعى والفلاحى- بالخلاف مع النصوص الدستورية:

حرص الدستور المصرى على التأكيد على اعتباره أن الحركة التعاونية ركيزة أساسية -اقتصادية واجتماعية- للبلاد ،وعلى نصه فى المواد ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١، منه على ضرورة حماية الدولة للتعاون كنظام ملكية وكمنشآت اجتماعية ،مع اعطائه اهتماما خاصا بالتعاونيات الزراعية حيث نص على«ضرورة دعم الدولة لها وفق الأسس العلمية الجديدة».

..ولكن السلطة التنفيذية خرقت وتجاهلت هذه القواعد والنصوص الدستورية-فى هذا الشأن- واتخذت منذ منتصف السبعينات اتجاها معاديا لحركة التعاون الزراعى، تمثل قانونيا فيما يلى:

* القرار ٨٠٥ لسنة ١٩٧٦ ، بالغاء هيئة التعاون.

* القرار ٨٢٤ لسنة ١٩٧٦ ،بحل الاتحاد التعاونى.

* القانون ١١٧ لسنة ١٩٧٦ ، باحلال بنك التنمية والائتمان- وما يسمى ببنوك القرى- محل الحركة التعاونية الزراعية،**بما أدى إلى**:

-عودة أغلب القروض الزراعية إلى أن تكون بضمان الأرض وليس بضمان المحصول.

-أصبحت النسبة الأكبر من هذه القروض لصالح المشروعات الاستثمارية -حقيقية كانت أم وهمية- وليس لصالح زراعة المحاصيل.

-الارتفاع الكبير والمتوالى فى سعر الفائدة على هذه القروض وحسابها بأسلوب الربح المركب، مما أدى إلى دخول الآلاف من الفلاحين إلى السجون بأسلوب الربح المركب، مما ادى إلى دخول الآلاف إلى السجون.

* القانون١٢٢ لسنة ١٩٨٠ ، بعودة الاتحاد التعاونى ولكن مفرغا من أى دور فاعل، مما دفع السيد/**محمد ادريس** رئيس الاتحاد إلى أن يعلن:«**إن كل أغراض الاتحاد التى نص عليها هذا القانون هلامية وغير محددة ولو اعتمدنا عليه لكنا جلسنا فى الاتحاد نلطم خدودنا** . ولم يكن ينتظر غير هذا من ذلك القانون الذى ولد فى الثمانينات مع مولد القوانين التى عرفت فى تاريخ التشريع المصرى بالقوانين- سيئة السمعة، وفى أعقاب مذبحة الحركة التعاونية».

* القرار باستراتيجية بنك الائتمان والتنمية عام ١٩٩٢، والذى تضمن:

-الغاء الدعم نهائيا عن مستلزمات الإنتاج الزراعى، ورفع أسعارها.

-التخلى عن التعامل فى مستلزمات الانتاج الزراعى وتركها للقطاع الخاص.

-تحرير سعر الفائدة على القروض- المقدمة للفلاحين للانتاج الزراعى- بمختلف آجالها.

* قرار مجلس الأسمدة -التابع لوزارة قطاع الأعمال-فى ١٢/٢٠ /١٩٩٤، والذى يقضى بوقف تسليم الأسمدة للبنيان التعاونى.

* القرار الحكومى فى العام الزراعى ٩٤/ ١٩٩٥ ، الذى يقضى بتجاهل الحركة التعاونية الزراعية وحرمانها من المشاركة فى أى مرحلة من مراحل تسويق القطن.

.. كل ذلك- وغيره كثير- من معالم الموقف الحكومى الذى أدى بالفعل إلى تصفية الدور التعاونى الزراعى انمائيا وخدميا وديمقراطيا، وإلى تحكم المحتكرين ومافيا الاستيراد والتصدير والسوق السوداء، فى كافة مراحل عملية الانتاج الزراعى.

ثانيا: حرمان صغار الملاك من **الاعفاء الضريبى المقرر ، والامتناع عن تنفيذ القانون الذى يقضى بذلك:**

صدر القانون رقم٥١ لسنة **١٩٧٣** -المعدل بالقانون رقم٢ لسنة١٩٩٧-وينص بوضوح- وخاصة بعد تعديلات ١٩٧٧ وبعد حسم مجلس الدولة للخلاف الذى اثارته الحكومة حول تفسير بعض بنوده- على :«إعفاء مالك الأرض الزراعية التى لا تزيد جملتها على ثلاثة أفدنة من ضريبة الأطيان وكافة الضرائب الاضافية الملحقة بها».

ولكن السلطة التنفيذية- بدءا من صراف القرية حتى وزير المالية- تمتنع عن تعميم تطبيق القانون- وهو تصرف مجرم قانونا وتقضى القواعد القانونية بحبس من يرتكبه- تحت دعوى عدم انتهاء الحكومة من تعميم نظام السجل العينى، وهى مسألة ادارية لا دخل للفلاحين بها. وتكرر

النتيجة أن يحرم دون وجه حق وبالمخالفة للقانون أكثر من **٥ر٢ مليون مالك صغير** من الاستفادة بالاعفاء الضريبى المقرر لهم وفق نص القانون.

ثالثا:-الغاء سقف ملكية الأراضى ليس" بالنسبة للمصريين فحسب بل بالنسبة للأجانب أيضا، بالمخالفة للنصوص الدستورية والقواعد القانونية:

فعندما نص الدستور المصرى فى المادة **٣٧** على ضرورة تعيين الحد الأقصى للملكية الزراعية ،كان منطقه المنصوص عليه أن ذلك «يضمن حماية الفلاح والعامل الزراعى من الاستغلال».

وعندما نص القانون رقم **١٥ لسنة ١٩٦٣** ، على حظر تملك غير المصريين للأراضى الزراعية وما فى حكمها من الأراضى القابلة للزراعة والبور والصحراوية. استكمالا وتطويرا للقانون رقم **٣٧ لسنة ١٩٥١** -كان ذلك وفقا لما ورد بمذكرته الايضاحية، بهدف «**استكمال سيادة الدولة**» .

.. وخروجا على هذه الثوابت الوطنية ،والمصالح الاقتصادية والاجتماعية التى حرصت هذه النصوص الدستورية والقانونية على حمايتها واهدارا لكل ما تحمله من قيم،**صدرت العديد من القوانين منذ منتصف السبعينيات التى تهدر هذه المبادئ القانونية الحريصة على السيادة الوطنية وعلى المصالح الاجتماعية، تحت دعوى تشجيع الاستثمار المحلى والأجنبى**.

ولعل أخطر هذه القوانين هو القانون رقم **٥ لسنة ١٩٩٦**، الذى لم يكتف بعدم تحديد أى سقف لملكية الأراضى المصرية ، بل أباح أيضا تمليكها بالمجان أو تأجيرها بايجار رمزى للأجانب ، مما أدى إلى أن يتملك أحد المستثمرين من غير المصريين -مؤخرا- لحوالى نصف مليون فدان من أرض مصر.

رابعا- إهدار مصالح ملايين المستأجرين وأسرهم ومستقبل الانتاج الزراعى واستقرار الأمن الاجتماعى، بأصدار -والاصرار على تنفيذ القانون رقم ٩٦ لسنة ١٩٩٢ بالتعارض مع نصوص الدستور:

فهذا القانون، وخاصة المادة /**٣٣** مكرر ز منه- التى تنص على انتهاء عقود ايجار الأراضى الزراعية بانتهاء السنة الزراعية **٩٦/ ١٩٩٧** تتعارض كلية مع صريح العديد من النصوص والقواعد الدستورية.

* فاذا كانت المادة /٧ من الدستور تكرس دعم« **التضامن الاجتماعى**» ،فكيف يمكن أن يتأتى ذلك التضامن -فى الواقع الفعلى -بين المستأجرين المطرودين من الأرض وبين من طردهم منها رغم أنها مجال عملهم ومصدر دخلهم الوحيد؟.

* وإذا كانت المادة/ ٨ من الدستور تؤكد قيمة «**تكافؤ الفرص**» بين المواطنين، فان تقنين حق المالك- الذى يمتهن عملا آخر يحصل منه على دخل أساسى -فى طرد المستأجر الذى لا عمل ولا مورد رزق له إلا من خلال الايجار الزراعى ، ينسف تماما هذا التوجه الاجتماعى الهام الذى حرص الدستور على النص عليه.

* وإذا كانت المادة/ ١٣ من الدستور تنص على«**حق المواطن فى العمل وواجب الدولة لتوفيره**» ،فان تنفيذ المرحلة النهائية من القانون ٩٦ لسنة ١٩٩٢-التى تبيح للملاك اعتبارا من شهر أكتوبر ١٩٩٧ طرد المستأجرين من الأرض- لا تعنى ولا تؤدى سوى إلى اضافة عدة ملايين من المنتجين- وهم المستأجرون وأسرهم -إلى جيش البطالة القائم فعلا فى مصر، بكل ما تحمله من ترديات اقتصادية وأمراض اجتماعية- بل وسياسية -خطيرة.

*وإذا كانت المادة/٢٣ من الدستور تدعو إلى«**أن يستهدف تنظيم الاقتصاد القومى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة**» ،فكيف يمكن أن يتحقق هذا المستهدف بينما أكثر من ٢٥٪ من أرض مصر الزراعية (وهى الأراضى المؤجرة) معرضة- وفقا لهذا القانون- للتبوير أو على الأقل لانخفاض الانتاجية أو لاستثمارها فى زراعات تصديرية لا يسعى مستغلوها إلى زيادة الدخل القومى ورفع مستوى المعيشة بقدر ما يسعون إلى المزيد من الارباح الخاصة ولو على حساب كل التوجهات الاجتماعية؟.

* وإذا كانت المادة/ **١٥** من الدستور تنص- وهذا أقل ما يجب- على« **أولوية المحاربين القدماء والمصابين فى الحرب أو بسببها فى فرص العمل**».

وإذا كان الكثيرون من هؤلاء الأبطال قد رفضوا فرص العمل المكتبى وتم تسليمهم -بالايجار- مساحات من الأرض الزراعية لاستثمارها وممارسة الحياة الكريمة لهم ولأسرهم من العمل بها.

فللشديد الأسف تتوالى الانذارات بالطرد من الملاك لهؤلاء الشرفاء الذين ضحوا ولو باجزاء من اجسادهم فى المعارك والحروب التى تم خوضها دفاعا عن شرف الوطن والأمة.

* وإذا كانت المادة/ **٣٢** من الدستور تنص على«**احترام الملكية الخاصة بشرط الا تتعارض فى طرق استخدامها مع الخير العام للشعب**» ، فأين هو «الخير العام» الذى يمكن أن يوجد مع تنفيذ مثل هذا القانون الذى لا يؤدى -منطقيا وواقعيا- إلا إلى نشر البطالة فى صفوف الفلاحين- ،وتدهور الناتج الزراعى، واهدار الاستقرار والأمن الاجتماعى؟.

*وإذا كان الدستور فى بابه الثالث (الحريات والحقوق والواجبات العامة) ينص على:

-**كفالة حرية إبداء الرأى والنقد** -بالوسائل المختلفة-لضمان سلامة البناء الوطنى. (المادة/ **٤٧**).

-**حق المواطنين فى الاجتماع** -طالما أنهم غير حاملين سلاحا- دون الحاجة إلى اخطار سابق . (**المادة / ٥٤**).

حق مخاطبة السلطات العامة كتابة وبالتوقيع. (المادة/ ٦٣).

.. إذا كان الدستور قد كفل هذه الحقوق للمواطنين وطالب السلطة التنفيذية بحمايتها فان للحكومة رأيا آخرا.

فبناء على ممارسة الفلاحين ببعض القرى- المتخوفين من الآثار السلبية من هذا القانون والتى ستحيق بهم وبأسرهم-لهذه الحقوق الدستورية الأساسية (ابداء الرأى والنقد-الاجتماع السلمى- الشكوى للمسئولين والتوقيع عليها).

.. كان رد الفعل الحكومى هو القبض والحبس للمئات منهم(وعدد كبير منهم من المرضى وكبار السن).

وبناء على ممارسة بعض المثقفين- من أبناء الفلاحين -لهذه الحقوق الدستورية دفاعا عن حق آبائهم ومواطنيهم فى العمل الشريف والحياة الكريمة.

..كان مصيرهم الايداع فى سجون ليمان طره -كالمجرمين -بل التعذيب الجسدى والنفسى لهم.

لكل ذلك:

أصدرنا-نحن الفلاح المصرى صانع حضارة مصر ومنتج خيراتها- قرار الاتهام والاحالة المذكور.

هامش على قرار الاتهام

«أمام رفض المتهمين استلام قرار الاتهام، قمنا بايداعه فى مجلة«**اليسار**»**بصفتها«راية المستضعفين فى الأرض**»

لنشره وعرضه على محكمة الرأى العام المصرى».

توقيع: **الفلاح المصرى**

٩ / سبتمبر ١٩٩٧



الرأسماليون الأجانب وكرامة مصر

قرأنا فى الجرائد خبراً عن رجل أعمال «عربى»، قد تعدى على ضابط شرطة مصرى بالضرب. وكانت وسيلة الضرب
هى «الجزم» . وكانت النتيجة، أن صدر أمر من وزير الداخلية بطرد هذا الشخص من مصر ، وانهاء اقامته فيها.
ونحن لا نناقش قرار الوزير، فهو قرار وزير وطنى، تصرف بشجاعة ازاء عمل يعتبر اهانة لضباط من ضباطه.
ولكننا نلاحظ أن الخبر مر دون تعليق لا من كتاب الحكومة، أو من كتاب المعارضة **والواقع أن ما حدث يعتبر جريمة كبرى موجهة**
إلى مصر. فوزارة الداخلية التى ينتمى إليها هذا الضابط وزارة من الوزارات السيادية، التى يناط بها أمن المواطنين، وأمن الوطن كله..
فالاعتداء على أحد ضباطها يعتبر اعتداء على الوطن كله.**ولا يقلل من الجريمة أن مرتكبها «عربى» بل قد يزيد «المبلة طين»**، فهذا
الشخص قد أهان الوطن العربى كله، إذ وجه عمله المشين، إلى الشعب المصرى، الذى يعتبر طليعة الشعوب العربية فى الدعوة إلى القومية والتوحد
بين بلدان الوطن العربى. ولا يخفف من جرمه أنه ينتمى إلى بلد متخلف، فانعكس تخلفها على سلوكه، لأن العمل الذى قام به،لا يقوم به المتخلفون
فحسب، ولكن قد يقوم به الاغنياء من المتخلفين، أو غير المتخلفين.. ولسنا نود أن نناقض قرار الوزير، فقد قام بالدور الذى يمكن القيام به. وهو طرد
هذا الوقح من البلاد. وهو دور مشكور.

د. خليل حسن خليل

لكننا نود أن نعرض فى **العلاقة بين رجال الأعمال غير المصريين، وبين الوطن الذى يستثمرون فيه أموالهم**، والذى يقدم لهم فرصا لا يجدونها فى بلادهم. فيكفل لهم ارباحا أعلى، واعفاءات من الضرائب، وغيرها من الامتيازات ، التى لا يحصلون عليها فى بلادهم . ولهذا جاءوا للاستثمار فى بلدنا.

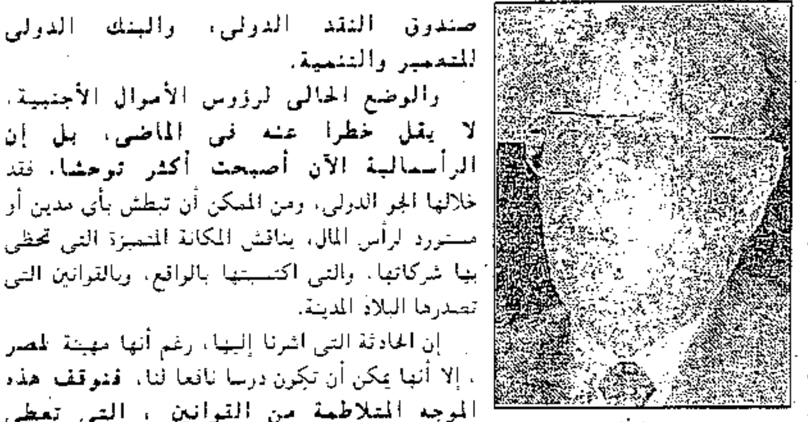
ونحن لا نعرف تفصيل الحادث، والشجار الذى تم بين الضابط، وبين المعتدى عليه.. وحبذا لو نشر الوزير التفاصيل. فالشعب مع الوزير فى موقفه الوطنى، وفى الحفاظ على كرامة الوطن والمواطنين. ولا ريب أن النزاع بينهما، نزاع يتعلق بالمهمة التى قدم من أجلها رجل الأعمال العربى، وهى الاستثمار. فيبدو أنه طلب منه طلبات تزيد عن الامتيازات التى كفلها القانون للاستثمارات الأجنبية، وهى امتيازات تفوق كل خيال. اللهم إلا اذا كان النزاع يرجع إلى سبب اخلاقى بعيد عن الاستثمار ونتخيل أن الضابط الذى يمثل **السيادة المصرية** دافع عن رأيه ، ولم ينفذ طلب رجل الأعمال.. فما **كان من هذا، ورأس المال والاستثمار، والقوانين التى تميزه، تقف من خلفه.** يعتدى على الضابط هذا الاعتداء القبيح، وهو يدرك أو لا يدرك بأنه يعتدى على الوطن الذى كرمه، ورحب باستثماراته بغض النظر ان كانت نافعة للاقتصاد المصرى، مؤدية إلى تنميته، أو غير نافعة ، ومبقية على تخلفه.

ولما كان **رأس المال الأجنبى بصفة عامة، والعربى بصفة خاصة، يذهب إلى القطاعات فأغلب البعيدة الصلة بالتنمية**. الظن أن هذا العربى، يستثمر فى نشاطات ومضاربات عقارية، وتجارية وطفيلية ، ووسيطة أخرى، واذا دلف إلى الاستثمارات الصناعية، فانه يركز على الصناعات الاستهلاكية الترفيه، التى تمد أصحاب الدخول العالية ، بسلع كمالية، لا تنفع التنمية ، التى تتطلب استثمارات فى الصناعات الانتاجية، المنتج للالات والسلع الرأسمالية. والتى تعتمد عليها القاعدة الصناعية فى أى مجتمع.

ومع كل هذا، أى مع أن مصر تكفل للأجانب ،ولرأسمالهم استثمارا مواتيا، يعطى عائدا أعلى مما يمكن أن يحصلوا عليه فى بلادهم، وبذلك يحل لهم مشكلة استثمار رأس المال فى بلادهم. فان الأجنبى مع ذلك يحقر من شأن مصر، ويحقرها فى مرفق من أهم مرافق الوطن، وهو المرفق الذى يحرس الأمن القومى، ويمثل وزارة من وزارات السيادة فى

مصر.

هذا الاعتداء المباشر على كرامة مصر يذكرنا بالدور الذى يمكن أن يلعبه رأس المال **الأجنبى ككل، إذا ما اختلفت مصالحه مع مصلحة الاقتصاد القومى**،وهما فى الواقع مصلحتان تتعارضان فى كثير من نقط تماسها. فالربح الكبير المأخوذ من النشاط الاقتصادى الوطنى، والاعفاء السخى (عشرة سنوات وأكثر) من الضرائب، مصدر افقار لميزانية الدولة، وتحويل الأرباح إلى الخارج، يحرم التنمية الوطنية منها، إلى غير ذلك. فماذا لو تطلبت المصلحة الوطنية تعديل العلاقات مع رأس المال الأجنبى؟.



حسن الألفي

هنا تكون الكارثة.فرءوس **الأموال الأجنبية، تسندها قوى اقتصادية وسياسية طاغية**،ولا تستطيع أن تقف فى وجهها بعد أن مكناها من اعناقنا. وأغدقنا عليها بكرم اقرب إلى السفه منه إلى السياسة الرشيدة. اننا لم نطلب أى شئ من الاستثمار الأجنبى ، فله أن يستثمر فى أى شئ أو أى نشاط . حتى لو كان هذا النشاط بعيد الصلة بالتنمية الاقتصادية الاجتماعية، أو قد يكون ضارا بها..

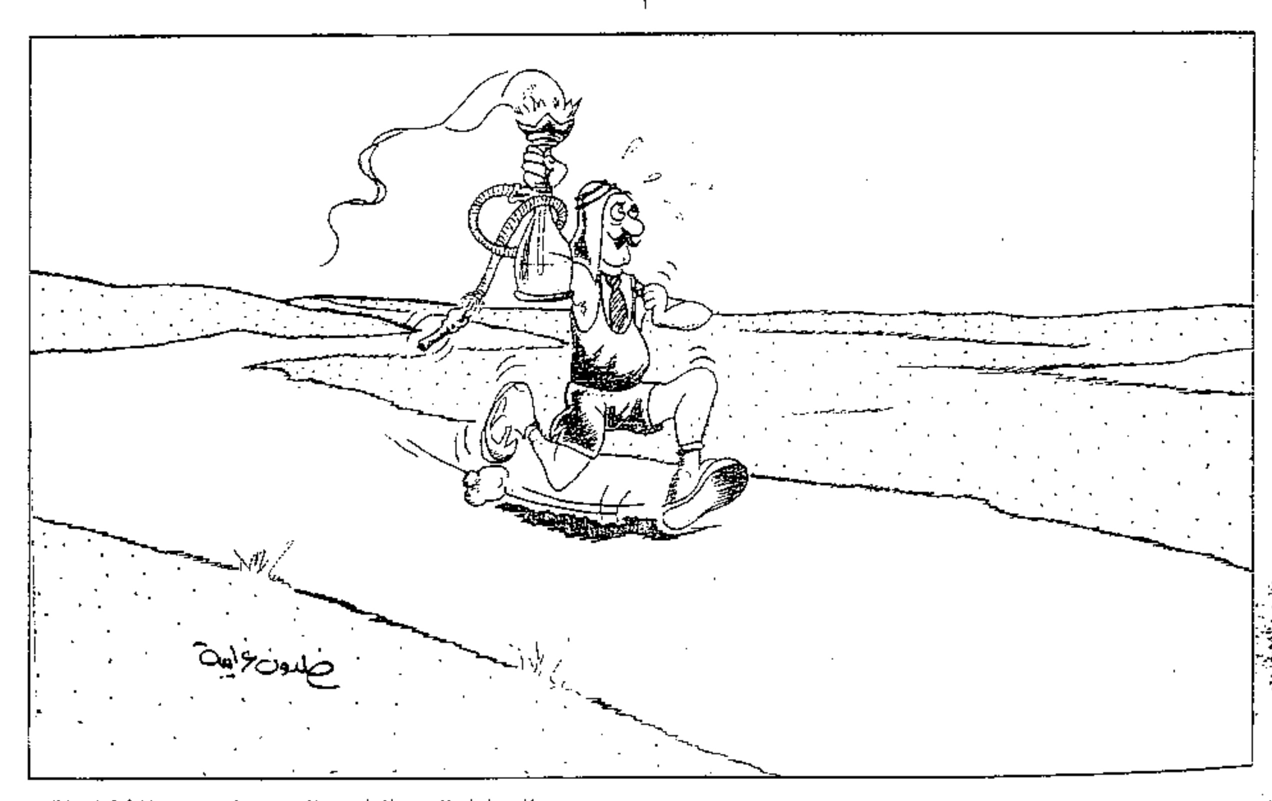
والتاريخ الخاص برأس المال الأجنبى يعتبر تاريخا بائسا فى التجربة المصرية.. **فمنذ عهد الخديو اسماعيل، حينما بدأت عملية النهب الأجنبى لثروات مصر**.. عن طريق الديون الباهظة الشروط، والمرافق التى منحت للأجانب فسيطروا على الوطن من ناحية، وعلى خيرات الناس، وارزاقهم من ناحية أخرى واستمر الحال فى عهود «**الخديويين والملوك**» الذين جاءوا بعد اسماعيل. وتسببت هذه الأموال فى افلاس مصر، وانشئ صندوق الدين، ليحمى صالح الدائنين، وليهيمن على موارد الاقتصاد القومى لسداد الديون كما يفعل الآن **صندوق النقد الدولى، والبنك الدولى للتعمير والتنمية.**

والوضع الحالى لرؤوس الأموال الأجنبية، لا يقل خطرا عنه فى الماضى، بل إن الرأسمالية الآن أصبحت أكثر توحشا. فقد خلالها الجو الدولى، ومن الممكن أن تبطش بأى مدين أو مستورد لرأس المال، يناقش المكانة المتميزة التى تحظى بها شركاتها. والتى اكتسبتها بالواقع، وبالقوانين التى تصدرها البلاد المدينة.

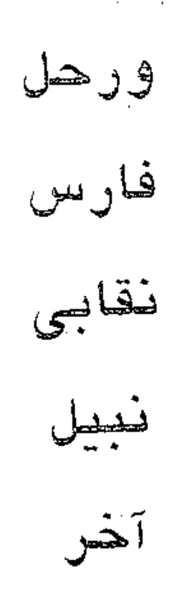
إن الحادثة التى اشرنا إليها، رغم أنها مهينة لمصر ، إلا أنها يمكن أن تكون درسا نافعا لنا. **فنوقف هذه الموجه المتلاطمة من القوانين ، التى تعطى امتيازات غير معقولة للأجانب، الأمر الذى اطمعهم فينا**، وفى ضباطنا، وأن نباشر سيادتنا على الاقتصاد الوطنى، فلا يبيع أموال الشعب ومشروعاته إلى الرأسماليين الأجانب ، فكثير من هذه المشروعات، يجب أن يبقى فى يد الوطنيين من رجال القطاع العام وكذلك القطاع الخاص الوطنى. ذلك لأنها مشروعات تمثل عصب الاقتصاد الوطنى،**ومن الخطر أن يمسك الاجانب بالاعصاب الاقتصادية ، ومن ثم السياسية لجماهير مصر...**

كنا نود أن يحاكم رجل الأعمال« الوقح» على عمله الشنيع، لكى نثبت أننا سادة فى بلادنا، وأن من يجرح تلك السيادة مآله السجن، وليس مجرد الطرد من البلاد. كان ذلك يمكن أن يكون عبرة لمن يقدم على مثل ذلك العمل البذئ.

وعلى أية حال، فالشعب يؤيد هذا القرار الوطنى ، الذى أصدره **وزير الداخلية**، بطرد هذا «العربى» الذى تعدى على القيم العربية، فى بلد مضياف، استضافه هو وأمثاله.









فتحي محمود

النقابي الذي لم يساوم بتاتاً على مبادئه



قبل أقل من عام رحل عنا قائد نقابي بارز هو **كامل العفيلي** زعيم عمال النقل لأكثر من نصف قرن، **وصاحب الأدوار المؤثرة في** تاريخ مصر الحديث نقابياً وسياسياً، طاوياً صدره على الكثير من المعلومات الهامة عن تاريخ الحركة النقابية والسياسية المصرية. وفي ساعة متأخرة من مساء يوم الاثنين ٤ أغسطس الماضي(١٩٩٧) لحق به قائد نقابي مناضل آخر هو فتحي محمود (٦٧ سنة) ، **الذي ظل يناضل بشرف وإخلاص وسط عمال التجارة بصفة خاصة، والحركة النقابية المصرية بصفة عامة ، طوال نحو من خمسين سنة**، ويسهم بنشاط في العمل الجماهيري في حزبي **التجمع والناصري** في السنوات الأخيرة، حاملاً معه هو الآخر ذخيرة هامة من التراث التاريخي للحركة النقابية المصرية، وهكذا تفقد الحركة النقابية المصرية والعربية في أقل من سنة اثنين من خيرة المناضلين من أجل حقوق العمال ومصالحهم ، ومن أجل استقلال الإرادة المصرية والعربية، دون أن يكون لهما من مغنم سوى الرغبة في العطاء والدفاع عن حق الجماهير العمالية العريضة في حياة حرة كريمة.

وقد بدأ **فتحي محمود** نشاطه النقابي وسط عمال التجارة منذ أواخر **الاربعينيات**، وواصل عطاءه منذ ذلك الوقت في صفوف العمل النقابي على صعيد مصر والوطن العربي دون أن يعرف الكلل أو الملل، أو يوهن من عزيمته ما يلقاه من العنت والغدر والخيانة والتآمر. ورغم أسبقيته هذه في العمل النقابي، فإن التدخلات السياسية في العمل النقابي في أواسط الخمسينيات وفي الستينيات دفعت بمن دخلوا إلى العمل النقابي بعده بسنوات إلى الصفوف الأولى في الحركة النقابية. بينما استمر يعمل في صمت ودون أن يفقد إيمانه بالحركة السياسية التي فضلت عليه بعض من يفوقه بمراحل في إيمانه بها والالتزام بمثلها النقابية

الأصيلة .ومن المضحك المبكي أنه لم يأخذ وضعه المستحق في قيادة العمل النقابي الا لفترة محدودة خلال الدورة النقابية ١٩٧١-١٩٧٣، ثم دفع بعد ذلك في الدورة النقابية التالية ثمن تمسكه بقناعاته السياسية والتزامه ازاء قواعده النقابية، وتعرض لخيانة بعض من وثق بهم ودفعهم إلى صفوف قيادية لا يستحقونها، فانقلبوا عليه وقبلوا أن يكونوا أدوات للتآمر عليه ولإبعاده عن العمل النقابي .وتلك احدى القصص المخزية في تاريخ الحركة النقابية المصرية.

الثبات على المبدأ

ورغم ضراوة الحملة التي تعرض لها بعد عام ١٩٧٣ ،والمحاولات المستميتة التي بذلتها السلطة الحاكمة في ذلك الوقت للاجهاز عليه نقابيا، والتي شارك فيها زملاء وأصدقاء له في العمل النقابي، والتي دارت بعض فصولها سنوات طويلة في قاعات المحاكم، فانه لم يفقد ثقته في عدالة قضيته، أو تفاؤله بالفوز في معركته ولم يفت في عضده ضراوة المعركة وشراستها ونذالتها، ولم يتخل عن ابتسامته وضحكته، ولم يتنكر حتى للزملاء الذين شاركوا في الحملة الدنيئة ضده.ومن المضحك أن معظم القيادات النقابية المسئولة التي شاركت في تنفيذ المخططات الأمنية ضده كانت حريصة على استمرار علاقاتها الودية معه، وحتى عندما خسرت معركتها ضده على الساحة العمالية العربية، فانها استمرت تقدم الدعم للاتحاد العربي لعمال التجارة الذي ظل امينا له، مثله في ذلك مثل بقية الاتحادات العمالية المهنية العربية التي كانت تحصل على دعم مالي من الحكومة المصرية.

وربما كان أصدق دليل على أصالة موقفه النقابي والسياسي، **أنه كان النقابي المصري الوحيد الذي أجمعت القيادات النقابية العربية على مواصلة انتخابه أمينا عاما لأحد الاتحادات العمالية المهنية العربية طوال سنوات القطيعة بين مصر والعالم العربي بعد اتفاقيات كامب ديفيد.**

لم يكن فتحي محمود من يفترقون من أموال العمال للتربح منها(لاحظ أنه **توفي في تاكسي وهو عائد إلى منزله في ساعة متأخرة من الليل)** ، ولم يكن انتهازيا يخدع العمال للصعود على أكتافهم إلى أعلى المواقع السياسية والاجتماعية،يبدلا مواقفه النقابية والسياسية حسب تغير الظروف والمصالح، ولم يكن خائنا لوطنه أو أمته أو جماهيره العمالية والشعبية، لكي تحاربه السلطة الحاكمة حربا لا هوادة فيها تبغى بها القضاء عليه قضاء مبرما. ولكنه كان نموذجا غير مستحب من وجهة نظر هذه السلطة.**كان ممن يؤمنون ايمانا جازما باستقلال الارادة الوطنية سياسيا واقتصاديا ،وبوحدة المصير العربي، وبضرورة محاربة الاستعمار بكافة أشكاله والامبريالية والصهيونية والمصالح الرأسمالية**. وكان مخلصا لانتماءاته الطبقية وللجماهير العمالية التي انتخبته ممثلا لها وقائدا يدافع عن مصالحها وطموحاتها، ويرفض أن يستغلها في الحصول على مكاسب شخصية، ويأبى أن يتحول إلى ذنب للسلطة الحاكمة على حسابها. كان قد عرف العمل في المحلات التجارية المملوكة للأجانب والتي مصرتها ثورة ٢٣ يوليو وأممتها لصالح الشعب، فتعرف عن قرب وبصورة عملية على خبايا الاستغلال الرأسمالي، وتيقن من أهمية مثل هذه المنشآت لحياة الملايين من فقراء مصر وبسطائها ودورها الحيوي في التخفيف عنهم وسط مسيرة الحياة القاسية، وكان يدرك دور القطاع العام المؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، ومن ثم فقد **كان من أوائل من تصدروا بلا هوادة للمخططات الوليدة في ذلك الحين لتصفية القطاع العام وفتح الباب على مصراعيه أمام عودة الرأسمالية الأجنبية** ،وذلك في وقت كان للديمقراطية «بـ«أسنان» حامية، والاختلاف في الرأي والمواقف جريمة لا تغتفر. ومن أجل هذا كله، ولأنه كان نزيها أمينا يرفض المساومة والتنازلات والارتشاء العيني والنقدي والعمالة لعناصر السلطة والأمن وخيانة جماهيره العمالية ، مثلما فعلت قيادات نقابية أخرى، فقد كان من الضروري التخلص من وجوده في الحركة النقابية ليكون عبرة لمن يعتبر.

كانت السلطة في ذلك الوقت من عام١٩٧٣ ، وبعد أن انتهت دورة١٩٧١-١٩٧٣ النقابية التي سببت لها قدرا هائلا العليا، قد تخلصت من عدد كبير من العناصر الثورية المناوئة من خلال التفرقة الدنيئة بين حملة المؤهلات من المتاعب، ودون المتوسطة، **إلا أن فتحي محمود** نجا من هذه المذبحة لأنه لم يكن يحمل مؤهلا عاليا بأي صورة من الصور، ولم يكن ثم عضوا في نقابة مهنية فلم تنطبق عليه الشروط الغريبة التي زجت بها الحكومة للتخلص من بعض من تكره. فكان لزاما على السلطة وقد أعيد انتخابه رئيسا للنقابة أن تجد وسيلة أخرى لازاحته من طريقها، ولم يكن أمامها سوى التآمر الدنيئ ، ليس فقط لابعاده عن رئاسة النقابة، وإنما لفصله نهائيا من العضوية النقابية، فمجرد أن يظل عضوا عاديا في لجنته النقابية كان أمرا مرفوضا تماما، ومجرد أن يستمر عضوا في مجلس ادارة شركته كان أيضا يثير انزعاج سلطة ذلك الزمان **كان المطلوب كما قلنا أن يكون عبرة لمن يعتبر ، فيفقد «الجلد والسقط» ويحرم من أي وسيلة يظل بها عنصرا مؤثرا وسط الجماهير العمالية**. وقد كان لها ما أرادت على الرغم من الكثير من الأحكام القضائية التي استطاع أن يحصل عليها تأييدا لموقفه. ورغم تبدل الظروف السياسية والقوى الحاكمة، فانه لم يستطع أن يحصل على«الفيل والغفران» وظل حتى تقاعده من العمل مستبعدا من صفوف العمل النقابي الرسمية. على أن ذلك لم يحقق للسلطة السياسية والأمنية مرادها إذ ظل **فتحي محمود** نقابيا له شعبيته ونفوذه وتأثيره وسط القواعد العمالية المصرية، بل ووسط الكوادر النقابية المصرية،وعلى الصعيد النقابي العربي.

أين المساومة والمقايضة

كانت قناعات **فتحي محمود** السياسية واضحة بجلاء تام وبلا مواربة وعن اقتناع وطيد بما يؤمن به، كان **ناصريا حتى النخاع** من منطلق عقلي وليس عن اندفاع عاطفي. ومن حكاياته الظريفة التي

تشهد على ذلك تلك الواقعة التى كان يكثر من روايتها ضاحكا، عندما شاركت بعض فئات عمال النقل فى أحداث **مارس ١٩٥٤** رافعة شعارات ترفض عودة الديمقراطية تأييدا منها لجناح **جمال عبد الناصر** فى قيادة ثورة يوليو، وكان مقر نقابة عمال النقل الذى اعتصم فيه بعض كوادر النقابة معلنين الاضراب عن الطعام تأييدا لمطالبهم يقع فى شقة بأرض شريف تقابل الشقة التى توجد فيها النقابة التى يتزعمها **فتحى محمود**، ورغم **أنه كان يؤيد خط عبد الناصر، فانه لم يكن من هواة الطفولة الثورية**، فأرسل من يشترى له طعاما وجلس يتناوله مع بعض زملائه فى صالة الشقة بعد أن فتح بابها ليراه المضربون عن الطعام، رغم أنه كان يعرف تراستهم وادعاءاتهم الثورية، وقد حدث بالفعل أن حاولوا التهجم عليه. وقد **ظل فتحى محمود** وفيا لقناعاته السياسية تلك حتى وفاته، لم يساوم عليها، ولم يغير مواقفه حماية لمواقعه النقابية أو درءاً للتبعات الدنيئة التى كانت تشن عليه من أجلها. ومع أنه شاهد بعض زملائه من القيادات النقابية ممن كانوا يشاركونه قناعاته السياسية يغيرون مواقفهم حماية لمواقعهم النقابية وينتقلون إلى الصفوف القيادية للتنظيم السياسى الذى تولى التصدى للهجوم على كافة المبادئ الناصرية ثانية. فانه لم يفكر للحظة أن يحذو حذوهم برغم كل ما تعرض له من مؤامرات.

نقابات عمال الخدمات

ثم ان انتماءه إلى عمال التجارة جعله يتولى قيادة فئة من العمال من صورة أخرى غير تلك الكامنة فى الوعى العام، فالصورة التقليدية التى تقفز إلى الذهن اذا ما ذكر لفظ العامل هى ذلك العامل الصناعى، البدوى فى أغلب الأحيان، ذى الرداء الأزرق المتسخ بالشحوم والزيوت. غير أن عمال التجارة فئة أخرى غير ذلك، كما أنهم ليسوا من موظفى المكاتب الحكومية الذين يأنفون فى أغلب الأحوال من رفقة ذوى الياقات الزرقاء فى تنظيم نقابى واحد. عمال التجارة من فئة عمال الخدمات التى يتزايد أعدادها بالتدريج وعلى مر الزمن بحيث أنها قد تشكل فى المستقبل القريب غالبية الطبقة العاملة فى معظم البلدان.

فتحى محمود

وهذه الفئة من العمال لها منطلقاتها ومشاكلها وميولها المختلفة فى كثير من الأوجه عما لدى عمال الصناعة.كما أن خصائصها المهنية والنضالية مختلفة أيضا. ومما لا ريب فيه أنه **لو أتيح لفتحى محمود أن يستمر فى مواقعه القيادية المؤثرة وسط الساحة النقابية لاستطاع، بحسه النقابى الأصيل، أن يراكم خبرات نقابية هامة فى العمل فى هذا المجال المتميز من الجماهير العمالية، تكون ذخيرة نافعة للعمل النقابى مستقبلا**. فلا يغيب عن البال أن غلبة عمال الخدمات، من عمال التجارة والمطاعم والفنادق والمنشآت السياحية والتعليمية والصحية والمالية وبيوت الأعمال بل وداخل المنشآت الصناعية نفسها فى صورة الخدمات الاجتماعية المتوسعة وانتشار الاستعانة بالخدمات الحاسوبية فى مراحل مختلفة من الانتاج، غلبتهم وسط الجماهير العمالية قد أثرت على وضع الحركة النقابية فى كثير من البلدان حيث لا تزال معظم القيادات النقابية أسيرة لخبرة التعامل مع جماهير يغلب عليها الطابع الصناعى التقليدى وشبه التقليدى. والمنظمات النقابية فى شتى أنحاء العالم فى أمس الحاجة إلى مراجعة جذرية لمنطلقاتها ولأساليب تعاملها مع قاعدة عضوية تغيرت خواصها إلى حد كبير.

النقابات والعمل السياسى

ولعل فى حرص **فتحى محمود** على المزاوجة بين العمل النقابى والسياسى فرصة تجعلنا نعيد فتح ملف الصلة الوطيدة ما بين العملين، وهى المسألة التى تثير خلافا شديدا فى الرأى بين المنادين بضرورة أن يقصر العمل النقابى نفسه على الاهتمام بالقضايا النقابية البحتة المتعلقة بظروف العمل والاستخدام والأجور والامتيازات الاجتماعية وما شابه، وبالمسائل المتعلقة بالخدمات الثقافية والاجتماعية والترفيهية التى يستطيع التنظيم النقابى أن يقدمها لجماهيره (**وباختصار أفكار الزعيم النقابى الأمريكى جومبرز عن «الخبز والزبد»**)، وبين **المتمسكين بأن العمل النقابى لا يستطيع أن يستغنى عن الدعم الذى يوفره له العمل السياسى**.

نعود فنكرر أن العمل النقابى يعتمد أساسا فى نضاله دفاعا عن مصالح العمال وعن حقهم فى التمتع بحياة كريمة وبنصيب عادل من خيرات مجتمعاتهم، على ما يتوافر له من أداة ضغط رئيسية تتمثل فى قوة العمل التى تشكلها جماهيره، وذلك بالاضراب عن العمل أو الامتناع عنه أو الإبطاء فيه، أو بالتهديد بهذا كله، يواجه بها الطرف الآخر فى المعادلة الاقتصادية وهم أرباب العمل، ومن ورائهم سلطة الدولة التى غالبا ما تقف إلى جانبهم ان كانوا يمثلون القوة المهيمنة على مقدرات البلاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ولوكان **الأمر يقتصر على مواجهة ثنائية الأطراف ما بين العمال وأرباب العمل لكانت أدوات الصراع الاقتصادية تكفى. ولكن أرباب العمل يجدون كما ذكرنا إلى جانبهم أجهزة الدولة تقوى شوكتهم**. ولا يغيب عن فطنة المتتبع للتاريخ السياسى الحديث أن نظم الحكم الحالية نشأت كجزء من تطور البرجوازية ونهضة المصالح الرأسمالية فى العالم، وأن من الطبيعى أن تمثل أجهزة الحكم القوى السياسية الغالبة فى البلاد. وعندما استطاعت الجماهير

العمالية في مواجهاتها المباشرة مع المصالح الرأسمالية أن تنتزع أشكالا متنوعة من الحقوق، ولم تجد تلك المصالح بدا من أن تلجأ إلى المؤسسات التشريعية لكي تستصدر ترسانة من القوانين المكبلة للحريات النقابية. أنظر في هذا الصدد إلى ما حدث **للحركة النقابية البريطانية** . أو الحركات النقابية في العالم، في زمن السيدة الحديدية **مارجريت تاتشر** ،وما يلوح به حاليا رئيس الحكومة العمالي **توني بلير** من تهديدات للحركة النقابية أن هي استغلت وجود حزب العمال في الحكم لكي تحاول استعادة بعض ما فقدته من مصادر قوة.

كيف تستطيع المنظمات النقابية أن تواجه إذن مثل هذا الاستغلال للسلطة التشريعية لتكبيل حرية حركتها واستقلاليتها بالقيود الشديدة إلا باللجوء إلى نفس السلاح، أي الحركة المنظمة على الصعيد التشريعي من خلال أحزاب سياسية عمالية أو ترتبط بالفكر العمالي ، بحيث تستعين بممثليها في الهيئات التشريعية على مواجهة تحركات أرباب العمل والدفاع عن مصالح العمال؟ ،ونحن لا ندعو إلى بدعة ليس لها مثيل في أنحاء العالم .هناك نموذج **حزب العمال البريطاني** قبل أن يصبح «جديداً» ،والاحزاب الاشتراكية الديمقراطية في أوروبا الغربية، بل والتحركات السياسية **لاتحاد العمال الأمريكي** نفسه، القائم في بلد **جومبرز** مفكر العمل النقابي الصرف ،والذي لا يخفي أبدا دعمه المالي للمرشح الديمقراطي في انتخابات رئاسة الجمهورية (وصل **هذا الدعم في إحدى المرات إلى ٢٠ مليون دولار**) بل أن زعيمه الحالي ترسخ في ذلك إلى تأييد المرشحين الديمقراطيين في انتخابات مجلس الشيوخ والنواب وبعض المحافظين.

وفضلا عن ذلك، فانه عندما تستنفد وسائل التفاوض التقليدية بين طرفي العمل من مفاوضة جماعية وتوفيق وتحكيم، ويضطر العمال إلى اللجوء إلى سلاحهم الماضي، ألا وهو الاضراب. فان الأمر يتحول، خاصة في العصر الحديث، إلى عمل سياسي .**فعندما يضرب العمال عن العمل وينتقلون بقضيتهم إلى الشارع، فانهم يمسون مصالح فئات عريضة من الجماهير** ،سواء من كانوا منهم من أفراد أسرهم، أو الذين تتضرر مصالحهم اليومية من سير الاضراب. في غالب الأحوال، تجد الدولة نفسها مضطرة إلى التدخل في الأمر ، أما بالضغط على العمال في شكل تدخلات أمنية فظة، أو التفاوض معهم لاقناعهم بقبول ما يعرضه عليهم أرباب العمل،أنفسهم لتقديم بعض التنازلات للعمال تنهي بها اضرابهم. وعلاوة على ذلك، فان الحكومات في كثير من البلدان المتقدمة صناعيا وديمقراطيا لاتجد غضاضة من التفاوض مع قيادات العمل النقابي في بلدانها لاكتساب تأييدهم لسياساتها المتعلقة بالأجور والمزايا الاجتماعية والضريبة وغير ذلك مما يمس حياة الجماهير العمالية مباشرة. وربما لا نكون قد نسينا أن اضراب عمال أحد المصانع البلجيكية المملوكة لشركة **رينو الفرنسية** من قرار اغلاق المصنع لم يكن يصل إلى **ثلاثة آلاف عامل**.

اننا لا نقول بأن تمارس الحركات النقابية عملا سياسيا يخرج عن حدود الدفاع عن مصالح أعضائها (وان كانت الأمور في عالمنا اليوم قد أصبحت متداخلة ومتشابكة بحيث لم يعد تعيين هذه الحدود سهلا) ، ولكن خذ عندك مثلا وصف صحيفة«**واشنطون بوست**» الأمريكية في ملحقها الأسبوعي بتاريخ ٣٠ يونيه الماضي للرأسمالية الأمريكية بأنها «**رأسمالية رعاة البقر أو الرأسمالية المغامرة**» **التي تضحي بالعمال على مذبح الأسعار الرخيصة والأرباح الوفيرة**. فما الذي يستطيع القائد النقابي أن يفعله عندما يراد لهذا النموذج أن يسود في بلاده؟ هل ينتظر حتى يصبح واقعا حتميا ويبدأ في التضحية بالعمال على مذبح الأرباح لكي يبدأ في النضال ضده ، أم يستبق الأمر بالتنسيق مع المنظمات السياسية المحبذة للحيلولة دون أن يصبح واقعا معاشا؟.

الحكومة وأموال المعاشات

يبقى أن نشير إلى ما ذكرته صحيفة«**العربي**» من أن آخر تصريحات **فتحي محمود** ذلك الذي أدلى به إلى صحيفة «**الأهرام ابدو» حول ما أعلنته الحكومة عن نيتها بتشغيل** مبلغ ٧٠ مليار جنيه من أموال **التأمينات الاجتماعية في سوق الأوراق المالية** .ولقد أذهلني هذا الخبر الذي لم أكن والكثير من أرباب المعاشات من أمثالي قد سمعنا به. فلا يعقل بتاتا أن تغامر الحكومة بهذا المبلغ الكبير من أموال لا تخصها، وانما ائتمنت عليها ،في مضاربات قد تربح وقد تخسر. أو لا يكفينا أنها ظلت لسنوات طويلة جدا تقترض هذه الأموال بأسعار فائدة تقل كثيرا عن السائد في السوق، ثم تفضلت مؤخرا فرفعتها قليلا، وهي لا تكف طوال الوقت عن المن على أرباب **المعاشات** بأنها ترفع بمعاشاتهم سنويا، ما لو كانت تفعل ذلك من حر مالها أو مما ورثته عن قريب ثرى لها. وليس من استثمار أموال **المؤمنين** أنفسهم! ثم تأتي لتضارب بمستقبل وشيخوخة الملايين من أرباب المعاشات ؛ أو لم يصل إلى علمها ما حدث أكثر من مرة **في الولايات المتحدة الأمريكية** ، مثلها الأعلى في الحياة عندما قامت بعض صناديق المعاشات، والتي تقوم هناك بدور **الهيئة العامة للتأمينات** الاجتماعية وهيئة **التأمينات** والمعاشات عندنا في تجميع اشتراكات **العمال** في نظم المعاشات التقاعدية واستثمارها، بالمضاربة بارصدتها من هذه الاشتراكات في أسواق المال في عمليات انتهت بها إلى خسارة فادحة وافلاس ضاعت معها معاشات العمال المستحقة والمنتظرة.

وكما أننا لم نسمع بهذا الخبر. فاننا لم نسمع أيضا رأي **رئيس اتحاد العمال ووكيل مجلس الشعب** بشأنه وهو عادة ما يسارع إلى تأييد مشاريع الحكومة المختلفة.فهل يا ترى **يرى في هذه المضاربة عملا عظيما يعود بالفائدة الأكيدة على عمال مصر، أم أنه يشارك فتحي محمود في أنها تعتبر مخاطرة كبيرة بأموال الشعب لأن الخسارة فيها تكون شديدة الوقع**».

رحم الله **فتحي محمود** وعوضنا عنه خيرا بشباب نقابي مناضل يسير على خطاه ويمثل خلقه ومبادئه ونزاهته.



مالنا وللغرب!

خليل عبد الكريم

اتخذ المجلس الأعلى للشئون الاسلامية لمؤتمره التاسع الذى انعقد فى القاهرة إبان شهر يوليو ١٩٩٧ م عنوان (الاسلام والغرب) وبادئ ذى بدء نرى أن الدقة اعوزته فأى اسلام وأى غرب؟.

لقد ظهرت اسلامات متعددة منها: الاسلام العربى والأعجمى والمشارقى، والمغاربى والسنى والشيعى والزيدى والخارجى (نسبة إلى الخوارج).. الخ واستجد اسلام المغتربين أو المهجريين (نسبة إلى المهجر) وأسلام الفرنجة الذين اعتنقوه مؤخرا وأبرز مثل عليهم (روجيه- (رجاء) جارودى ، ومراد هوفمان.. الخ وما هو المقصود بـ(الغرب) : هل هو الغرب الدينى الذى لا زال حتى الآن ينكر على الاسلام أنه دين وحى من السماء ، أم التاريخى أم الجغرافى أم الاثنى(العرقى) أم الحضارى أم الثقافى أم السياسى أم الاقتصادى.

ولعل اختيار عنوان غائم بحروف الضباب وتكتنفه العتمة أمر مقصود لذاته لأن المجلس نفسه هويته مشكلة فهل هو مجلس علمى أو سياسى أو منزلة بين المنزلتين حسب تعبير المعتزلة أو (بين بين) كما كان يقول العميد د/ طه حسين ، ومن هنا جاءت كلمات رؤسائه ومنتقديه واعضاء رئاسته اتسمت بالخطابية والانشائية وهو ما أكدته النشرة الأسبوعية التى تطلع على جبهتنا سمة اسلامية والتى يصدرها الحزب المتحكم فى مقدرات مصر المحروسة.

أيا كان الأمر فما أن قرأت العنوان حتى صحت فطريا (تلقائيا) مالنا وللغرب هو فى سكة ونحن فى أخرى، طريقانا متوازيان ولن يلتقيا إلى يوم يبعثون.

الغرب محد طق من زمن (فى المعجم الوسيط/ طق : صوت أى أحدث صوتا -والعامة فى مصر تكنى بهذا اللفظ عن العته أو التخريف أو الانحراف أ. هـ) فهو لم يعد يعرف لـ (النصوص) قدسيتها ولذا حجمها وخزنها فى الأماكن المباركة تعنى المعابد ولا يعيرها التفاتا الا بتلاوة سطور قليلة منها عند ممارسة طقوس الانتقال: التعميد، الزواج، الوفاة أما نحن فنعلم قدرها وخطرها ونتخذها نبراسا هاديا فى الصغير والكبير من شئوننا الدينية والدنيوية ونؤمن إيمانا أرسخ من الجبال الرواسى أن فيها العلاج الناجع لسائر معضلاتنا: الاجتماعية والاقتصادية والسكانية والطبية والتعليمية والتربوية والإعلامية السياسية والبيئية بل والعلمية التجريبية.. الخ كيف لا وقد نصت هى على أنه لم تند عنها شاردة ولا واردة ونحن نفتخر على العالمين بأن هذه النصوص ما دامت فى أيدينا فسوف نقتحم القرن الواحد والعشرين فى جرأة وجسارة ونكتسح الجميع ونسبق الشرق والغرب والشمال والجنوب..

وبلغت الوقاحة بالغرب أن تخطى كافة الحدود وأقدم -بالمهول- على نقد النصوص من كافة نواحيها اللغوية والألسنية والبنائية والتاريخية والجغرافية والأسطورية والأدبية والتركيبية.. الخ. أما عندنا فالنصوص لها مقامها الرفيع ومنزلتها العالية ودرجتها العالية ورتبتها السامية ولا يفكر أحد منا مجرد تفكير فى التحوم حولها من هذه الزاوية ومن تحدثه نفسه بذلك- ولا مرية فى أنها من فئة الأمارة بالسوء فلها الويل والثبور وعظائم الأمور وأهونها تطليق زوجته عليه وإزهاق روحه الخبيثة.

الغرب القاصر يذهب إلى أن العقل لا سلطان عليه من أحد ولا هيمنة من نص- أى نص- وأن وظيفته الطبيعية هى التفكير الحر المطلق، مثلما أن البصر وظيفة العين والسمع وظيفة الأذن ولا حد عليه (العقل) سوى قدراته.

أما فى معاجمنا وقواميسنا فإن كلمة العقل تعنى بصورة قاطعة مانعة: القيد والربط والشكم ومن ثم فمن الحتم اللازم عليه الا يغادر ما رسمته له النصوص من أسوار وسدود.

ولدينا التفكير فريضة على الانسان وليس وظيفة طبيعية للعقل ولكلمة الفريضة دلالتها التى لا تخفى: القهر والالزام والاكراه.. والصبى المميز يدرك أن لكل فريضة أركانها وسننها وموجباتها ومن يتخطى احداها فقد أثم، حبط عمله وبطلت فريضته.

الغرب الأحمق يلغف به فسولة الرأى منذ قرون : المساواة بين الافراد الأمم والأشد نكاية منه أنه اشعل ثورات وحروبا من أجل تحقيقها وعقد ميثاقا غليظا بشأنها أما نحن فنتنادى فى كل محفل وندوة ومؤتمر وحشد ومناظرة .. الخ.

ونسطر فى كل كتاب وبحث ودراسة وأطروحة ومقالة .. الخ . أننا (أمة الخيرية) و(أمة الوسطية) باعتبار أن خير الأمور الوسط و(أمة الشهود) على كل الناس والملل والنحل وأننا بهذه المناقب الفخيمة والشمائل العظيمة والمزايا النادرة والصفات النادرة سنقود العالم بعد أن أخفق الغرب فى ذلك لانحلاله وانهماكه فى الملذات والجنس والفاحشة اللعينة وضربة لازب أن حضارته الرجيمة ستنهار على أم رأسه ونحن بمشيئة الله ورثتها دون ذرة من شك لانه وعد النصوص.

والغرب وهو قمة الجاهلية الجديدة أهان المرأة وامتهنها بان فتح لها أبواب المدارس والجامعات على مصراعيها وشغلها فى المصانع ومكنها من تولى كافة الوظائف حتى رئاسة الدولة. بل بلغت به السفالة أن وضعها وهى المخلوق اللطيف- فى سفن الفضاء، معرضا اياها لأخطار أكيدة ماحقة. أما نحن فقد عززناها وكرمناها بأن أقررناها فى عقر دارها والمثل الأعلى فى مذهبنا للمرأة تلك التى لا ترى رجلا ولا يراها رجل والتى تحسن التبعل وتتفانى فيه. وتطيع زوجها عندما يطلبها فى أى زمان ومكان حتى ولو على ظهر تنور فرن) ولا نبيح لها من العلم الا القدر اليسير: حفظ عدة أسطر من النصوص لزوم اداء العبادة ومبادئ القراءة والكتابة والحساب التى تمكنها من تربية أولادها وهى المهمة الأخرى(الثانية) الموكولة إليها. والتالية فى المرتبة لخدمة الزوج وتهيئة بيتها إذ يتعين عليها دائما أن تظهر له فى حالة مبهجة تكلما وقع عليها نظره أدخلت السرور على قلبه وإذا دعاها اجابته وويل لها أن عصته فان الملائكة تصب اللعنات عليها من الصباح إلى المساء أو من المساء إلى الصباح.

ولولا أن السجود لغير الله محظور لأمرت الزوجة أن تسجد لزوجها -ولا تسافر المرأة الا مع ذى رحم محرم وإذا خرجت من دارها فعليها بالنقاب وإذا لم تطقه فلتضع الحجاب وهذا أضعف الايمان ولتحرص أشد الحرص على عدم سماع صوتها لأجنبى لانه عورة والله أمر بالستر.

وبلغت البلاهة مداها فهو يؤمن بمبدأ العلية أو السببية وأن المقدمات لابد أن تسبق النتائج وان الانسان مخير مصيره بيده .. وانه سيد الكون وقاهره.

أما نحن فنؤمن بالاستخلاف.

وأن الأصل فى كل شئ فعل الله وحده فالنار لا تحرق القطن أو الخشب الا باذنه والماء لا يرفع الظمأ ويحقق الرى الا بمشيئته وليس لأحد منا فى أمره القليل أو الكثير ولا يقدم على شأن من شئونه فى يومه أو غده الا بأمره وانه يمشى خطى كتبت عليه(ومن كتبت عليه خطى مشاها).

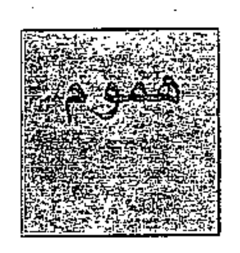
أما قمة ضيق الأفق من الغرب فتتبدى فى أنه لا يعتقد فى الشياطين والجن والعفاريت والسحر والحسد والعين ولا يبالى بها- أما نحن فنؤمن بها ونرى أنها من الثوابت والأصول والأعمدة للايمان ومن يجحدها ينكر ما هو معلوم من الدين بالضرورة.

وإذا تجاسر وأعلن ذلك فرفعه أسود من قرون الخروب ولا نشك فى السحر ولا نرتاب مثقال ذرة فى الحسد والعين وأن الأخيرة تذهب بالرجل إلى القبر وبالجمل إلى القدر ونتخذ تحصينات ضدها فى مقدمتها قراءة سطور من النصوص وتلاوة الرقى والتعاويذ ومن سوء حظ الغرب أنه رغم كثرته ومخترعاته وابداعاته المذهلة- لم يهتد مثلنا إلى تلك الأساليب البادرة التى تصد العين وتمنع الحسد وتبطل مفعول السحر.

وبعد

فلا أدرى من هو الجهبذ الخريت الذي أختار موضوع الغرب وكيف غاب عن ذكائه أننا وهو على طرفى نقيض وأن الالتقاء معه مستحيل كما قال ردبارد كبلنج.

وأن هناك العديد من الموضوعات الحارقة التى يتوجب على المؤتمر أن يقتلها بحثا ولكنه يتحاشاها لاسباب لا تخفى على فطانة القارئ اللبيب منها : الحكم الشمولى الذى يكتم أنفاس ٩٠٪ من الشعوب المسلمة -استثنار عدد محدود من الدول بفوائض النفط أو البترول- الحصار الذى يعانى منه شعبا العراق وليبيا- القتال الضارى المستمر من سنين بين المجاهدين الافغان !!!. الخ التخلف الذى نرزح تحت نير مجتمعاتنا رغم الموقع الرائع والامكانيات الهائلة والرسالة الخالدة.



من التناقض المضحك أن ندخل **الإنترنت** بوابة القرن الحادى والعشرين بحثا عن معنى **للبلطجة المسيطرة الان على الشارع المصرى**، والتى تعكس سلوكيات إنسان الغابة فى مرحلة ما قبل التاريخ والقانون. وفى البداية ونتيجة غياب دوائر المعارف العربية سواء كانت ورقية أو الكترونية بدأنا البحث فى القواميس الورقية عن معنى البلطجى، ووجدنا ما يقابلها بالانجليزية مصطلحات مثل Pionner Sapper ولكنها لا تعكس المعنى المقصود بل تحمل معانى ايجابية وتعبر فى مجملها عن هؤلاء الذين يمهدون الطرق للجيوش أو رواد الأفكار الجديدة، حتى معنى الفتوة Magnanimity كان ايجابيا أيضا يعكس الشهامة والرجولة والأخلاق، ووصلت إلى مصطلح Sav-age وبدأت منه الخيط الذى أبحرت معه إلى الإنترنت فى رحلة ممتعة بين دوائر المعارف والقواميس الاليكترونية عبر العالم.

يا عزيزى كلنا بلطجية



واخترنا أشهر دائرة معارف الكترونية فى العالم أنكارتا Encarta، وأبحرنا إلى آخر اصدارتها عام ١٩٩٧، ولم نكتف بذلك وتوجهنا إلى ميناء آخر أكثر غزارة وهو دائرة المعارف البريطانية En-cyclopaedia Britannica وفيها فتحنا أبواب الكترونية كثيرة منها القاموس الشهير Merriam Webster فى آخر طبعة الكترونية، وفتحنا أيضا معجم كاسل المعروف. وكان مصطلح Sav-age الذى بدأنا منه البحث وصلنا إلى مصطلح Barbarous . وهكذا تلاطمتنى أمواج المعارف وأخذ كل مصطلح يوصلنى إلى الآخر، وكان أقرب وصف للبلطجى كما نعرفه الآن فى مصر مصطلح Criminal أو Babarous Criminal Savage. علاوة على مجموعة من الصفات المرتبطة والمترادفة مثل: Fierce, Fero-cious, Cruel. Fruy. Pugnacious, Brutality, Malignanty رغم أن كل مترادف له استعمالات محددة فى مواقف معينة، إلا أن هذه الصفات فى مجموعها تمثل سلوكيات **البلطجى** كما نعايشه اليوم فى شوارعنا. **فالبلطجى فى مظهره وأفعاله يظهر الرغبة الشديدة فى** الشر وأذى الآخرين. عنيف ومتوحش


حسن الألفى

وشرس، ويتوعد بالأذى، وهو مشاكس ازدرائى ، مادى النزعة، قوى ، جاهل ، متطرف، همجى، غريب اللهجة والمظهر غليظ الصوت وخشن الملامح وفظ النبرات. غير مهذب، بغيض صارم، عديم الشفقة، من حقراء وتوافه الناس، مطلق الغرائز مثل الكلب المسعور، ويسبب الضرر والمعاناة للناس ويهاجمهم فى ضراوة وعنف وغضب نارى، فتصاب الناس بالرعب والفزع، وقد شعرنا فعلا بالذعر والهلع حينما عرض التلفزيون المصرى فى برنامج **حديث المدينة** منذ حوالى شهرين أو أكثر ،مجموعة من بلطجية الشوارع ممسكين بالسيوف والسكاكين والسنج والمطاوى يعرضون بضاعتهم فى بلادة القوسية.

ومن تلك الرحلة، ومن ملف البلطجة الذى فتحته وسائل الاعلام أخيرا يمكن أن نقرر أن **البلطجى هو من يحترف ترويع وتخويف الناس ليحقق مكاسب ومصالح مخالفة للقانون سواء لحسابه أو لحساب الغير مستخدما فى ذلك كل أنواع القوة والعنف**. وفى السنوات الأخيرة ظهرت فى مصر طبقة من البلطجية يعملون لحساب الآخرين من أجل تحقيق مكاسب خارج القانون، وذلك باشاعة الرعب والفزع بين الناس والاعتداء العلنى أو تخريب وحرق ممتلكات الخصوم وسرقتهم، ووضع اليد على الأراضى وفرض الأتاوات وسد الطرق **وتهديد الصحفيين والمفكرين ،وتزوير الانتخابات**، لدرجة أن الأستاذ **عادل حمودة** كتب فى **روزاليوسف** يوم ٢١-٤-٩٧ يقول: ان عدد البلطجية فى محاكمة نواب القروض كان أكبر من عدد المحامين وأفراد الشرطة، وفى العدد نفسه



عبد العظيم رمضان — فهمي هويدي

نشر تحقيق عن البلطجية الذين يقتحمون النيابات والمحاكم ويسرقون ملفات القضايا ويسخون وجود الناس بماء النار. ونشعر بمدى انتشار وواقعية ظاهرة البلطجية من خطاب قارئ ارسله للاستاذ **فهمي هويدي يسأله عن الرأي الشرعي في الاستعانة بالبلطجية لاسترداد حق له مهدد بالضياع(اهرام يوم ٢-٧-١٩٩٧)** . تصوروا يتساءلون عن مدى شرعية الاستعانة بالبلطجة!! لأنها أصبحت أمراً واقعاً يجب التعامل معه.

إن سجلات الشرطة وصفحات الجرائد وأرشيف المحاكم تمتلئ بالاف من حالات البلطجة ، ويبين تقرير مصلحة الأمن العام ١٩٩٦ أنه تم **رصد ٦١٥ حادثة بلطجة لعام ١٩٩٦** تراوحت بين قتل وضرب أفضى للموت أو إحداث عاهة مستديمة، خطف واغتصاب وهتك عرض في مقابل **٦٤٨ حادثة عام ١٩٩٥ (اهرام ٢٩-٦-١٩٩٧)**.هذه أرقام رسمية ، فاذا احصيت أخبار الجرائم في الصحف والمجلات طوال العام تجد اضعاف هذا الرقم. ففي القاهرة والجيزة فقط ١٣٠ ألف مسجل خطر وما خفي كان أعظم.وفي تقرير أمني آخر رفيع المستوى حذر من انتشار ظاهرة البلطجة،**وأن هناك أكثر من ١٠٠٠ رجل أعمال و٣٥٠ فنانا وفنانة وحوالي ٣٠٪ من أعضاء مجلس الشعب يستخدمون البلطجية لحمايتهم أو للقيام بأعمال لصالحهم**أو لتصفية حسابات مع خصومهم، وأن عددا كبيرا من البلطجية بدأوا يقومون بوضع أيديهم على أراض وعقارات مملوكة للغير مستخدمين في ذلك مستندات مزورة، وأشار التقرير إلى أنه من **بين البلطجية حوالي ١٢٠ ألفا يحملون شهادات جامعية** ويعملون في الحراسات الخاصة لأصحاب الأموال، وأن دخل البلطجي لا يقل عن **١٥٠٠ جنيه في الشهر** ،ويحذر التقرير من تحول البلطجية إلى كيان شبه رسمي خاص في ظل تزايد الحاجة إليهم في ظل عمليات التحول نحو اقتصاد السوق وتزايد حجم رجال الأعمال والمستثمرين وما يقابله من تردي الأوضاع المعيشية وانتشار البطالة بين الشباب **(جريدة الاسبوع ٢١-٧-١٩٩٧)** .وفي تحقيق **للأهرام** يوم ٢٩-٦-١٩٩٧ يتضح أن ظاهرة استئجار البلطجة ليست منتشرة بين رجال الأعمال فقط بل أيضا بين عامة الناس وخصوصا في المناطق الشعبية وبالأخص في العشوائيات، وأصبحت هناك أسر في تلك المناطق مشهورة بممارسة واحتراف البلطجة. ففي حي امبابة فقط وصل عدد جنح الضرب واستخدام العنف ضد الآخرين ٩٠ حالة في شهر واحد مسجلة بقسم الشرطة بمعنى أكثر من حادثة بلطجة كل ساعة،ونقرأ أيضا أن كل نوع من العنف له ثمن والبعض يقبض بالدولار، وأن **البلطجية في المحافظات أصبحوا يرهبون الشرطة نفسها.**

إن القراءة المتفحصة للواقع المصري تبين أن البلطجة هي من أهم معطيات منظومة الإحباط والقهر السياسي ومجتمع الزحمة والفقر والجهل، والأزمة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الناتجة من التحول إلى مجتمع السوق.**فأصبح المصريون يمارسون البلطجة والاغتصاب على بعضهم البعض نتيجة الافلاس الحكومي في حل مشاكل الجماهير**. ويتكالبون على الكسب والثراء دون احتفال بالشرعية فسطوة المال سلطت على الناس رغبات محمومة لجمع الأموال.ومن أهم مظاهر الأزمة التي دعمت ظاهرة البلطجة:

١- انتشار العشوائيات والبطالة والأمية والتفاوت الاجتماعي الخطير بين الناس.

٢- بطء اجراءات التقاضي وسوء استخدام حق التقاضي، لدرجة أن المصري الآن يشعر أن المظلوم يعاقب بسبب لجوئه إلى القانون.

٣- ما يلقاه المواطن من مهانة وعنت يومي من أجهزة الدولة. فالدولة تصنع بيدها البلطجة.

٤- ظهور الحراسة الخاصة على أيدي شركات القطاع الخاص الذين استعانوا بالبلطجية في حراسة أصحاب الأموال وتدعيم لسطوة المال. فالبلطجة هي نتيجة الزواج العرفي بين سلطة المال وسلطة الحكم.

٥- سيادة القلق النفسي والاجتماعي ومناخ العنف حيث يبين التحليل السيولوجي والسياسي واللغوي لخطاب الحياة اليومية في المجتمع المصري سيادة الإحباط والغضب والخشونة والإسفاف والسوقية والنفاق والكذب والتحايل على خطاب الحياة اليومية بين المصريين، وهي نتيجة طبيعية لصدى الخطاب الرسمي الحكومي والاعلامي.

٦- غياب احترام الدولة نفسها للقانون، وانتشار ظاهرة اساءة استخدام السلطة بين المسئولين وإنفلاتها من حدود القانون والدستور، فتراجعت قيم أحترام القانون والنظام بين الناس.

٧- القهر والاستبداد السياسي وانتشار الفساد السياسي وحمايته.

٨- الاهتمام بالأمن السياسي مقابل التهاون في الأمن الاجتماعي وافتقاد عنصر الردع في التشريعات المعمول بها.

والبلطجة اخطر من الارهاب الذي يسعى لتحقيق اهداف سياسية وينطلق تحت مزاعم عقيدة وفكر منحرف، أما البلطجة فهي لا تحتاج لفكر أو عقيدة وتسعى فقط لمكاسب مادية ، فهي مجرد يد تحمل سيفا أو سكينا وأي سلاح يمكن لأي صاحب مال أن يشتريها ويسخرها لحسابه، بل إن الارهاب المتأسلم نفسه يستأجر البلطجة لترويع الناس.

وطوال السنوات الماضية منذ أن وضحت ظاهرة البلطجة في **انتخابات مجلس الشعب٩٥**وعلى صفحات **اليسار** وفي نفس المكان، حذرنا من تلك الظاهرة في كل مقال تقريبا، وفي الأيام الماضية كثر الحديث عنها في الصحف ووسائل الاعلام ، منها يوم

الجمعة ١١-٦-٩٧ ناقش برنامج «صين السبب» في التلفزيون موضوع البلطجة وجاء بضيوف من الشرطة وفنانين وعلماء اجتماع، حاول المسئول الشرطي ضيف البرنامج تمييع الظاهرة وتخفيفها-هو سلوك حكومي رسمي معتاد- ووصفها بأنها مشاجرات في الأحياء الشعبية. وكانت كل المعالجات التي تناولت البلطجة تطالب الأمن بالقضاء على هذه الظاهرة، ونسي **الجميع أن كل شعب يستحق حكومته، وان الشعب مرآة للدولة، وان الدولة نفسها تمارس البلطجة على الشعب. وان البلطجي كمواطن هو نتاج المجتمع الذي يعيش فيه**، وكل مجتمع يستحق المواطنين الذين يعيشون فيه، واذا صلح المجتمع صلح أعضاؤه، واذا صلح أعضاؤه صلح المجتمع.

واذا كان الأفراد يمارسون البلطجة بمعناها الضيق، فان **الدولة المصرية تمارس البلطجة بمعناها الواسع** وهي استعمال القوة بأنواعها الجسدية والفكرية الادارية السياسية والقانونية والأمنية والاقتصادية والاعلامية في فرض أمر واقع أوالحصول على مكاسب مادية أو معنوية، وهي قد تمارس البلطجة بنفسها أو تستأجر نيابة عنها بلطجية في مجالات مختلفة. وأهم مظهر للبلطجة التي تقوم بها هيئات الدولة هو عدم **احترام القانون أو تفصيله حسب المصالح والمزاج مثل قوانين الطوارئ والارهاب وقوانين الصحافة والأحزاب والمحاكمات العسكرية** وغيرها الكثير. واتذكر مقالاً للاستاذ **محمود حامد في الأهالي** تحت عنوان ٩٦ قانونا تنتهك الدستور والبقية تأتي، ونعرف من المقال أن ٥ر٦٣٪ من القوانين غير الدستورية صدرت لاحقة لإقرار الدستور، وأن النصوص التي ابطلتها المحكمة حتى فبراير ١٩٩٦ انتهكت ٥٣ مادة من الدستور البالغ عددها ٢١١ مادة أي ٢٥٪ من نصوص الدستور جرى انتهاكها أليست هذه بلطجة تشريعية؟ وفي **اهرام ٢٨-٦-٩٧** يكتب الدكتور **عبد العظيم رمضان** مقاله الثاني عن ظاهرة البلطجة والذي صنفها إلى بلطجة الغوغاء وبلطجة العائلات وبلطجة الأفراد. وفي نفس الصفحة كتب **سلامة أحمد** سلامة حول تواطؤ محافظة القاهرة مع وزارة الخارجية والتلفزيون في إزالة المساكن المتواضعة لألوف الناس في المنطقة المحيطة بوزارة الخارجية ومبنى التلفزيون لإحداث توسعات استثمارية فازالوا المساكن المتواضعة لألوف الناس في المنطقة بطرق مهينة للانسان المصري وحقوقه وبوسائل غير قانونية في معظم الأحيان ضاربة عرض الحائط بأحكام القضاء. هذا ليس كلامي بل كلام كاتب كبير في أهم جريدة رسمية. فالدولة نفسها بهيئاتها المختلفة تمارس البلطجة السياسية والاعلامية والقانونية والادارية والبرلمانية على الناس. وهي تستأجر المفكرين والمثقفين والصحفيين لفرض آرائها وتسويق أفكارها وتمييع وتعتيم وتبرير الفساد. وتكون منهم الكتيبة التي تقود منظومة الغباء والتعتيم والنفاق الاعلامي التي يبثها الاعلام الرسمي. ومن أمثلة سلوكيات البلطجة التي تمارسها الدولة التغطية على قضايا الفساد خاصة إذا مست الكبار، وتكتيم تفاصيل بيع القطاع العام مثل ما نشر أخيرا عن تمكن مباحث الأموال العامة من كشف **عمليات تلاعب كبيرة في بيع فندق سونستا بالقاهرة أدت إلى إهدار ٥١ مليون جنيه** ومستشفى السلام الدولي بالمعادي في طريقه للبيع بالرخص للمستثمر المحظوظ، هذا غير انتشار ظاهرة استغلال السلطة والنفوذ في الحصول على قروض بالملايين من مدخرات الشعب **وإهدار مجلس الشعب ٢٥ مليون جنيه على الرحلات الترفيهية للأعضاء هذا الصيف (الوفد ١٠/٧/١٩٩٧)** وقيام هيئات حكومية تابعة للدولة ببناء عشرات العمارات بالقطامية ومدينة نصر يصيبها التصدع وتكتم الحكومة الموضوع. والبلطجة الاعلامية في الإعلان عن الرخاء المنتظر أو تلك التي تحتفل بمناسبات وطنية فقدت معناها، لدرجة أن الاحتفال الاعلامي الأخير بذكرى نجاة الرئيس جعلت الناس تنفر من وسائل الاعلام وجاءت بنتائج عكسية. وهنا لا ننسى أكبر بلطجة اقتصادية في مصر وهي **شركات توظيف الأموال والفشل الحكومي في رد أموال المودعين، وتخصيص نصف مليون فدان لسعودي في توشكي وكويتي آخر يطالب بتخصيص ربع مليون فدان** كلها سلوكيات بلطجة. هذا غير بلطجة الأغاني الهابطة ومسرحيات وأفلام العري، والاحزاب التي تشجع أعضاءها على تزوير الانتخابات المحلية رداً على **الحزب الوطني** ، والاحزاب التي تفسر الاحلام واخرى تبيع أوهام العلاج بالقرآن من المس الشيطاني، والاحزاب التي تعيش في القرن الـ ١٨ وتنادي بأفكار القرن الحادي والعشرين كل ذلك مظاهر للبلطجة السياسية، والجامعات الخاصة التي تستهدف الربح، والدروس الخصوصية ،والفن والادب والفكر الذي يغيب العقول ،كلها سلوكيات لبلطجة ثقافية.

واذا كانت هناك رموز تعتبر مقياسا لهيبة الدولة كلها بدءاً من احترام القاضي، ومرورا بهيبة ضابط الشرطة، ووصولا إلى رجل المرور في الشارع، أعتقد أن واقع الأمر في الشارع المصري يعكس تماما ضعف هيبة الدولة مثلما حدث أخيرا من قيام مجموعة من البلطجية بقيادة شرطي سابق بضرب ضباط وجنود الشرطة أنفسهم وقتل كوافير **في حادثة شركة امريكانا للاعلانات** ، بل يزيد على ذلك أن رموز هيبة الدولة نفسها تمارس البلطجة، في احصائية أخيرة في الدستور-١١-٦-٩٧ تبين **أن ٧٠٪ من ضباط الشرطة يخالفون القانون ويستعملون البلطجة والعنف والتعذيب في معاملة المواطنين.** وأيضا بعض ضباط الشرطة يستخدمون البلطجية كمرشدين للبوليس مقابل ممارسة نشاطهم البلطجي بحرية، وطبعا كل ذلك أنقص من إحساس الناس بالأمن وهزت هيبة الدولة أمام الناس فلماذا نستغرب أن أن يمارس الناس البلطجة؟! فرجال الدين الذين يمارسون ختان وإرهاب عقول الناس بلطجة، الصحفيون الذين يصدرون صحفهم بتمويل خارجي لنشر افكار تلك الدول داخل مصر بلطجة، والمثقف الذي يقفز من الموقف الثقافي الناقد الواعي إلى بلاط السلطة ليصبح مسئولا لامعا أو كاتبا كبيرا أو صحفيا مفسرا ومبررا لكل تصرفات السلطة او داعيا إلى التحالف مع العدو بلطجة، تماما مثل ما يفعله الحرفيون من مغالاة في الأجر وعدم اتقان المهنة وإهدار الوقت، وأيضا ما يفعله السياح والطلاب العرب وحراس الامراء الخليجيين خاصة السعوديون المقيمون بالقاهرة من اعتداء على الشرطة والناس في مطارات

وفنادق وشوارع القاهرة والاسكندرية فهى بلطجة تحميها الدولة تحت شعار كلنا أخوة. سائقو السرفيس وسيارات السلطة الذين يخترقون كل أنواع القوانين لا يحتاجون منى تعليقاً. الباعة الجائلون الذين يفترشون الشارع فى أى مكان وأى وقت وينادون بالميكروفونات على بضاعتهم بلطجة. المساجد التى تتعمد أن توجه ميكروفوناتها على الناس وترفع أصوات الآذان لدرجة الازعاج بلطجة.

وإليكم أمثلة منشورة فى أهم جريدة رسمية فى مصر تبين منها أن بلطجة الدولة أشد وأنكى من بلطجة الافراد. ففى يوم السبت ١٥-٣-٩٧ نشر فى **بريد الاهرام** حكايتين متجاورتين الأولى تحكى عن مواطن تعرض لحادث إرهابى بشع اثناء توجهه لفتح المسجد الذى يعمل فيه حيث القى إرهابى دلواً مملوء بماء النار المخلوط بالزيت . لاحظ عزيزى القارئ نوعية السلاح المستخدم الذى يعكس مدى الغل والحقد والسواد فى قلب هذا الارهابى الذى ينادى بالاسلام الصحيح. ويشكى القارئ ليس من تكاليف العلاج التى أنفقها ولم تساند الحكومة فيها بل من حكم المحكمة التى حكمت على الارهابى بالحبس ٣ سنوات وغرامة ٥٠١ جنيه فقط. وبجوار هذه الحكاية وتحت عنوان «اطالب بالتعويض» **يحكى مستشار ورئيس محكمة بأنه من ضحايا تفريغ مدينة القاهرة يوم ٢٥- ٢-١٩٩٧بايقاف جميع السيارات ومطاردة المارة وتكديسهم داخل العمارات والمحلات لمدة ٣٣ دقيقة بسبب مرور موكب رسمى** لاحد ضيوف مصر حيث اغلقت القاهرة وترتب على ذلك تفويت ميعاد طائرته إلى الأقصر واصابته بحالة من اليأس والاحباط وانشغال أسرته عليه. يوم ٣-٤-٩٧ وفى بريد **الاهرام** تحت عنوان« نحن نساء مصر» تشكو قارئة الاحكام القضائية غير المناسبة التى تصدرها المحاكم على من يقومون بجريمة الاغتصاب التى زادت فى الفترة الأخيرة وأصبحت الصحف تنفجر بحوادثها واصبحنا جميعا نخشى على أولادنا وبناتنا. وتحت عنوان ولا حياة لمن تنادى يشكو شاعر من عدم اهتمام الشرطة نهائيا ببلاغ قدمه لسرقة شقته. وفى نفس اليوم وتحت عنوان «إنت يا بنت إنت» تشكو زوجة من معاكسة وسوء معاملة بعض أمناء الشرطة، وعندما ذهبت مع زوجها إلى القسم تواطأ أمين الشرطة على تهريب المعتدى.

هذه عينات منشورة فى الجريدة الرسمية فما بالك بالواقع غير المنشور أو الذى ينشر فى جرائد المعارضة، ونقدم للمسئولين الواقعة التالية لعلهم يقتنعون أن البلطجة مسيطرة على الشارع المصرى. ففى الاسكندرية وفى منطقة ليست عشوائية أو شعبية فى حى سياسى بشارع **البكباشى العيسوى** الساعة الثانية عشرة والنصف من مساء يوم الأربعاء ١٦- ٧- ٩٧، **فوجئ سكان الشارع بتجمع حوالى ١٠٠ من الشباب فى سن ١٨- ٢٠ عاما من الهناجر والغجر ممسكين بالسيوف والخناجر منتظمين فى مسيرة يحطمون السيارات ويرعبون السكان وينشرون الفزع بينهم وأحتلوا أحد** المقاهى . طبعا كل السكان اتصلوا بالبوليس وكانت الاجابة: نحن نعرف ذلك وفى الطريق إليكم، **وكالعادة وصل البوليس بعد أن انتهى كل شئ وجاء مترجلا يتمشى!!** ونسجل هنا ان تلك البلطجة تكررت أكثر من مرة ،وحتى نستكشف الحجم الحقيقى لتلك الظاهرة تأملوا معى الحوادث المنشورة فى أهرام يوم الجمعة١-٨-٩٧ وتحت عناوين حملات أمنية لتطهير الشارع المصرى من البلطجة تم **ضبط فى شارع الجامعة العربية فقط ١٥٠ بلطجيا و١٢٠ متسولا و١٥١ سيارة مطموسة المعالم و٢٥ أخرى بدون ترخيص** ، هذه الأرقام فى شارع واحد بجريدة رسمية واحدة، ونقرأ أيضا فى نفس الصفحة عن ضبط ٥٥ مسجل خطر فى القليوبية و٤ هاربين من أحكام و٦٩ حالة اشتباه جنائى و ١٢٠ قضية اشغال وإزالة ونظافة و ٢١٢ مخالفة مرورية، ونعرف منها أيضا أنه تم القبض على ١٥ بلطجيا فى المراسى النيلية و٦٥ مسجلا خطرا ، كلها ارقام تعكس بوضوح مدى تعاظم تلك الظاهرة فى المجتمع.

ملخص الموضوع ان **معظم سلوكياتنا كدولة وافراد فى حياتنا اليومية تعكس تماما ملامح ثقافة البلطجة** ،وانظر للشارع المصرى فمصر كلها تقريبا تعيش فى الشوارع تتبول وتتبرز وتأكل وتنام فى الشوارع وتحت الكبارى وعلى جوانب ما يسمى حدائق عامة. انظروا لبيوتنا من الداخل تجدوا ملامح الفقر الثقافى والحضارى واضحة فى كل شئ الذوق والسلوك والكلام ومع ذلك تجد سيارة وفيديو ودشا يستعملها ناس تبصق وتمخط انوفها علنا جهارا فى الشارع

ما افزع الحقيقة المرة التى نعيشها كل يوم فى شوارعنا ، وبعد كل ذلك يقدمون لنا **وثيقة مصر والقرن الواحد والعشرون** لكى نناقش ابعادها المستقبلية ، نناقش ماذا؟! نحن نريد أن **نشعر بالأمن والأمان قبل أن نناقش أى مستقبل للوطن** . فالواحد يموت فى كل ثانية عدة مرات فى هذه الفوضى والبلطجة العظيمة بين التى نعيش فيها ولا أملك إلا أن أقول استغفر الله العظيم. لقد أصبح المصرى محاصراً بين بلطجة الدولة وبلطجة الافراد. فاذا كانت الدولة تمارس البلطجة على الشعب، والشعب يمارسها مع بعضه البعض ،والاغنياء والمسئولون يأتون بحراسة خاصة تحميهم وسيارات مصفحة والمحظوظون توفر لهم الدولة الحماية. **فمن يحمينا نحن المواطنين العاديين الذين** لا نملك مالاً أو نفوذاً من الوطن الذى أصبح يحتاج إلى حقنة شرجية لتنظيف أمعائه من العفن؟.

ومع التسليم أن **الإصلاح السياسى** فى مصر هو البداية الحقيقية لمواجهة مشاكلها، يصبح التصريح الأخير لوزير الداخلية بتطبيق قانون الطوارئ ضد جرائم البلطجة وتشديد العقوبات على جرائمها ، بلا معنى لأنه لن يحل المشكلة. لأن الظاهرة نفسها انتشرت فى ظل قوانين الطوارئ.**فليس بالأمن وحده يمكن مواجهة ظاهرة البلطجة، ولكن يجب على الدولة أولا أن تحترم القانون وتطبقه بلا استثناء على كل الوطن**، وتقدم نموذجاً يومياً للمواطن على احترامها للقانون وأن لا أحد فوق القانون، وقتها يشعر المواطن بمصداقية الدولة فى مساعيها لمواجهة منظومة الفقر والزحمة والجهل والمرض والقهر السياسى والاجتماعى والاقتصادى، فتلك المنظومة تمثل المنبع الرئيسى لظاهرة البلطجة.

رسالة حيفا



نظير مجلي

هل جاءت وقت

الحرب الاسرائيلية القادمة؟!

في هذا الشهر (١٣ سبتمبر) تصادف الذكرى الرابعة لتوقيع اتفاقات اوسلو وفي حكومة نتنياهو يرغبون أن يتحول الاحتفال بها الى حفل تأبين لكن هناك ما هو أخطر: استغلال التوتر لشن حرب تصفية للاتفاقات والسلطة الوطنية

عرفات

ابو مازن

* عشية الذكرى السنوية الرابعة **لاتفاقات أوسلو** ، سئل سبعة من مهندسيه الاسرائيليين والفلسطينيين عن رأيهم فيه: «**هل ماتت أم ما زالت حية**»؟ السؤال بحد ذاته جاء ليقول إن هذه الاتفاقات قد ماتت، وهو الأمر الذي يعتقد **نتنياهو** ووزراؤه ومستشاروه والأمريكان والكثير من المعلقين السياسيين والخبراء في العالم.

لكن مهندسي الاتفاقات رفضوا هذا الطرح وراح كل منهم يؤكد بطريقته أنه لا يمكن قتل هذه الاتفاقيات:

شمعون بيريز ،الذي كان وزيرا للخارجية آنذاك ووقع على الاتفاقات سوية مع **أبو مازن** ،**محمود عباس**: «**اتفاقات أوسلو لم تمت، بل الواقع الذي سبقها هو الذي مات** . فنحن لم نعد ندير لمليون عربي في غزة حياتهم ولا لمليون ونصف المليون في الضفة الغربية. في حينه جلسنا في غزة من دون منطق أو نزاهة. لم نقم بحل أية مشكلة من مشاكلهم وبالمقابل دفعنا ثمنا باهظا بأرواح الجنود ورجال الشرطة الذين كانوا هدفا للحجارة والرصاص. لا أحد يستطيع اليوم إعادة عقارب ساعة التاريخ إلى الوراء. لكنني لا أنكر بأن **هناك من يحاول قتل هذه الاتفاقيات**، غير أن آمال السلام ما زالت قوية. وهناك للأسف، تهديدات ورائحة بارود وقتل وغباء،لكن هذه كلها بلا مستقبل. يمكن أن تعرقل ولكنها لا يمكن أن توقف عملية السلام. **وأوسلو** كان بداية في هذه العملية.

أحمد قريع (**أبو العلاء**) المفاوض الفلسطيني «الرئيسي على أوسلو: الولد الذي يسمى اتفاق أوسلو، حي، يعيش ، ووضعه جيد. المشكلة أن والديه أباه وأمه، لا يكترثان له ولا يساعدانه على النمو والتطور. إنه مولود أراده الشعبان وقرار القيادات السياسية الحكيمة والمتزنة. لذلك، ورغم كل المصاعب والازمات ، يبقى أوسلو السبيل الوحيد أمام الشعبين الذي لا بديل عنه سوى العنف.

أوري سفير ، مدير عام وزارة الخارجية الاسرائيلية في حينه: لقد أعلنوا وفاة أوسلو عدة مرات خلال السنوات الأربع الماضية وحاولوا قتل الآمال التي رافقته، وقتل الشراكة التي نجمت عنه. لكن هذه مهمة صعبة أن أوسلوا تعتمد على مبدأ الفصل بين الشعبين ،وهذا المبدأ تقبله حتى **الليكود** ، بفضل أوسلو،ان **ما نشل اليوم ليس أوسلو بل سياسة الحكومة المعادية لأوسلو**. وستثبت ذلك للشعب. والمشكلة هي أنه حتى تصل إلى تلك المرحلة سندفع ثمنا.

حسن عصفور ،مفاوض فلسطيني: أوسلو لم يمت ولكي يقتلوه يحتاجون إلى جيش ودبابات واعادة احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة. لقد حاولوا التشريش وما زالوا يحاولون. ونجحوا في تصفية اشياء من أوسلو ، غير أنه **بقيت منه** أشياء كثيرة اساسية ، بقيت السلطة الوطنية والحياة السياسية والمجلس التشريعي والشرطة الفلسطينية وجواز السفر والتحرر في المدن وفي قطاع غزة.

..وهكذا ، الجميع يرفض الحديث عن وفاة هذه الاتفاقات، لكنهم يشيرون إلى أخطار قتله.

بيد أن ما يجري داخل الحكومة الاسرائيلية هو التخطيط الرسمي والجاد لقتله،حتى لو كان ذلك يعني حربا جديدة ، والمعروف أن التاريخ الاسرائيلي يدل على أنه في كل خمس سنوات، توجد حرب اسرائيلية جديدة.

لكن المسألة ليست مسألة«**حكم العادة**» و«**تقاليد التاريخ**» ، إنما هي مسألة توجه سياسي يلائم عقلية الحكومة الحالية بغالبية اعضائها ،وفي مقدمتهم رئيسها **بنيامين نتنياهو**.

وقد كشف النقاب عن السيناريو الذي يجري رسمه في الحكومة **ويقضي في نهاية المطاف إلى اعلان الحرب على السلطة الوطنية الفلسطينية. «فهذه الحرب حتمية ، وينبغي القيام بها اليوم، قبل الغد».**

أصحاب هذه الفكرة يرون أن الرئيس الفلسطيني **ياسر عرفات** لا يزال يستخدم العنف، بكل أشكاله، سلاحا في المعركة مع إسرائيل عندما يشعر أن العملية السلمية تتعرقل، يلجأ إليه.«فهو يملك بنية تنظيمية كبرى من رجال الشرطة الفلسطينية المدربين جيدا ومن عناصر «**فتح**» المنضوين تحت لواء تنظيم الشبيبة. يعملون رجال شرطة في النهار، لحفظ الأمن والنظام وتسيير حركة المرور ، ويمارسون العنف في الليل. اذ ينفذون الاعتداءات على المستوطنين وينصبون الكمائن للجنود ويخططون للمظاهرات الشعبية العنيفة. كما حدث في الخليل وبيت لحم ونابلس ودير بلح ورفح ،في الشهرين الاخيرين، يقول أحد مستشاري **نتنياهو**، ويضيف:«**عرفات** قرر اللجوء إلى هذه الوسيلة منذ فتح النفق تحت أسوار القدس في سبتمبر ١٩٩٦. ففي حينه خرج الفلسطينيون بألوفهم **إلى المظاهرات**. ووصلوا **إلى الحواجز** العسكرية. ووقعت صدامات انخرط فيها رجال الشرطة الفلسطينيون. وادى ذلك لمقتل ١٦ جنديا اسرائيليا برصاص الشرطة الفلسطينية و١٠٠ فلسطيني برصاص الجنود الاسرائيليين.**ولم تهدأ الأوضاع إلا عندما استدعى عرفات ونتنياهو إلى البيت الأبيض وتدخل الرئيس بيل كلينتون شخصيا لتسوية الخلافات** . وأسفر عن ذلك اللقاء التقدم نحو اتفاق الخليل في يناير ١٩٩٧.

أصحاب سيناريو **نتنياهو** هذا يقولون إن الجمود في المسيرة السلمية، منذ بدء العمل في مستوطنة «**هار حوماه**» في حي **أبو غنيم** في القدس العربية المحتلة، دفع عرفات إلى استلال سلاح العنف.

ويضيفون أن هذا العنف لا يقتصر على المظاهرات الشعبية وإلقاء الحجارة وحتى العبوات الناسفة ، بل **يتهمونه بأنه يطلق أيدي منظمات الرفض مثل« حماس» والجهاد الاسلامي «والجبهة الشعبية» وغيرها لتنفذ عمليات انتحارية إرهابية ضد المدنيين داخل إسرائيل** ، مثل عملية سوق«**محنيه يهودا**» في القدس الغربية (٣٠ يوليو/ تموز ١٩٩٧). «لا نقول إن عرفات أرسل هؤلاء المنتحرين. لكنه يتقاعس عن مكافحة البنية التحتية لهذه المنظمات، يعطيها الضوء الأخضر للعمل. فهو لا يعتقل اعضاءها ونشطاءها وقادتها. ولا يصادر أسلحتها. ولا يشكل عليها أي ضغط . بل يتعامل معها بقفازات من الحرير. ويتعاون مع عناصرها. ويجند بعضهم في الشرطة الفلسطينية. وعين اثنين من قادتهم وزيرين في حكومة السلطة الوطنية».

ويزعمون ان عرفات يواصل العمل في هذا الاتجاه باصرار، ويرفض أن يتخلى عن هذا السبيل. ويضلل الأمريكان والأوروبيين ، الذين يصدقونه حينما يقول: «إنه يحارب الارهاب . فاذا استمر على هذا النحو

الآن، وهو يحكم في ثماني مدن فلسطينية فقط، فإنه سيعمل أكثر وأخطر اذا انسحبت اسرائيل من مناطق اضافية لذلك علينا أن نوجه ضربتنا فورا . **فطالما انه لا يوجد بد من الحرب، فلتكن الآن، في وقتنا المريح والمفاجئ، فذلك أفضل من المستقبل**».

ويشير هؤلاء إلى حقيقة الاستعدادات الفلسطينية لهذه الاحتمالات. **فالسلطة الوطنية الفلسطينية تدرك أن التهديدات الإسرائيلية باعادة احتلال المدن الكبرى، قد تتحول إلى واقع.** ولذلك بدأت بتدريب قوات الشرطة وألوف الشباب الفلسطيني الأخرين على حرب الشوارع في مواجهة احتمال إعادة الاحتلال. قائد حركة «فتح» في الضفة الغربية، **مروان البرغوثي**، تحدث عن ذلك صراحة فقال: «هناك تحسب من احتمال إعادة احتلال مدننا. ولكننا اليوم ليس كما كنا في سنة **١٩٦٧** في حينه لم نكن نحن الحاكمين في وطننا، واليوم نحن هنا. لن نستطيع أن نخوض حربا عسكرية طويلة مع اسرائيل . فنحن نعرف حدودنا وامكانياتنا . لكن من الواضح أنه في حالة دخول ١٠٠٠ جندي إسرائيلي إلى رام الله، لن يخرجوا سالمين».

وأكد البرغوثي أن السلطة الوطنية أعلنت حالة طوارئ وان الاجواء في الأراضي الفلسطينية هي أجواء ما قبل الحرب. ويعتبرون قرارات حكومة **نتنياهو** بعد **عملية القدس** . بمثابة اعلان حرب. وأصبح أهالي المدن الفلسطينية يتعاملون بتقدير واضح مع رجال الشرطة الفلسطينية، فيحضرون لهم الطعام والشاي والحلوى في الليل، عند نقاط الحراسة والحواجز . تماما كما يفعل المستوطنون اليهود مع جنود جيش الاحتلال.. وكما يفعل المواطنون عموما في فترات الحرب: «الحصار الثقيل والعقوبات الأخرى أعادتنا إلى وضعية الاحتلال. ولأننا نرفض الاحتلال، سنقاوم. **العملية في سوق محنية يهودا مجرد حجة يتذرع بها نتنياهو ليقضي على منجزات عملية السلام المتواضعة، مع أنه يعرف تماما أنه لا علاقة لنا بها.** يستعملنا كرهائن. وعلينا أن نثبت له أن حساباته خاطئة».

والصحيح أن هناك وزيرين، على الأقل، في حكومة **نتنياهو** بخلاف ما يقوله البرغوثي وهما وزير الدفاع **اسحاق مردخاي**، ووزير الخارجية، **دافيد ليفي** . أنهما غير مقتنعين بأن **عرفات** سيعود بالنفع على البلاد وشعبها: «في هذه الحالة نصل إلى أمرين ، كلاهما مر، إما **صدام شامل يوقع الضحايا من الطرفين ويهدم الأمل بالسلام ويعيدنا إلى ايام الانتفاضة وإما ركوع عرفات وتحويله إلى انطون لحد**، وعندها سيسقط الفلسطينيون ، ولن يكون سلام حقيقي».

ويضيف **مردخاي وليفي** «ان عرفات داهية سياسية. ويجري كل حسابات الربح والخسارة. وخبرته في هذا المضمار غنية وكبيرة . أنه يعرف مدى قوته. وعندما نقول له أنه لا تقوم بتحطيم البنية التحتية للارهاب، يدرك أننا ، عمليا، نعترف له بأنه قادر على القيام بهذه المهمة التي لا يستطيع الجيش الاسرائيلي نفسه القيام بها. لذلك، يقايضنا عليها. فمقابل أي شئ يعطي لنا البنية التحتية للإرهاب. ومن الجهة الأخرى يقايض «**حماس**»، «**والجهاد**» وغيرهما : اسرائيل تضغط لتصفيتكم . وأنا لا أريد ذلك. فتعالوا نتعاون على طريق الحكمة والسلام. والرابح بالتالي هو التاجر الشاطر. فلماذا لا نكون نحن، اسرائيل، التاجر الشاطر، ؟ لماذا لا نعطي عرفات ، حالا ، الميناء والمطار والمعبر الآمن ونطلق سراح الف سجين فلسطيني مقابل تعاون امني حقيقي بيننا يفضي إلى وقف العمليات الانتحارية؟».

والوزيران مردخاي وليفي ليسا الوحيدين اللذين يفكران بهذه الطريقة. هناك تيار قوى ايضا داخل المؤسسة العسكرية وفي صفوف المخابرات يفكر بالطريقة نفسها، وليس فقط من بين القوى التي شاركت في إعداد اتفاقات أوسلو . مع العلم بأن الاتفاقات التفصيلية صيغت بمفاوضات مباشرة شارك فيها بالاساس قادة الجيش الاسرائيلي (في مرحلة معينة فاوض باسم اسرائيل رئيس الأركان الحالي **أمنون شاحاك**).

ولكن **نتنياهو** يحاول استبعاد العسكريين بحجة« الحد من تأثيرهم على القيادة السياسية» . ويحاول ايجاد بدائل عنهم من داخل الجيش، بقادة مقربين له فكريا . في هذا الاطار تمت إقالة **الجنرال اورن شاحور** ، مثلا من ادارة المفاوضات مع الفلسطينيين بدعوى اجتماع سري عقده مع زعيم المعارضة **شمعون بيريز** (٣٠ أكتوبر ١٩٩٦). في حينه عرض على **شاحور** ان يبقى في الجيش، ولكنه رفض . وقال إنه يريد التحرر السريع من الخدمة العسكرية حتى يستطيع التفوه بما لا يقدر على قوله زملاؤه الجنرالات. وقد خرج مؤخرا بتصريحات حادة ضد **نتنياهو** وسياسته: «إنه رئيس حكومة الواقع الوهمي» ، قال وأضاف: نتنياهو **يشكل خطرا على أمن دولة إسرائيل وسكانها فهو من جهة يهدم عملية السلام ويضاعف الاخطار الأمنية ومن جهة ثانية يضعف المؤسسة الأمنية وحصانة الجيش** . وبدلا من أن يصغي إلى تقديراتنا المهنية كعسكريين يلاحقنا ويشوه حقيقتنا. فاذا استمر هذا الوضع سنجد أنفسنا ، في وقت قريب، نسأل: لماذا تدهورنا إلى هذا الوضع».

وحذر **شاحور** من الطعن بالثقة ما بين قيادة الجيش والقيادة السياسية . واتهم **نتنياهو** بقيادة هذا الاتجاه بسبب مرض الملاحقة (برنويزم) الذي يصيبه ، من قيادة الجيش والمخابرات. ويطلق اليد للمستوطنين لمهاجمة قادة بارزين في الجيش ، مثل الجنرال **عوزي ديان** ومثل قائد المخابرات العامة، **عامي ايلون**.

إن هذا الخلاف بين نتنياهو وأكثرية وزرائه من جهة **وبين مردخاي وليفي من جهة ثانية ، يعوقان فكرة الحرب على الفلسطينيين ويبقيان على عملية المماحكات المعروفة بالتاريخ الاسرائيلي بسياسة «اللاحرب واللاسلم»**. وان كانت عملية القدس الانتحارية قد رجحت كفة أفكار نتنياهو، فان مقاومة هذه الافكار ما زالت تمنع تطبيقها. والسؤال: **إلى متى؟ وأية تطورات متوقعة الآن وكيف ستؤثر على هذا السيناريو؟**



حنا عميرة

** بينما تستعد دولة قطر لاستضافة الحكومة الاسرائيلية ورجال الأعمال الاسرائيليين في المؤتمر **الاقتصادي** الرابع، الذي من المقرر أن يعقد في شهر تشرين ثاني القادم في **الدوحة**، **أعلن في اسرائيل عن اضافة اسم قطر إلى قائمة الدول العربية، التي يحظر على الفلسطينيين المقيمين فيها زيارة الضفة والقطاع.**

لقد جاء هذا الاعلان، الذي يحمل مفارقة عجيبة ذات مغزى على المستويين السياسي والانساني، قبيل الاعلان عن سياسة العقوبات الجماعية الاسرائيلية، التي اعقبت حادث التفجير الانتحاري في سوق « **محانية يهودا** ». في القدس الغربية في الثلاثين من شهر تموز الماضي. وبالطبع فقد أغلقت الحدود والمعابر بعد هذه العملية. **والغيت جميع الزيارات الصيفية للفلسطينيين الراغبين في زيارة اقاربهم في المناطق الفلسطينية**، وذلك بعد أن كانت سياسة العقوبات الاسرائيلية غير المعلنة قد أدت قبل ذلك، إلى تقليصها بنسبة ٨٠٪ خلال العامين الماضي والحالي، بحجة أن السلطة الفلسطينية، لم تتم بطرد **٣٥ ألف** زائر فلسطيني،قدموا الأعوام الماضية وبقوا يقيمون في البلاد. **

حان الوقت لدور عربي يستعيد التوازن المفقود في التعامل مع نتنياهو

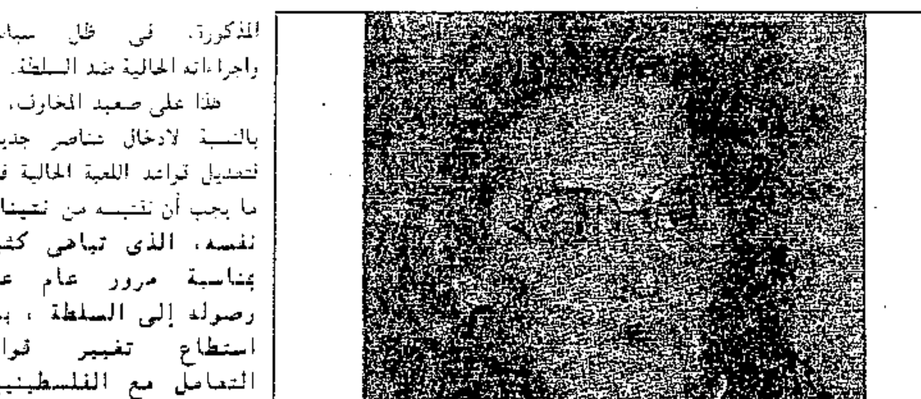
هذا هو احد الأمثلة غير الأمنية، عن أسلوب التعامل الاسرائيلي مع الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، وعن طبيعة المهام المطلوبة من هذه السلطة. أما على صعيد الأمثلة الأمنية، فان قائمة المطالب الأخيرة لحكومة نتنياهو، من السلطة الوطنية بعد حادث **محانيه يهودا** هي طويلة جدا وتتضمن **تسليم قوائم طويلة من المطلوبين، ومن بينهم افراد وقادة في الشرطة الفلسطينية وشن حملات الاعتقال الجماعية، وضرب البنية التحتية لمن تصنفها بمنظمات الارهاب، ومصادرة ما تسميه بالأسلحة غير المرخصة، ووقف ما تسميه بالتحريض الاعلامي الرسمي لاذاعة وتلفزيون فلسطين، ومنع المسيرات الاحتجاجية ضد اسرائيل داخل مناطق السلطة وغيرها.**

نتنياهو

ولم تكتف الحكومة الاسرائيلية بتقديم هذه المطالب، وانما قامت فورا بفرض سلسلة من العقوبات الرادعة، للضغط على السلطة الوطنية لتقوم بالتنفيذ. **شملت فرض الحصار الشامل واغلاق الحدود والمعابر في وجه الاشخاص والبضائع والغذاء والدواء،** وحملات الاعتقال الجماعي وهدم البيوت وتوسيع سياسة المصادرات والاستيطان، ووقف التحويلات المالية للسلطة من مستحقات الضرائب والرسوم الأخرى، ورفعت درجة الاستعداد العسكري لاقتحام مناطق السلطة، واشترطت استئناف المفاوضات والاتصالات السياسية والمدنية مع السلطة باستجابتها لهذه الاشتراطات، وقررت وضع السلطة في «اختبار أمني» وفق نتائجه يتم التعامل معها.

وقد عقب الرئيس عرفات على هذه العقوبات، التي ترتقي لمستوى اعلان الحرب ضد شعب بأكمله، بقوله انهم يريدون دفعنا إلى حرب أهلية، وتحويلنا إلى سلطة لحدية!! ونحن نرفض ذلك». وأكدت السلطة الوطنية بهذا الصدد، ان التعاون الأمني مع اسرائيل، يأتي في سياق الاتفاقات المعقودة وضمن العملية السياسية ومدى تقدمها وليس بديلا عنها أو شرطا لها. وكان من الطبيعي أن تتخذ **السلطة الوطنية الفلسطينية** هذا الموقف، لأنه ليس من المعقول أن تقبل بدفعها إلى مواقف انتحارية، تعرض مكانتها ومستقبلها إلى اخطار جدية، وتؤدي إلى عزلها واضعافها لتسهيل ممارسة الضغوط عليها واخضاعها.

وينبغي الاشارة هنا إلى أن هذه السياسة، تجاه الشعب الفلسطيني وسلطته الوطنية، ليست جديدة فهي قد مورست في الماضي وفي عهد الحكومة السابقة **لحزب العمل**، لكن ما يميزها الان هو رغبة اصحابها **في الاطاحة بعملية السلام** واستعدادهم للتنكر لجميع الالتزامات السابقة حتى الاقتصادية منها من أجل خدمة هدفهم.



أولبرايت

وفي مواجهة هذه السياسة المعادية لأسس عملية السلام، والتي اتخذت من حادث محانيه يهودا ذريعة للتعبير عن نفسها بصورة أكثر حدة وعنفا، توجهت السلطة الوطنية بنداءات إلى الدول العربية، ودول العالم وخاصة الولايات المتحدة للتدخل من أجل نزع فتيل الازمة.

وبالفعل فقد بذلت جهود ووساطات **مصرية وأردنية** على الصعيد الدبلوماسي، ولكنها لم تحقق نجاحا، لأن الدبلوماسية على ما يبدو لا تتوافق مع طبيعة حكومة **نتنياهو** .وبعدها وفي اثنائها جاءت مهمة المبعوث الأمريكي **دنيس روس** . التي انتهت بتمديد فترة «**الاختبار الامني**» للسلطة الفلسطينية لمدة غير محددة، وإلى أن تقرر وزيرة الخارجية الأمريكية **مادلين أولبرايت**.القدوم إلى المنطقة بمبادرة جديدة، ولا أحد يعلم متى سيتم هذا الحدث السعيد!! وتجدر الملاحظة هنا إلى أن روس كان قد اكتفى بدعوة الحكومة الاسرائيلية إلى رفع العقوبات المالية المفروضة على السلطة ولكن دون فائدة طبعا.

وإزاء هذه الأوضاع وما وصلت إليه، فان السؤال المطروح الان: **إلى أي مدى تستطيع حكومة نتنياهو الانفراد في وضع شروطها وسياساتها، وتضرب عرض الحائط بجميع الاعتبارات والجهود والمواقف الأخرى** !! وكيف يمكن مجابهة هذه السياسات. في الوقت المناسب وقبل أن تستفحل نتائجها باتجاه رسم أمر واقع جديد في المنطقة!!

إن طرح هذه الأسئلة بهذا الشكل ينطوي على مخاوف معينة .كما أنه يؤكد أهمية ادخال عناصر جديدة لا تزال غير فاعلة حتى الان لتعديل منهج التعامل مع **نتنياهو** .وفي صلب هذه العناصر التضامن العربي، القائم على خطة سياسية واضحة وعلى خطوات عملية محددة.

. أما بالنسبة للمخاوف فقد عبر عنها **الرئيس مبارك** . عندما تحدث عن الخطورة الكامنة في اضعاف مكانة السلطة الوطنية الفلسطينية وموقف الرئيس **عرفات** ، وقال«ان هذا امر في غاية الخطورة سواء تفهم البعض ذلك أم لا، والذين لا يعتقدون بخطورة ذلك دعهم ينتظرون وسوف يرون.

ولعل ما يستدعي التفكير جديا بما آلت إليه الأمور، تعليقات بعض الرسميين والمحللين الاسرائيليين، عن **احتمالات انهيار السلطة الفلسطينية** ،واعادة الادارة المدنية الاسرائيلية، وعن اسئلة باتوا يطرحونها عن مستقبل هذه السلطة،وعن الخطوات الاسرائيلية الرسمية وتأثيرها عليها وعلى مستقبل عملية السلام بمجملها.

وحتى قبل عملية التفجير في سوق**محانيه يهودا** ،فقد طرح هذا الموضوع على شكل سؤال وجهه رئيس المخابرات الاسرائيلية **عامي ايلون** ،حول ما هو الأفضل لاسرائيل سلطة وطنية قوية أو ضعيفة! وجاءت الاجابة من **نتنياهو** نفسه، ولكن بعد العملية المذكورة عندما قال: «نحن لا نريد اضعاف عرفات كما أننا لا نريد مساعدته أيضا!! ولم يفسر نتنياهو كيف يمكن المحافظة على التوازن في المعادلة المذكورة، في ظل سياسته واجراءاته الحالية ضد السلطة.

هذا على صعيد المخاوف، أما بالنسبة لادخال عناصر جديدة، لتعديل قواعد اللعبة الحالية فهذا ما يجب أن نتعلمه من **نتنياهو** نفسه، **الذي تباهى كثيرا بمناسبة مرور عام على وصوله إلى السلطة ، بانه استطاع تغيير قواعد التعامل مع الفلسطينيين، من خلال اتخاذ خطوات رادعة وممارسة الضغوط لاجبارهم على تقديم التنازلات** . التي يجب الا تقتصر ،حسب وجهة نظره على **اسرائيل** لوحدها وهذا ما وصفه بمبدأ التبادلية أو المعاملة بالمثل.وفي هذا المجال تحدثت وسائل الاعلام الاسرائيلية، بأن **نتنياهو** قدم **إلى الملك حسين** خلال لقائهما الأخير في العقبة، جدولا بقائمة مطالبه من السلطة الفلسطينية، يقابله جدول آخر بالتسهيلات التي يمكن ادخالها على الحصار ،وعلى العقوبات المفروضة على الفلسطينيين ، في حالة استجابتهم للشروط الامنية الاسرائيلية ، أي خطوة مقابل خطوة وحسب جدول معد سلفا!!

لذلك فان اتقان اللعبة السياسية الجارية، وادخال عناصر جديدة عليها، يتطلب اللعب احيانا بأدوات الطرف الآخر، وهناك الكثير مما تستطيع أن تفعله الدول العربية في هذا المجال بعد أن اتضح **بشكل جلي، ان اتباع اسلوب الجهود الدبلوماسية الهادئة، قد وصل إلى طريق مسدود**، ولم يعد هناك فائدة عملية، من الاستمرار بهذا الاسلوب في مواجهة حكومة تستخدم مختلف صنوف الضغط والاكراه لتنفيذ اهدافها.

وهذا يعني أن الوقت قد حان، لاستخدام العرب لقواعد اخرى، تعدل أسلوب التعامل مع حكومة **نتنياهو** كما فعلت هذه الحكومة بالضبط مع الجانب الفلسطيني،ويمكن البدء **باتفاق الدول العربية على صيغة واضحة ومفصلة، تربط بين معدل التقدم في المفاوضات، وعلى مختلف المسارات التفاوضية ،وبين علاقات اسرائيل مع العالم العربي**،وعدم تحويل التطبيع إلى هرولة غير محسوبة ،وإلى جائزة مجانية ،تقدم لرئيس الوزراء الاسرائيلي، بدون مطالبته بتنفيذ الاستحقاقات المترتبة عليه، وبالتالي عدم مكافأته وتشجيعه على الاستمرار في سياسة ،التوسع والاستيطان **وتهويد القدس** ومواصلة احتلاله للأراضي العربية.

ليس المقصود بهذا الكلام الاتفاق على مبدأ عام، وإنما **تحديد آليات واضحة وملزمة لربط التطبيع بالانسحاب من الأراضي العربية** ،وعدم ترك عملية التطبيع شأنا خاصا لكل دولة عربية على حدة. وهذا يتطلب **تحويل** قضية العلاقات مع اسرائيل، إلى قضية سياسية تفاوضية ترتبط بموضوعات القدس والاستيطان واللاجئين واطلاق سراح الأسرى والجلاء عن الأراضي العربية.

ولكن نقطة الانطلاق في هذا المجال. في الاتفاق **على موقف عربي موحد، لمقاطعة قمة قطر الاقتصادية أو الغاء هذه القمة** ،ما دامت الحكومة الاسرائيلية تواصل سياستها المتعارضة مع متطلبات العملية التفاوضية ومرجعيتها واهدافها.

فليس من الطبيعي أن يشارك العرب في هذه القمة الاقتصادية ، في الوقت الذي يؤدي الحصار المفروض على الضفة والقطاع، إلى خسائر مالية عالية جدا تقدر بحوالي ١١ مليون دولار يوميا .وهذا المبلغ يفوق ما تقدمه جميع الدول المانحة .من مساعدات إلى السلطة الفلسطينية! وليس من الطبيعي المشاركة في هذه القمة، في الوقت الذي حال الحصار الاسرائيلي، دون مشاركة أكثر من ٢٠ شركة فلسطينية في معرض عمان الدولي التجاري، الذي عقد في منتصف شهر آب في العاصمة الاردنية .وفي الوقت الذي أجبر الحصار الاسرائيلي السلطة الفلسطينية على الغاء مؤتمر دولي للاستثمار كان مقررا عقده في غزة .وفي الوقت الذي تجاوز معدل البطالة بين الفلسطينيين الخط الأحمر .وفي الوقت الذي أعلنت اسرائيل عن اقامة حوالي ٧٧٠٠ **وحدة سكنية** جديدة في المستوطنات .وفي الوقت الذي تواصل حملتها لنسف البيوت العربية والتي وصل عددها إلى ٣٠ منزلا في الشهر الاخير لوحده والقائمة طويلة.

كما أنه لا يعقل أيضا، أن تسمح الدول العربية بحرية التبادل التجاري الاسرائيلي معها، بينما تفرض اسرائيل حصارها، على حركة التجارة والبضائع والناس في مناطق السلطة الفلسطينية. **وإذا كانت اسرائيل تريد سلاما مع الفلسطينيين بالقطارة، فان علاقاتها مع الدول العربية يجب أن تكون بالقطارة أيضا**. وإذا كانت تسعى إلى تأجيلات اضافية لاهم موضوعات السلام مع الفلسطينيين، فهذا يتطلب أن يتحول تنفيذ الاتفاقات إلى اشتراطات عربية مقابل التطبيع وهكذا..

ومثلما يبيح **نتنياهو** لنفسه، وباسم الأمن ومصالح اسرائيل الامنية، تجميد تنفيذ الاتفاقات كلما يريد، فعلى الجانب الاخر أن يبيح لنفسه الرد بنفس الاسلوب، وعلى أساس ان الوفاء بالالتزامات ليست مسؤولية طرف واحد ولا يستطيع نقضها أو التراجع عنها طرف واحد أيضا.

وإذا ما اقترنت مثل هذه الخطوات، بتحرك سياسي ودبلوماسي نشط، على مختلف الاصعدة الخارجية، وترافق مع اجراءات تحول دون نجاح العقوبات المفروضة على الشعب الفلسطيني وخاصة على الصعيد الاقتصادي، فان من شأن ذلك أن يوجه رسالة واضحة إلى الحكومة الاسرائيلية ، بأن العالم العربي موحد في مواجهة سياستها، وان تغيير قواعد اللعبة لا يمكن أن يكون حكرا على طرف دون غيره.

ان العودة للتنسيق العربي وخاصة بين دول الجوار والاتفاق على خطة تفاوضية عربية تعالج مختلف القضايا المذكورة، واستخدام أوراق القوة العربية ولاسيما الاقتصادية في دعم هذه الخطة، من شأنه أن يستعيد التضامن العربي، وان يعيد التوازن المفقود للعملية التفاوضية قبل ان يجهز عليها نتنياهو.

ولعل عقد قمة العربية بات حاجة ملحة وضرورية من أجل تحقيق هذا الهدف.



رسالة دمشق



حسين العودات

لأول مرة

وفد من فلسطيني ١٩٤٨ في دمشق

قبل بضع سنوات ، قام وفد من فلسطيني الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ بزيارة سورية لبضعة أيام ليقدم العزاء للرئيس حافظ الأسد بفقدان ابنه البكر ،وكانت زيارة خاصة وبمهمة محددة، لها طابع شخصي يتعلق بأداء واجب تجاه الرئيس الأسد ومشاركته محنته. وفي النصف الأول من شهر آب (أغسطس) زار سوريا وفد كبير من فلسطينيي الأراضي المحتلة عام ١٩٤٨ ضم حوالي(٤٠) شخصية، من مختلف الاتجاهات السياسية والاجتماعية والثقافية ، برئاسة السيد ابراهيم نمر حسين رئيس اتحاد اللجان والبلديات العربية وكان في الوفد أعضاء كنيست من حزب العمل(نواف مصالحه نائب رئيس الكنيست)ومن الحزب العربي الديمقراطي (عبد الوهاب دراوشة وطلب الصانع) ومن الاتجاه الاسلامي(الشيخ رائد صلاح رئيس الحركة الاسلامية والشيخ كمال الخطيب نائب رئيس بلدية أم الفحم .ومن المثقفين الماركسيين (سميح القاسم) ومن الليبراليين ،وعلى العموم من مختلف الاتجاهات السياسية والثقافية. ولم يكن للوفد مهمة محددة خاصة أو رسمية.

في اجتماع للوفد مع الكتاب ، تحدث باسم الشاعر **سميح القاسم** ، فقال صراحة إننا لا نمثل أحداً غير شعبنا، ولم نكلف بمهمة سياسية أو غير سياسية ، لم نأت للتفاوض ، ولكن لسنا في زيارة سياحية ، إننا نمارس حقنا في زيارة أي بلد عربي. وفي الحوار مع مثقفي وسياسيي هذا البلد،**وفي الوقت نفسه وجه اللوم لعديد من الجهات والمؤسسات العربية السياسية والثقافية التي تعاملت مع فلسطينيي الأرض المحتلة وكأنهم ارتكبوا إثما في بقائهم على أرضهم، بعد أن ثبت أن بقاءهم هو الموقف النضالي والصحيح**. وكانت هذه المواقف العربية الخاطئة هي التي حرمتهم من التواصل مع بني قومهم في كل مكان من الوطن العربي.

من الواضح أن الشاعر **سميح القاسم** كان يقصد المؤسسات السياسية والثقافية السورية، التي كانت ترفض طوال عدة عقود أي لقاء مع سكان الأرض المحتلة عام **١٩٤٨** ،وتعتبره خطأ فادحا يكاد يصل إلى درجة الخيانة العظمى . وقد وجه اللوم في نهاية الستينات إلى بعض المثقفين السوريين لالتقائهم بالصدفة مع مثقفين فلسطينيين في هذا البلد الأوروبي أو ذاك وتحاورهم معهم، كما أدين مرة الشاعر **محمود درويش** في نهاية الستينات لأنه شارك ضمن **وفد الشباب الاسرائيلي** في مهرجان الشباب في صوفيا عاصمة بلغاريا ،وحذفت أشعاره من الكتب المدرسية.

إن قدوم هذا الوفد لسورية ، ينبئ دون شك، عن موقف جديد للسياسة السورية تجاه **فلسطينيي ١٩٤٨**، وربما يشير إلى تكتيك جديد للصراع مع اسرائيل لأن قبول زيارة مثل هذا الوفد، ومشاركة جميع الفئات السياسية والاجتماعية والثقافية فيه، من الماركسيين إلى التجمعات الاسلامية بما يعبر عن تمثيل حقيقي للمليون فلسطيني الذين يعيشون هناك،**إنما هو منحى جديد للسياسة السورية، تستطيع من خلاله إيصال موقفها السياسي الحقيقي للمليون فلسطيني بطريق ممثليهم ،وكسبهم كقوة ضاغطة في صراعها مع إسرائيل** ،وخاصة لدى استئناف المحادثات (إن حصل ذلك يوما)، وإزالة أية أفكار خاطئة عن الموقف السوري من **اتفاقية أوسلو** أو من السلطة الفلسطينية أو من الفلسطينيين أو حتى من مزاعم اسرائيل المتعددة واتهاماتها التي لا حدود لها. ويبدو أن السياسة السورية ، تحاول كسب مصادر قوة جديدة بعد التهاون العربي الرسمي بل والتهافت وتجاهل مجريات الصراع العربي الاسرائيلي.

خرج الوفد مرتاحا بل سعيدا بعد مقابلته وزير الخارجية السورية **فاروق الشرع** ،ويبدو أنه تعرف أكثر فأكثر على الموقف


الشرع


الأسد


سميح القاسم

السوري، مما جعل أعضاء الوفد يصفون المقابلة بأنها (رائعة والكلمة من تصريحاتهم) كما جعلهم يعلنون أكثر من مرة أنهم **مع الموقف السوري المعلن والرسمي بدون تحفظ** ،وجددوا موقفهم بضرورة الانسحاب من الأراضي السورية واللبنانية والفلسطينية المحتلة وأن لاسلام مع احتلال الأرض، ولم يجدوا شائبة في السياسة السورية. وكرروا تمسكها في خطاباتهم وندواتهم بأنها تعبر عن موقف عقلاني وثوري وحضاري.**وفي الخلاصة من الواضح أن السياسة السورية كسبت أنصارا حقيقيين ومقتنعين بمواقفها داخل إسرائيل،وهذا ما يدعم موقفها من قوى جديدة لايستهان بها.**

تحدث الرئيس **الأسد** لأعضاء الوفد خلال استقباله لهم عن السياسة السورية، والمواقف السورية القديمة والجديدة من الصراع العربي الاسرائيلي-ومن المحادثات منذ **مدريد** حتى الآن. وأكد على ربط سورية أي تقدم على المسار السوري بالتقدم على مسار المحادثات مع الفلسطينيين **(كان ممكنا أن نتقدم بسرعة على مسارنا وأن يتحقق السلام لكننا أخذنا بعين الاعتبار أن اخواننا الفلسطينيين لهم وضعهم الخاص وتمسكنا بأن يكون السلام شاملا، واننا لا نتقدم إلا بقدر ما يتقدم الأخوة الفلسطينيون ويصلون للمرحلة الأولى)**وأشار إلى أن موقف حكومة **الليكود** بزعامة **شامير** كاد أن يفشل المبادرة، إلا أن **حزب العمل** جاءا بنفس جديد كون لدينا الانطباع بأنهم يريدون السلام،وأكد الرئيس **الأسد** مجددا أن **حكومة رابين ومن بعده بيرس وافقت على إعادة الجولان** ، ولكن خلافات أساسية حول السلام، والأمن وغيرها، قد تنتقص من الكرامة والحقوق. هي التي حالت دون الاتفاق. أما حكومة **الليكود** الحالية فكانت عكس حكومة **العمل** لا تريد السلام، ورئيسها يدلي بتصريحات غريبة عجيبة، ويرفض قبول ما وصلت إليه المباحثات ،وبالتالي يرفض مبدأ السلام كله .كما أكد التزام **سورية** عملية السلام العادل والشامل، وجرى حوار طويل بين الرئيس **الأسد** وأعضاء الوفد حول الوضع في المنطقة.

هيأ المضيفون السوريون للوفد برامج هامة، لم تخل من المضامين السياسية والثقافية ، فضلا عن فعالياتها السياحية . فقد زار الوفد مقبرة الشهداء ووضع إكليلا وكتب كلمة ،وأقيم احتفال خطابي كبير للوفد بمخيم اليرموك للاجئين الفلسطينيين تحدث فيه عدد كبير منهم. كما زار الوفد أرض معركة ميسلون التي جرت لدى الاحتلال الفرنسي لسورية وضريح **يوسف العظمة وضريح صلاح الدين الأيوبي** وزار ضريح **سلطان الأطرش** قائد الثورة السورية والنصب التذكاري لشهداء المزرعة، وضريح **باسل الأسد** في القرادحة،وقام ببعض الزيارات السياحية والاثرية منها زيارة مدينة بصرى الشام الأثرية والمعالم الاثرية والتاريخية في دمشق، وعقد ندوات حوار مع الكتاب والفنانين، وأقيمت ندوة شعرية للشاعر **سميح القاسم** في مكتبة الأسد. واهتمت وسائل الاعلام السورية المقروءة والمسموعة والمرئية بالوفد. ولم تخل هذه الوسائل في أي يوم من مقابلات أو تصريحات أو حوار مع أعضاء الوفد. فضلا عن متابعة نشاطهم وتحركاتهم.

ومن جهته كان راديو اسرائيل الناطق بالعربية يبث رسالة يومية عن نشاطات الوفد، ويحاول أن يشير أن للزيارة أسبابا أخرى ، ويعبر عن رضى الحكومة الاسرائيلية عن هذه الزيارة . التي باركها رئيس الدولة **وايزمن** ،مع أنه من الواضح أن الأمر ليس كذلك، وأن الاعداد لها (كما علمنا من بعض المطلعين) بدأ قبل بضعة أشهر ، وقامت بعض الشخصيات السورية في الأرض المحتلة بدور الوسيط حتى **تمت** هذه الزيارة ،دون رغبة اسرائيلية أو دور اسرائيلي، **وهي تعبر فقط عن رغبة سورية ورغبة مماثلة لدى فلسطينيي ١٩٤٨** ،**وانتقدت الصحف الاسرائيلية ووسائل الاعلام وبعض السياسيين مواقف وأقوال أعضاء الوفد، وتأييدهم المطلق للموقف السوري** ،ونسيان بعضهم أنهم من(عرب اسرائيل) ،ثم على هامش الزيارة ، نقلت بعض المواقف، حيث نقل النائب **نواف مصالحة** وهو نائب رئيس الكنيست **وعضو بحزب العمل الاسرائيلي**، مضمون رسالة شفهية (حسبما صرح) من **يهود باراك** رئيس حزب العمل للرئيس **الأسد** ، تضمنت أن باراك يتبنى سياسة **اسحق رابين** بدون تحفظ ،ونقل بعض أعضاء الوفد آراء تجمعات سياسية اسرائيلية **كحركة** ميرتس وغيرها، دون أن تأخذ الطابع الرسمي، وقد أشار بعض أعضاء الوفد أنهم سينقلون الموقف السوري (ولو بشكل غير رسمي) على حقيقته إلى الاحزاب الاسرائيلية ، التي هم أعضاء فيها، أو التي لهم معها فترات اتصال.

بقي أن نشير إلى سعادة السوريين بزيارة الوفد، سعادتهم لرؤية **فلسطينيي ١٩٤٨** . الذين يعيشون في ظل السلطة الاسرائيلية ،والذين تحملوا المصاعب والظلم والعسف، ودهشتهم من أن هؤلاء لهم المواقف السياسية نفسها وأنهم مثلهم يعادون الاحتلال والصهيونية ويطالبون بتحرير الأرض العربية المحتلة. حقا إن السوريين كانوا يعرفون هذه المواقف ويسمعون عنها، إلا أنهم- هذه المرة- سمعوها من أهلها بشحمهم ولحمهم وعلى ألسنتهم. ومن مختلف فئاتهم ودون خوف أو وجل.



هل ينجح حوار الحكومة والمعارضة في الأردن ويشارك الجميع في الانتخابات؟!

رسالة عمان

صلاح يوسف

حين أعلنت جماعة الاخوان المسلمين في أواسط يوليو الماضي مقاطعتها للانتخابات، أردفت إعلانها المذكور بمطالبة الحكومة بفتح باب الحوار معها، إذا كانت الحكومة تريد من الجماعة العودة عن قرار المقاطعة.

ولكن قبل أن تستجيب الحكومة لدعوة الاخوان بفتح باب الحوار، كانت التطورات قد بدأت تتسارع على ساحة العمل السياسي في البلاد، وبدا قرار المقاطعة الذي اتخذته الجماعة يفعل فعله في الحياة السياسية والحزبية.



الملك حسين

وكان من الطبيعي أن تتبع جبهة العمل الإسلامي، وهي الذراع السياسي للإخوان المسلمين، في اتخاذ قرار مماثل بمقاطعة الانتخابات. ولاتخاذ هذه الخطوة كان لابد من اجتماع مجلس الشورى في الجبهة. فانعقد المجلس بعد أيام من قرار المقاطعة الذي اتخذه الاخوان، ولكن لوحظ أن عدداً من أبرز قيادات الجبهة لم يكن موافقاً على القرار ومن بينهم **الدكتور اسحق فرحان** الأمين العام للجبهة، والشيخ **حمزه منصور** الناطق الرسمي باسم كتلة جبهة العمل الاسلامي في مجلس النواب الاردني، والدكتور **محمد عويضة**، أمين سر جبهة العمل، **والدكتور بسام العموش**، نائب الجبهة في البرلمان وآخرون.

وقدم هؤلاء استقالاتهم من الجبهة. غير أن التطورات التالية، وبخاصة ما يتعلق بموضوع الحوار بين الحكومة والاحزاب الأخرى التي تبعت الاخوان في مقاطعتها الانتخابات، أرجأ البت في هذه الاستقالات.

فبعد أيام قليلة من قرار الاخوان، وحتى قبل اتخاذ جبهة العمل الاسلامي، قرارها الخاص بالمقاطعة كانت أربعة أحزاب أردنية تتخذ قرارات مماثلة بمقاطعة الانتخابات، وهي **حزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) اليساري وحزب العمل القومي، والجبهة الدستورية الاردنية وحزب الانصار الاردني.**

مشاركة مشروطة

وتلا ذلك تطور لا يقل دراماتيكية حين أعلنت ستة أحزاب أخرى معارضة أنها ستقاطع الانتخابات، إلا إذا تحققت شروطها التسعة التي أعلنتها الأحزاب المذكورة في مؤتمر صحفي، وهي شروط تتقاطع مع شروط الاخوان السابقة. والاحزاب هي **الحزب الشيوعي الأردني وحزب الوحدة الشعبية الديمقراطي الاردني وجبهة العمل القومي (حق) وحزب البعث العربي الاشتراكي** الموالي للعراق وحزب الشعب التقدمي المقرب من دمشق، **وحزب الأرض العربية**. أما الشروط التسعة فهي: إشراف القضاء على الانتخابات، وتشكيل لجنة وطنية من الاحزاب والسلطة التنفيذية للبحث في ترتيبات الانتخابات، وتجميد العمل في قانون المطبوعات والنشر، وضمان حياد الحكومة تجاه العملية الانتخابية، ووقف كافة مظاهر التطبيع الرسمي مع العدو الصهيوني، وضمان حق الأحزاب في الاستخدام المتساوي لأجهزة الاعلام، وفتح حوار وطني عام حول مشروع قانون عصري ديمقراطي للانتخابات، ووقف كل أشكال التعدي على الحريات العامة والتعامل مع الأحزاب كمؤسسات وطنية، وأخيرا تمكين المواطنين من المشاركة السهلة في الانتخابات، وبالتسجيل والنقل والاقتراع.

وبذلك لم يبق خارج ساحة أحزاب المعارضة سوى حزبي المستقبل والحزب **الديمقراطي الوحدوي اليساري**، واللذين بقيا خارج إطار لجنة التنسيق بين

حزبي المستقبل والحزب الديمقراطي الوحدوي اليساري، واللذين بقيا خارج إطار لجنة التنسيق بين أحزاب المعارضة، والتي تضم الاحزاب المعارضة الأحد عشر السابقة.

وكان موقف الحزبين، اللذين خاضا حوارات فيما بينهما بهدف تحقيق الوحدة الاندماجية، هو أن **الدوافع التي جعلت بعض أحزاب المعارضة تقاطع الانتخابات حقيقية، وأن الحكومة لا تظهر القدر الكافي من الاحترام للديمقراطية ولحرية التعبير وللاحزاب المعارضة**. غير أنها رأت أن هذا ليس مبررا لمقاطعة الانتخابات، بل إنه يؤكد الحاجة إلى حوار وطني بين الحكومة وأحزاب المعارضة.

وكان **الحزب الديمقراطي الوحدوي** هو المبادر إلى الالتقاء برئيس الوزراء الدكتور **عبد السلام المجالي** والطلب إليه فتح باب الحوار مع أحزاب المعارضة جميعا، وتلا الحزب اجتماعه هذا بمبادرة لوضع أسس للحوار، ثم استكمل ذلك كله بالتقدم بأفكار واقتراحات من شأنها إعادة بناء الثقة وخلق مناخ ايجابي على أبواب الانتخابات.

ويتلخص جوهر هذه الأفكار بسير عملية الحوار بين الحكومة واحزاب المعارضة في جانبين **في جانب عام يتعلق بتحسين المناخ السياسي وتعزيز الثقة بالنهج الديمقراطي، وبالتأكيد على ثوابت الميثاق الوطني**، والذي شاركت في إعداده كافة القوى والاتجاهات والفعاليات السياسية في الأردن في العام ١٩٩٠.

أما الجانب الآخر فيتعلق **بالاجراءات والخطوات التي تكفل اجراء الانتخابات في صورة حرة** ونزيهة ودعا الحزب على لسان أمينه العام **موسى المعايطة إلى الخروج** من الانتهابية والمحاكمة على النوايا بالتفاهم على سلسلة الاجراءات الملموسة الخاصة بالعملية الانتخابية.

لكن خارطة المواقف السياسية من الانتخابات بين أحزاب المعارضة لم تثبت على حال منذ اتخذ الاخوان قرارهم، فقد حرك القرار أحزاب المعارضة كما رأينا، كما انه حرك الحكومة التي لم تهمل دعوات الحوار مع هذه الاحزاب كليا. غير أنها، وبخاصة في الأسابيع الأولى لقرار المقاطعة، لم تتخذ أي خطوة عملية في اتجاه الحوار، وهو ما أعطى أحزاب المعارضة الانطباع بأنها -أي الحكومة- غير جادة في الاستجابة إلى دعوات الحوار التي اطلقتها تلك الاحزاب.

وقد جعل هذا السلوك من جانب الحكومة بعض الأحزاب تغير في مواقفها ما أدى إلى تغير في خارطة التجمعات الحزبية. **فقد فوجئت الأوساط الحزبية يوماً بحزب المستقبل يعلن على لسان أمينه العام السيد سليمان عرار مقاطعته للانتخابات وذلك بسبب عدم جدية الحكومة في فتح حوار مع الاحزاب المعارضة**، وانتقال الحزب بذلك من موقف متأن إلى جانب **الحزب الديمقراطي الوحدوي**، إلى موقف قاطع في معارضته للمشاركة في الانتخابات تاركاً الحزب الديمقراطي الوحدوي وحيداً في موقفه الوسطي الذي يدعو إلى حوار عقلاني بين الحكومة والمعارضة وهو حوار يشمل جميع الاحزاب السياسية، وتاركاً في الوقت نفسه علامات استفهام حول وحدة الحزبين الاندماجية، التي كان الحزبان قد اقتربا من تحقيقها.

وبعد أيام انضمت **جبهة العمل القومي** إلى الأحزاب المقاطعة تاركة الاحزاب الستة التي أطلق عليها في الصحافة اسم أحزاب المشاركة المشروطة. أما الاسباب التي برر بها السيد **محمد الزعبي**، الأمين العام للجبهة انضمامه إلى الأحزاب المقاطعة فهي نفسها تقريبا التي قدمها السيد سليمان عرار أمين عام حزب المستقبل كذريعة للمقاطعة.

وبذلك **أصبحت خارطة المقاطعة تضم ستة أحزاب إلى جانب جبهة العمل الاسلامي، والاخوان المسلمين، وخمسة تمثل أحزاب المشاركة المشروطة** فيما وقف **الحزب الديمقراطي** وحيدا في دعوته إلى الحوار بين الحكومة وأحزاب المعارضة مع تمسكه بموقفه بعدم مقاطعة الانتخابات.

وضوح حكومي

على الجانب الحكومي، كانت الأمور أكثر وضوحاً، فقد واجهت الحكومة قرار المقاطعة من جانب الاخوان في البداية بقولها إن الانتخابات ستجرى في موعدها سواء شارك الاخوان، ومعهم أحزاب المقاطعة أم لم يشاركوا. وخلال **أيام كان مجلس الوزراء يتخذ قراراً بتحديد يوم الرابع من نوفمبر المقبل موعداً لإجراء الانتخابات، وتحديد يوم ٢٠ أكتوبر موعداً لبدء الترشيح والدعاية الانتخابية**.

وببطء بدا متعمدا، أعلنت الحكومة استعدادها لفتح حوار مع احزاب المعارضة، لكنها رفضت أي شروط مسبقة لهذا الحوار.

لكن هذا الحوار لم يتم لأن رئيس الوزراء الدكتور عبد السلام **المجالي** غادر عمان بعيد إعلانه الموافقة على الحوار، **وهو ما جعل أحزاب المعارضة تتهم الحكومة بعدم الجدية في قبولها الحوار**.

وخلال ذلك بدأت الخلافات تدب بين احزاب المعارضة، فقد نشأ خلاف بين **أحزاب المقاطعة وأحزاب المشاركة المشروطة** حول الانتخابات حيث **أعلنت الأخيرة أن موقفها لا يعني المشاركة لكنه لا يعني المقاطعة**، وأن الوقت ما زال مبكراً على اتخاذ موقف محدد من الانتخابات، وذلك بعكس أحزاب المقاطعة التي أعلنت المقاطعة، وأنها قد تعود عن هذه المقاطعة فيما لو نجح الحوار مع الحكومة.

ونشأ خلاف آخر حول من سيشارك في الحوار مع الحكومة وهل يحق لحزب مثل **الديمقراطي الوحدوي** المشاركة في الحوار رغم أنه لا يقاطع الانتخابات؟ وحين طرح **عبد المجيد الذنيبات** المراقب العام للاخوان المسلمين هذه الفكرة، رد **جميل النمري** من قادة **التجمع الديمقراطي** بأن الحوار قضية وطنية، وأنها ليست حكراً على الأحزاب المقاطعة.

وفي خضم هذا الجدل، بدأت الحكومة في إصدار اشارات أكثر صراحة حول الحوار.

وكانت الاشارة الأولى حين دعا نائب رئيس الوزراء، عبد الله المنصور، المراقب العام للاخوان المسلمين إلى فتح باب الحوار فعلاً.

وبعد ذلك بأيام، صدرت اشارة أخرى من **الملك حسين** نفسه، وذلك أثناء زيارته إلى محافظة معان الجنوبية، حيث قال «**ان باب الحوار مفتوح ولم يتوقف مع القريب والبعيد، وخصوصاً الجماعة الاسلامية التي نشأت وترعرعت في كنف الجد المؤسس الملك عبد الله بن الحسين**» وذلك في إشارة إلى الدور الذي لعبه الملك عبد الله في تأسيس الجماعة في الاردن في العام ١٩٤٦.

ولم يفت **الملك حسين** الاشارة إلى أن «هذه الجماعة حظيت بالرعاية والحماية» ولذلك «فان لنا فيها نصيب فيما وصلت إليه».

والتقطت أحزاب المعارضة الاشارة وقررت الدخول في حوار مع الحكومة حول الانتخابات فعلاً، غير أن ملاحظات مهمة برزت في هذا المجال، فقد تقرر أن تشارك أحزاب المعارضة جميعا في هذا الحوار، وهو ما جعل حزباً مثل **الوطني الدستوري**، وهو تجمع من ثمانية أحزاب وسطية موالية للحكومة اندمجت في حزب واحد، يطالب بالمشاركة في الحوار طالما أنه- أي الحوار- سيتناول قرارات وقوانين تم إنجازها مثل قانون الصوت الواحد، لأن لحزبه رأيا في هذه القضايا.

أما جماعة الاخوان المسلمين فقررت أن تخوض هي الحوار مع الحكومة، وليست جبهة العمل الاسلامي، كما يكشف شيئا من عدم ثقة الاخوان بالجبهةالتي يرفض عدد من أبرز قادتها قرار المقاطعة كما رأينا.

تصورات مختلفة

وبدأت الاحزاب جميعا في وضع تصوراتها لآليات الحوار مع الحكومة. وهي تصورات تختلف بالنسبة لاحزاب المقاطعة عنها بالنسبة لاحزاب المشاركة المشروطة، وعن تصورات **الحزب الديمقراطي الوحدوي** الذي وقف وحيداً على خارطة المعارضة.

المشكلة التي برزت ماثلة للجميع، هي مرور الوقت سريعا واقتراب موعد الانتخابات التي لم يعد يفصلنا عنها سوى شهرين، **فهل يمكن للأحزاب المعارضة تحقيق شئ ايجابي خلال هذا الوقت القصير**؟ خاصة وأن هذه الاحزاب تدخل الحوار بتصورات مختلفة مع حكومة يبدو أنها تعرف تماما ما تريد.

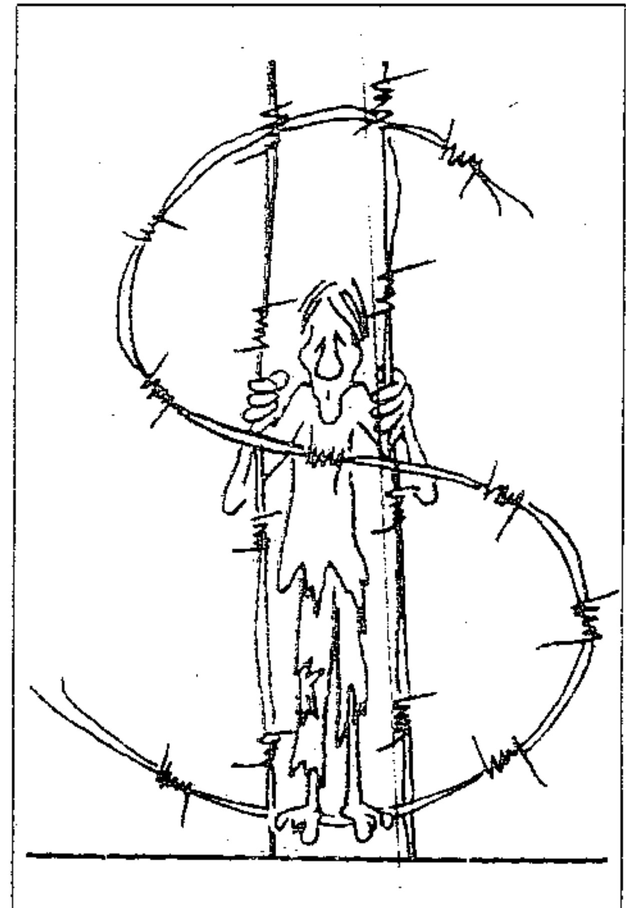


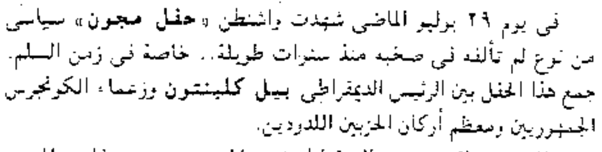
سمير كرم

القاعدة الجديدة

لسياسة الرأسمالية الأمريكية

ما يفقر العمال الأمريكيين يثرى الاقتصاد الامريكى





في يوم ٢٩ يوليو الماضي شهدت واشنطن «**حفل مجون**» سياسي من نوع لم تألفه في صخبه منذ سنوات طويلة.. خاصة في زمن السلم. جمع هذا الحفل بين الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون** وزعماء الكونجرس الجمهوريين ومعظم أركان الحزبين **اللدودين**.

قلة ضئيلة من الديمقراطيين غابت عن حفل المجون السياسي «اللاحزبي» لأنها اعتبرت ان الحزب بزعامة كلينتون قد خان كل المبادئ التي قام عليها.

وقلة ضئيلة من الجمهوريين غابت عن الحفل لأنها اعتبرت أن الزعماء الجمهوريين سمحوا لكلينتون بأن ينسب إلى نفسه الجزء الأكبر من الانتصار الذي يحتفلون به.

عن أي انتصار كان هؤلاء يتحدثون.. وما هي المبادئ التي كان القليلون من الديمقراطيين يحتجون على خيانة حزبهم لها؟.

الحفل الماجن الكبير الذي اختلط فيه الديمقراطيون والجمهوريون بلا حياء ليشربوا حتى الثمالة كؤوس الانتصار، كان احتفالا بنجاح الجانبين في **الاتفاق على خطة تحقق التوازن في الميزانية الاتحادية الأمريكية بحلول عام ٢٠٠٢**، أي أنه خلال خمس سنوات من الآن لن يكون هناك عجز في الميزانية الأمريكية وستتساوى كفة المصروفات مع كفة الايرادات لأول مرة منذ عشرات السنين.

. ما أبعد اختلاف اليوم عن البارحة.

في مثل هذا الوقت من العام الماضي كان الخلاف حول هذه الخطة -أي حول موازنة الميزانية الاتحادية- بين الرئيس الديمقراطي كلينتون والكونجرس الجمهوري قد أدى إلى «إغلاق الحكومة» الأمريكية وخلق أزمات مالية وإدارية وإنسانية.. وحتى دبلوماسية بلا عدد. وركب كل جانب منهما رأسه، واتصلت المساومات وسهر الخبراء الليالي في الكونجرس وفي الادارة لايجاد مخرج من الأزمة. ولم تنته بموافقة الكونجرس على ميزانيتهم العام الماضي الا بعد أن رضخ الجمهوريون لما تمسك به الديمقراطيون. وفي الواقع لم يكن كثيرا. فقد كان الرئيس

الديمقراطيون والجمهوريون في اتفاقهم على الميزانية تحالفوا ضد الطبقة المتوسطة والطبقة التحتية من الفقراء والمسنين

قطع ١٣٠ مليار دولار من اعتمادات الرعاية الصحية للمسنين لتوفير المال اللازم لخفض الضرائب على الأغنياء

١٦٠٠ مليار دولار للميزانية العسكرية حتى عام ٢٠٠٢ لأن الشريحة العليا من الأثرياء تستثمر في شركات الأسلحة

اضراب عمال «شركة الطرود المتحدة» يلقى الأضواء على التناقض الحاد بين ازدياد قوة الاقتصاد الأمريكي.. وتراجع أجور العمال ويعيد أجواء النضال العمالي من أجل أوضاع تقدمية

كلينتون قد سبق الجميع إلى الموافقة على معظم مطالب الجمهوريين والحق أكبر أذى الحقه رئيس أمريكي بالفقراء، والعاطلين والمسنين والأرامل والمطلقات والأقليات، لكنه أراد الاحتفاظ بحد أدنى شكلي.فقد كانت انتخابات ١٩٩٦ على الأبواب.

أما هذا العام فقد جد ما لم يكن في الحسبان.

تحسن أداء الاقتصاد الأمريكي إلى درجة سهلت كثيرا من المساومة بين الطرفين اللذين يحكمان أمريكا والأمريكيين. **تراجع اختلال ميزان المدفوعات . تراجعت نسبة التضخم. تراجع معدل البطالة . حققت الشركات والمؤسسات أرباحا لم تعرفها خلال نصف قرن. ارتفعت قيمة الأسهم في الأسواق المالية بصورة «لا يصدقها عقل».**

كان معنى هذا أن القوى العاملة الأمريكية أعطت دفعة للاقتصاد الأمريكي جعلت بالامكان التطلع إلى الخروج من أزمة العجز في الميزانية الاتحادية بطريقة أيسر وبشروط أقل ايلاما لمن يقع عليهم العبء دائما. وهم الطبقة المتوسطة والطبقات التحتية.

وهكذا انتهت حرب الميزانية الضارية التي جرت في العام الماضي إلى اتفاق في عام ١٩٩٧. وفي الحفل «اللاحزبي» (أو الحزبي المزدوج حسب التعبير الأمريكي الأدق حينما يتعانق الحزبان) قال كلينتون: «لقد رتبنا معا الأوضاع المالية للبيت الأمريكي. وقال السيناتور ترينت لوت زعيم الأغلبية الجمهورية بمجلس الشيوخ«هذه حقبة جديدة من الحرية».

وما كان يمكن أن يغيب عن حفل المجون السياسي هذا **المستفيد الأكبر من هذه الخطوة :سوق الأوراق المالية** وعلى طريقته احتفل بارتفاع مؤشرات «داوجونز» الصناعية في يوم واحد **٥٣** نقطة.. أي أن عدة مليارات من الدولارات دخلت خزائن المستثمرين الذين يملكون ملايين الأسهم بين يوم وليلة دون أن يبذلوا أي جهد.

في الواقع لم يكن أي من هذه الأطراف يحتفل بشئ سيتحقق في عام ٢٠٠٢ .. هل سمعتم عن أي مجتمع آخر يحتفل بهذه الصورة الصاخبة حكامه وأثرياؤه بموازنة الميزانية؟.

انما كانوا يحتفلون بخفض ميزانية الرعاية الصحية وميزانية المساعدة الطبية في السنة المالية ١٩٩٨ (التي تبدأ في أول أكتوبر المقبل) بمقدار ١٣٠ مليار دولار ..وفي الوقت نفسه الانعام على أغنياء أمريكا بتخفيضات ضريبية بقيمة ٩٤ مليار دولار.. بينما كان كتاب أمريكا الاقتصاديون المتخصصون يؤكدون أن أغنياء أمريكا ليسوا بحاجة إلى تخفيف عبء الضرائب عليهم، خاصة إذا كان ذلك يتم على حساب المسنين المتقاعدين الذين من أجلهم أدخل الديمقراطيون قبل ٣٢ عاما قانون الرعاية الطبية.

بعد ظهر اليوم نفسه كان ثمانمائة من

المتقاعدين المسنين من ذوى العاهات(المعاقين) من أعضاء النقابات العمالية والمهنية المختلفة يقومون بمظاهرة تدمى القلوب. فقد تحركوا جلوسا على مقاعدهم ذات العجلات نحو البيت الأبيض في اليوم نفسه الذي أعلن في صباحه اتفاق الميزانية بين البيت الأبيض والكونجرس ليعلنوا احتجاجهم على موازنة الميزانية الاتحادية على حسابهم. وظلوا في مقاعدهم ذات العجلات حتى ساعة الغروب. لحظتها اقترب موكب الرئيس المهيب في سيارته السوداء الفارهة وركب السيارات التابعة للشعبة السرية التي تقوم بمهمة حراسته قادما من الكونجرس . ولاحظ الجميع -المحتجون والمارة والشرطة السرية وغير السرية- ان موكب كلينتون لم يبطئ كالعادة لتحية من يتجمهرون عند مدخل البيت الأبيض لرؤيته. لم يبطئ حتى وهو قريب للغاية من هؤلاء المسنين المقعدين. وفي لمح البصر كان قد دخل البيت الأبيض وغاب بداخله.

لكن الصحافة القومية «الأمريكية» ظلت طوال الأسابيع التالية تعكس جو الاحتفال بانتصار الحكام على المحكومين في معركة الميزانية. واستمرت الصفحات الأولى تعكس ذلك التفسير. حالة الاقتصاد الأمريكي مكنت من تحقيق هذا الانتصار. كل التوقعات تشير إلى استمرار زيادة قوة الاقتصاد الأمريكي. لا مخاوف من التضخم.

وحينما يتحدث الرئيس ويتحدث زعماء الكونجرس ورؤساء لجانه فان الأصوات الأخرى تختفي. لم يصل صوت «**ستيفن بروتوليس**» المدير التنفيذي للمجلس القومي للمواطنين المسنين- حينما تحدث في مظاهرة احتجاج المقعدين أمام البيت الأبيض- إلى أبعد من زملائه المحتجين. لكن ما قاله كان الحقيقة بكل قتامتها وبساطتها وشجاعتها وألمها. قال: «**حينما ترى السياسيين في شهر عسل عليك فورا أن تطمئن إلى محفظتك في جيبك.. في كل مرة يعلنون أنهم توصلوا إلى حل وسط يستبد بي القلق . لقد توصلوا إلى صفقة ولا نعرف ما هي تفصيلاتها . لكنها بالتأكيد صفقة متعفنة. ولو كانت صفقة جيدة لما تسرعوا إلى هذا الحد في التوقيع عليها. لماذا لا يدعونا نقرأ ما فيها ثم يوقعونها في شهر سبتمبر؟**» (الشهر الأخير من السنة المالية الحالية).

كلينتون

ثم تساءل**بروتوليس** : «.. وإذا كانت حالة الاقتصاد الصحية تسمح بموازنة الميزانية فلماذا يوازنونها على حساب اعتمادات الرعاية الصحية؟ لقد أخذوا منها من قبل ١١٥ مليار دولار. فلماذا يواصلون العبث بها بالذات؟» ويرد على سؤاله : لأنهم من البداية لم يريدوا لنا أبدا هذه الرعاية الصحية. لأنهم عارضوها دائما يواصلون موازنة الميزانية على ظهور المسنين ويعطون ما يتوفر للأغنياء».

وتحدث مسئول نقابي آخر هو «ترم فولي» من اتحاد عمال صناعة السيارات. فقال «**هؤلاء هم القوى الشريرة نفس التي تريد خصخصة الضمان الاجتماعي.. لكننا لن ندعهم يمزقون شبكة الأمان التي تحمي المواطنين في هذا البلد**».

في اليوم التالي كان اتحاد عمال صناعة السيارات يجلب آلافا من عمالة المتقاعدين من كثير من المدن الصناعية الأمريكية إلى واشنطن للمشاركة في الاحتجاجات. أحدهم أمريكي من أصل أفريقي(أو أفروأمريكي) عمل في شركة جنرال موتورز» لمدة ٤٣ عاما، قال : هذا العام ستحقق الشركة أرباحا تزيد على ١٠ مليارات من الدولارات. وهذا العام يخفضون اعتمادات الاعانة الصحية لي ولأمثالي. ان ارباحا بهذه الضخامة تكفي لكي يحصل السياسيون على الضرائب اللازمة لو أنهم أرادوا ذلك. لكنهم يختارون دائما أن يأخذوها منا نحن».

ميشيلي نيمو رئيسة فرع الاتحاد العام للعمال الأمريكيين في فلوريدا أشارت إلى أن الذين قاوموا الاستجابة لكل ما أراده أصحاب رؤوس الأموال حققوا بعض الانتصارات السلبية في هذه الميزانية فقد نجحوا مثلا في منع نص كان يسمح لأصحاب الأعمال بأن يسجلوا العمال في شركاتهم على أنهم «متعاقدون مستقلون».. وكان من شأن هذا أن يحرم ملايين العمال من حقوق التعويض ومن معاشات التقاعد ومن اعانات البطالة ومن أشكال الحماية الاجتماعية الأخرى. لكن نيمو نبهت إلى أن «الوضع يستوجب مراقبة دقيقة حتى يحشروا هذا النص في قانون آخر. وإذا حدث هذا فانه سيفتح البوابات لفيضان جارف من أصحاب الأعمال في هذا البلد كلهم يريدون حرمان عمالهم من حقوقهم العادية».

لم يخل اتفاق موازنة الميزانية الاتحادية من بعض «التحلية» أو مساحيق التجميل. فقد تضمنت الميزانية الجديدة إضافة إعفاء ضريبي بقيمة ٥٠٠ دولار عن كل طفل انما للأسر التي يبلغ دخلها السنوي ١٠٠ الف دولار واعتماد ٢٤ مليار دولار لتوفير تأمين صحي للأطفال. لكن تبين أن هذا النص بدوره لا يغطي سوى أقل من ٥ر٢ مليون طفل من مجموع ١٠ ملايين من أطفال الفقراء الأمريكيين غير مشمولين بأي تأمين صحي من أي نوع.

وتكشف صحيفة«**عالم العمال**» الأمريكية اليسارية أن البنود الرئيسية التي احتوتها هذه الميزانية لا تختلف في شئ عن بنود البرنامج الانتخابي للحزب الجمهوري الذي وضعه قبل انتخابات الكونجرس عام ١٩٩٤ تحت عنوان«**عقد مع أمريكا**» .ومعنى هذا أن **ميزانية ١٩٩٨ هي استجابة لمصالح قطاع الأعمال وأصحاب الشركات والشريحة العليا من الأغنياء .. «وتضع العبء فوق أكتاف أولئك الذين يعيشون ظروف حياة بائسة، وتجعل حياة الأكثر فقرا بين الأمريكيين أشد تعاسة**».

في الوقت نفسه تقدم«مركز الاعلام الدفاعي» (وهو مكون في معظمه من عسكريين متقاعدين ممن يعارضون الاسراف في الانفاق العسكري) وجهة نظره في الميزانية بأن أصدر تقريرا حلل فيه النفقات العسكرية في الميزانية الاتحادية الجديدة. وأوضح أن **الرئيس والكونجرس وافقا فيها على انفاق ٦ر١ تريليون دولار (أى ١٦٠٠ مليار دولار ، أو بتعبير** آخر ٦ر١ مليون مليون دولار) على الأغراض العسكرية خلال السنوات

المالية من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٢، أى أكثر من ٣٠٠ مليار دولار فى المتوسط سنويا.

الميزانية اذن تأخذ من الفقراء والمسنين والعمال ومحدودى الدخل بكافة فئاتهم لتوفر للعسكريين ميزانية بهذه الضخامة فى عالم خلا من الخطر الشيوعى ولم يعد فيه من ينافس أمريكا عسكريا. وليس خافيا أن نسبة غالبة من أثرياء أمريكا تستثمر أموالها فى الأغراض العسكرية وخاصة شركات انتاج الأسلحة وفى أسهم الشركات التى تحصل على أضخم العقود مع «**البنتاجون**» ولهذا فان الحفاظ على الميزانية العسكرية هو خدمة لاستراتيجية السيطرة الاستراتيجية وخدمة فى الوقت نفسه لاستثمارات أكثر الأمريكيين ثراء.

بل لقد اعترف بعض الكتاب والمحللين فى «الصحف القومية» - والتى نادرا ما ترى الأمور من وجهة نظر «الطبقات التحتية» فى أمريكا بأن **الميزانية الأمريكية الجديدة تقدم أكبر الفوائد لنسبة العشرين بالمائة الأكثر ثراء بين الأمريكيين** » حسبما قال **آدم كلايمر** فى تحليل فى صحيفة «**نيويورك تايمز**».

بالمثل **روبرت كوتنر** -وهو معلق- «ليبرالى» أمريكى وثيق الصلة بالحزب الديمقراطى-يقول: «فى مجتمعنا الذى يفترض أنه مجتمع لا طبقى حيث يستطيع أى شخص أن يصبح غنيا بضربة حظ واحدة. يعد من قبيل السوء أن تتحدث عن الطبقة. ولو أنك تساءلت عما إذا كانت سياسات مقترحة تفيد من يملكون أو تفيد من لا يملكون فان الأرجح أنك ستتهم بممارسة الحرب الطبقية. مع ذلك فان من المحتم أن تواصل الطبقة الاطلال بوجهها القبيح. ان **اثنين من أكثر الموضوعات اثارة للشغب بين الموضوعات العامة هذا الصيف هما خفض الضرائب وقطع اعتمادات الرعاية الصحية، هما موضوعان يتأثران فى العمق بالمسائل الطبقية**.. فالمرء إما أن يدافع عن برامج مطبقة فى العالم كله مثل الرعاية الصحية وأنظمة الضرائب التصاعدية -باعتبارها من الأدوات الضرورية لتحقيق المساواة فى مجتمع غير متساو بدرجة هائلة- أو يستسلم لموجة اللامساواة الرائجة».

ويختتم كوتنر تعليقه قائلا: **طالما بقيت الأوضاع المتطرفة الراهنة (ازدياد ثراء الأثرياء وفقر الفقراء) ستبقى فكرة أمريكا اللاطبقية مجرد سراب والواقع يدعو** إلى قدر كبير من الاضطراب حتى للمحظوظين بيننا. إذ يتعين على الساسة العامة. إذا كان لابد أن تجعل الأوضاع تختلف، أن توجه نحو تضييق الهوة لا إلى توسيعها؟».

لكن كل مناقشة حول الميزانية الجديدة لا تلبث أن تعود إلى نقطة التأكيد بأن أحوال الاقتصاد الأمريكى على ما يرام. فلا داعى للانزعاج .. وكأنها دعوة إلى نسيان كل أولئك الذين نسيهم للاقتصاد الأمريكى فى مهرجانه الكبير.

خمس سنوات من الصحوة الاقتصادية المتواصلة ولدت ١٣ مليون وظيفة جديدة، وأدى ذلك إلى تحقيق أدنى معدل للبطالة فى ربع قرن. ومخاوف «**وول ستريت**» (حى المال والأعمال حيث توجد بورصة نيويورك) من التضخم لم تتحقق. وحتى عندما أصيبت سوق الأوراق المالية الأمريكية يوم الجمعة ١٠ أغسطس الماضى بأكبر هبوط فى أسعار الاسهم منذ الهزة المالية الكبيرة التى أصابتها فى أكتوبر عام ١٩٨٧ أعلن المحللون أنه لا داعى للخوف. ما هى إلا عملية «تصحيح» لأن أسعار أسهم كثير من الشركات ارتفعت خلال الشهور الماضية بصورة غير مبررة متجاوزة الحدود المعقولة. ان السوق يصحح نفسه بنفسه.

لكن خلال هذا كله لم يعن أحد بالانتباه-على حد تعبير **الآن كروجر** أستاذ الاقتصاد بجامعة «برنستون» الأمريكية -البارزة- إلى حقيقة أن كل هذا النمو الاقتصادى قد رافقه جمود أو نمو بطئ للغاية فى مستويات الأجور وفى نفقات الفوائد الجانبية الهامشية التى يحصل عليها العمال. يتساءل دكتور كروجر: «ألم يحن الوقت لصانعى السياسة الاقتصادية والصحافة لكى يتوقفوا عن معاملة الأخبار السيئة للعمال على أنها أخبار طيبة للاقتصاد؟» ويجيب: «إن النمو البطئ للأجور الفعلية -لكثيرين من الأمريكيين، وبالأخص للأقل يسرا- لا يزال يفرض مشكلة فى الأمد الطويل ينبغى مواجهتها والاقتصاد قوى».

الاقتصاد الأمريكى بخير.. والعمال الأمريكيون الذين هم خالقوا انجازاته الحقيقيون ليسوا بخير أبدا. ترتفع انتاجيتهم وتصاب أجورهم بالجمود المطلق أو النسبى. والسبب أن «وول ستريت» تخشى أن يؤدى ارتفاع الأجور إلى اطلاق التضخم والحد من الأرباح.. والعودة إلى دورة الكساد الاقتصادى. حتى أن مخاوف «وول ستريت» أصبحت تفرض حدودا لتراجع معدلات البطالة. فالشائع الآن ان وجود نسبة بطالة بين العمال هو شرط ضرورى لحالة الاقتصاد الصحية. وهو صفة تمنع التضخم(..).

القاعدة اذن- وقد عبر عنها دكتور كروجر فى الفقرة السابقة بطريقته-هى **أن ما يضر العمال ينفع الاقتصاد**. لقد كان أكبر إسهام فى نجاح الاقتصاد الأمريكى فى السنوات الأخيرة هو **انخفاض فى أجور الأغلبية الساحقة من العمال الأمريكيين خلال السنوات من ١٩٨٩ إلى ١٩٩٧ بنسبة ٥ بالمائة**. ولا توجد أى بوادر فى الأفق إلى أن زيادة الأجور ستعود فى وقت قريب. والأمر الوحيد المؤكد أن هذا هو العامل الرئيسى وراء «لجم غول التضخم» على الرغم من الارتفاع الهائل فى أرباح الشركات(..).

بتعبير أصرح فان ما ينقص من أجور العمال الأمريكيين وأشكال الفوائد الهامشية إلى جانب الأجور هو ما يزيد من أرباح أصحاب الأعمال. وهكذا **«نصيب أصحاب رؤوس الأموال من اجمالى الناتج المحلى الأمريكى أخذ فى الزيادة منذ بداية التسعينات، بينما أخذ فى التناقص نصيب العمال وفق تقديرات «معهد أولويات السياسة الاقتصادية»** فى واشنطن الذى أورد فى تقرير له مثلا من مؤسسة فنادق «ماريوت» الأمريكية الشهيرة. لقد حققت فى العام الماضى زيادة فى أرباحها الصافية بنسبة ٢٣٫٩ بالمائة لتصل إلى ٣٠٦ مليون دولار. على الفور قررت المؤسسة رفع مرتب رئيس مجلس ادارتها بنسبة ١٠ بالمائة ليصل- مع كافة العلاوات والفوائد-إلى ١٫٧ مليون دولار سنويا. فى الوقت ذاته أعلن مجلس ادارة المؤسسة انه لا توجد أى امكانية لرفع أجور العمال. «إن هذه صناعة يعمل فيها أولئك الذين يتقاضون أجورا منخفضة. فاذا رفعنا الأجور دولارا واحدا فى الساعة لا نستطيع أن نبقى فى المنافسة».

لهذا يحارب أصحاب الأعمال من كل مستوى ونوع تكوين النقابات والاتحادات المهنية. وينفرون من تعيين أى عامل يعرفون أنه عضو فى أى نقابة. ويلجأون إلى كافة السبل المشروعة وغير المشروعة التى تمكنهم

من تشغيل عمال ودون حقوق أساسية أثناء الخدمة أو في نهايتها .

ولقد كشف الأضراب العمالي الخطير الذي بدأه عمال أكبر شركات شحن الطرود في أمريكا (المعروفة باسم يو. بي. إس) يوم ٤ أغسطس الماضي عن انتهاكات رهيبة لحقوق العمال الاقتصادية والاجتماعية. بل وحقوقهم الانسانية.

تبين أن ٦٠ ألفا فقط من عمال هذه الشركة (التي تحتكر وحدها ٨٠ بالمائة من عمليات نقل الطرود بين أنحاء الولايات المتحدة وإلى الخارج). هم عمال دائمون بعقود دائمة تلزم الشركة بالحقوق والامتيازات التي ينص عليها القانون. بينما **١٨٥ ألفا** من العمال يؤدون أعمالهم للشركة باعتبارهم «عمالا غير دائمين» أي «يعملون بعض الوقت».

وبلغت سياسة الشركة في قسوتها مع العمال غير الدائمين أنها كانت تجبرهم على العمل في ورديات منفصلة . فبدلا من أن يؤدي العامل ورديتين مدة كل منها ٤ ساعات حتى يستطيع أن يحصل أجر ٨ ساعات يكون العامل مجبرا على أن يفصل ما بين الوردية الأولى والثانية . فيضطر للعمل في وردية صباحية وأخرى مسائية. مع ما يسببه هذا من زيادة نفقات المواصلات وتناول الغذاء خارج البيت في أكثر من وجبة واحدة.

وراء هذا الوضع أن تحرم الشركة عمالا من حقوق العمال الدائمين.. حتى وان كانوا منظمين نقابيا.

وقد جاء هذا الاضراب -الذي اصاب حركة نقل الطرود في أمريكا باضطراب لم يسبق له مثيل وأضر بكثير من قطاعات الأعمال . خاصة الصغيرة -احتجاجا على رفض الشركة توقيع عقود عمل دائمة مع هؤلاء الالاف من العمال. ومن الواضح أن الشركة فوجئت بالاضراب الذي صوتت معه نسبة ٩٥ بالمائة من العمال. وفوجئت بقوة تأييد نقابة عمال الشركة للعمال في قرار الاضراب وتوقرنها مع مطالبهم. ثم كانت مفاجأة أكبر عندما أعلن اتحاد نقابات عمال الشحن تأييده للعمال المضربين وتأييد عدة مئات من النقابات لهم. وفي ذروة الصراع بين العمال والشركة دخل الاتحاد العام للعمال الأمريكيين بكل ثقة وراء العمال المضربين وأعلن اعتماد عدة ملايين- من الدولارات من ميزانيته لمساعدة العمال طوال فترة الاضراب.

وبهذا التأييد دخل اضراب عمال« شركة الطرود المتحدة» تاريخ الحركة العمالية الأمريكية باعتباره احتكارا للقيادة الجديدة للاتحاد العام للعمال ذات الاتجاه اليساري والتقدمي بعد عقود طويلة سيطرت فيها على مصالح قطاع الأعمال أكثر العناصر يمينية بين القيادات . بل أكثرها فسادا وارتباطا بعصابات الجريمة المنظمة.

وقد اكتسب هذا الاضراب أهمية تفوق كثيرا «حجم» المضربين ، أي عددهم. فقد سلط الاضواء على مشكلة الأجور وعلى ممارسات الشركات الأمريكية اللاانسانية ضد عمالها في وقت زادت فيه أرباحها بمعدلات غير مسبوقة منذ سنوات طويلة.. وفي وقت يعرف فيه الجميع أن حالة الاقتصاد الأمريكي بألف خير. ينعكس ذلك على الأرباح والأسهم ومرتبات رؤساء مجالس الادارات وينعكس على الميزانية العسكرية وميزانيات المخابرات والأجهزة الأمنية.. لكنه لا يعرف الطريق إلى العمال.

توقعت الشركة أن ترغم العمال على العودة إلى العمل بشروطها.. دون تحقيق أي مطلب أساسي لهم لأنها كانت تستند إلى اختلاف أوضاع العمال«الدائمين» عن أوضاع العمال بعض الوقت، وحاولت اغراء الباحثين عن عمل من خارج اطار الشركة. لكنها لم تنجح لأن الدائمين تضامنوا مع المؤقتين . ولأن العمال الذين دخلوا الشركة ليحلوا محل المضربين لم يتجاوزوا نسبة ٥ بالمائة من احتياجات الشركة لتواصل نشاطها.

أين وقفت ادارة كلينتون من هذا الاضراب الذي قطع حفل المجون السياسي الذي أعقب اتفاق الميزانية الاتحادية.

لقد تردد كلينتون في التدخل إلى جانب أي من الطرفين. فلم يعلن تأييده للشركة. ولم يعلن تأييده للعمال. لكنه ألمح بوضوح إلى أنه لا يحبذ الاضراب لأنه يضر بمصالح كثيرين و«يؤذي الاقتصاد الأمريكي» .وبطبيعة الحال ظهرت مقارنة لصالح كلينتون عندما ذكر كثيرون بما فعله الرئيس الأمريكي الأسبق(الجمهوري) **رونالد ريجان** في أوائل الثمانينات عندما فصل كل العاملين في المراقبة الجوية في المطارات الأمريكية بسبب اضرابهم عن العمل مطالبين بزيادة أجورهم وتحسين ظروف العمل.

والحقيقة أن الوضعين والظرفين مختلفان تماما. فقد كان بالامكان الاستعاضة عن أقل من خمسة آلاف من المراقبين الجويين بغيرهم .وآنذاك لم يقف الاتحاد العام للعمال إلى جانب المضربين .وخسروا معركتهم وفقدوا وظائفهم حتى أصدر كلينتون في عام ١٩٩٣ قرارا باعادتهم وعاد بالفعل من أراد العودة منهم.

وكما يحدث في كل الاضرابات العمالية الأمريكية فان شركة «يو . بي. إس» حاولت اثارة مخاوف الأمريكيين من «النقابات المنظمة» والحديث عنها وكأنها جزء من الجريمة- المنظمة -أو أنها تمثل« مصالح خاصة» ليست في التيار الرئيسي لمصالح الأمريكيين. لكن الظروف العامة المحيطة بهذا الاضراب جعله محط أنظار الغالبية العظمى من الأمريكيين . بل إنه أعطى فرصة ثمينة للاتحاد العام للعمال بقيادة أمينه العام **جون سويني** لكي يطرح القضايا العامة لعمال امريكا. لقد حذر **سويني** الرئيس كلينتون من اللجوء إلى قانون يسمى« قانون تافت-هارتلي» الذي يسمح للرئيس بالتدخل باصدار امر إلى العمال المضربين بالعودة إلى أعمالهم. وكان هذا القانون قد صدر في عام ١٩٤٧ بهدف اضعاف قانون كان قد صدر في عام ١٩٣٥ وأدى إلى زيادة قدرة النقابات العمالية على« المساومة الجماعية» في مواجهة أصحاب الاعمال.

ويسود حول اضراب عمال« يو . بي. اس» جو عام من النضال العمالي . بل والطبقي لا يذكر العمال الامريكيون انه ساد منذ عشرات من السنين لهذا فان الجدل الدائر حول التناقض بين تحسن أحوال الاقتصاد الامريكي مع تردي احوال الطبقة العاملة الامريكية لن يعود مجرد جدل بين المحللين من مختلف الاتجاهات على صفحات الصحف أو في الندوات العامة..

ولهذا ستكون للنتيجة التي ينتهي إليها هذا الاضراب انعكاسات بالغة الاهمية على« القضية الاجتماعية» بشكل عام. **والقضية الاجتماعية هي التعبير المفضل والاهدأ عن الصراع الطبقي في المجتمع الأمريكي في مرحلة تعد من أعقد مراحله** .وفي الوقت نفسه أكثرها نضجا بالاحتمالات للقوى التقدمية في هذا المجتمع ، تلك التي ترفض« أن يعيش عمال أمريكا بأجور بمستوى أجور العالم الثالث(..).

رسالة ألمانيا



نبيل يعقوب

" فجوة الصيف " التي يشكو منها الاعلام كل سنة لما تسببه العطلة البرلمانية من شحة في الأخبار لم تحدث هذا العام فقد انشغل الرأى العام الألماني بتتبع عدد من الأحداث الدرامية وأكبرها **الصراع ضد فيضان نهر** " أودر" **الذي يمثل الحدود بين بولندا وألمانيا** . وقد شد انتباه ملايين الألمان المعركة التي خاضها عشرات الألوف من سكان المنطقة المهددة وجنود الجيش الذين التحقوا بهم مستخدمين تكنولوجيا النقل بالطائرات العمودية لتثبيت الجسور وحماية القرى والمدن من الغرق . وقد نجحت الجهود في حماية الجزء الأكبر من ولاية براندينبورج الألمانية المجاورة لبولندا.

صيف الفيضانات والمحاكمات والعنصرية

أيديولوجية الانتقام لن توحد الأمة الألمانية

ورغم هذا يتوقع أن يكون **لهذا الفيضان آثار اقتصادية واجتماعية تزيد من حدة التردى الاقتصادي في شرق ألمانيا** فقد غرقت محاصيل الحبوب والخضروات وسيمر وقت طويل قبل أن تكون الزراعة ممكنة في هذه الحقول . وحل الخراب بالعديد من المؤسسات الصناعية المتوسطة وبعشرات الآلاف من المواطنين الذين غرقت بيوتهم . وحسب ماجاء في تقارير الاعلام ليس من المتوقع أن تعوض شركات التأمين المواطنين المتضررين عن الخسائر التي ألحقها بهم الفيضان ، اذ أن شركات التأمين الغربية تختلف عن تلك التي كانت قائمة في ألمانيا الشرقية في أنها لاتقبل التأمين ضد الكوارث الطبيعية ما يعني أن كل **كارثة طبيعية تنتهي بافقار فئات جديدة من الشعب إذ تدمر ممتلكاتها وتساعد الطبيعة بذلك في نزع ملكية صغار الملاك لحساب الأغنياء القادرين** . كل هذا سيدفع سكان هذه الولاية الألمانية الشرقية النائمة للمزيد من الاستدانة من البنوك الألمانية " الغربية " التي ورثت شيئا فشيئاً الجزء الأكبر من ملكية شعب ألمانيا الديمقراطية.



النفاق على ضفاف النهر الهائج

على الجانب الآخر من النهر كانت الكارثة أكبر . ففي **بولندا** دمر الفيضان ساحات واسعة من أراضيها الزراعية وقراها ومدنها ومات غرقا عشرات من الناس . **وحدث كل هذا دون اعتبار للصلوات الخاصة التي نظمها كرادلة الكنيسة الكاثوليكية البولندية** ومسيراتهم التي حملوا فيها تماثيل العذراء . وكانت هذه مناسبة نادرة تذكر فيها الكرادلة آلام الشعب إذ انهم منذ سنوات **مشغولون بحرب لاهوادة فيها ضد الشيطان الشيوعي** ، الذي وإن لم يعد موجودا ، إلا أن ظله المتمثل في حكومة **كفازنيفسكى** من الحزب الاجتماعي الديمقراطي لازال يسد الطريق أمام السيطرة الكاملة للكرادلة على الحكم.

ولكن لاتوجد أسباب كثيرة للاحتفال بالرئيس **الاشتراكي** - كما لازالت تصفه بعض وسائل الاعلام - فقد اختار الرئيس **كفازنيفسكى** أن يتبارى مع القوى المحافظة والمعادية للشيوعية في خوفها المستمر من عدو أعلنوا وفاته منذ سنوات . **والرجل " الاشتراكي" الذي لازال يتذكر أن قلبه** " يدق في الجانب الأيسر من الصدر" **على حسب قوله لم يتفوق فحسب على سلفه " ليش فاليسا"** وأقرانه من قادة دول شرق أوروبا **في تنفيذ تعليمات البنك والصندوق الدوليين ومستشاريه الأطلسيين بل تفوق أيضا في تبنى برنامج أيديولوجي صالح لمحاربة الشيوعية إلى أبد الأبدين.** فقد اكتشف " الرفيق السابق" في حزب العمال البولندي بعد أن زاره **كلينتون** بقليل وزوده خبرا في شأن الانضمام إلى الناتو . اكتشف

أن يوم ١٥ أغسطس عام ١٩٢٠ كان يوما مجيدا في التاريخ البولندي . وأطلق على اليوم اسم **"المعركة الثامنة عشرة في تاريخ العالم"** . ويقول السيد **كفازنيفسكي** أن بولندا في يوم " أو المعارك البولندية" لو جاز لنا أن نستعير التعبير الصحافي الشهير - ردت جحافل البلاشفة لتنقذ أوروبا من شرهم . ويقول أن هذه المعجزة حدثت على ضفاف نهر " الفايكسل " وأنها وحدت كل البولنديين **وأن هذا الحدث التاريخي لن يكتمل إلا بالانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.**

مشكلة هذا النمط من الساسة البولنديين **أنهم قليلاً ماالتفتوا إلى مشاكل حياة شعبهم المادية والثقافية** . والآن والشعب البولندي يكتوي بنار الخصخصة والبطالة وتحرير الأسعار ينشغل قادته بتنفيذ مخططات أجنبية تحدد دور بولندا كأداة في صراع الغرب المستمر ضد روسيا .. ولكن هذا الطريق لم يأت لأي من بلدان الاشتراكية السابقة بالمكافئة المأمولة.

ودولة **المجر** التي تشحذ المستثمرين الغربيين ليأتوا مقدمة لهم الأرض والمصانع بالمجان تزداد افلاسا عاما بعد عام ولم يشهد شعبها بؤسا في الخمسين سنة الماضية مثلما يعيش الآن .

وفي موضوع استجداء الغرب **اضطر جورباتشوف ومساعدوه لأن يتعلموا أن كل تنازل قدموه جعل قيمتهم أقل** . وذلك بعد أن تصوروا أن التضحية بالحلفاء ستأتي لروسيا بمكافآت سخية من الغرب . وفي بولندا عرف هذا أيضا ليش **فاليسا** الذي ترك مقعد الرئاسة مجللا بالعار وانتهت أسطورة البطل بفضائح فساد رجاله وسوء خلق وبصورة حاكم تابع للكرادلة وللسادة الأجانب.

المنتصرون يحاكمون المهزومين

لم تمنح المحكمة في برلين نفسها راحة في الصيف وظلت منعقدة لتحاكم القيادة السياسية لجمهورية **ألمانيا الديمقراطية** . وطوال شهور متواصلة استمرت هيئة **المحكمة تداول قضية المكتب السياسي للحزب الاشتراكي الألماني الموحد الذي وجه الاتهام لأعضائه بالمسئولية عن موت مواطنين برصاص قوات حدود ألمانيا الشرقية.**

وكانت قد سبقت ذلك محاكمة وادانة جنود وبعدهم قادة من حرس الحدود . ولايوجد في ألمانيا الشرقية من يدافع الآن عن نظام الحدود السابق الذي كان يفرض قيودا ثقيلة على حرية حركة المواطنين في اتجاه الغرب .

وقد سقط ضحايا لهذا النظام الذي اعتبر أنذاك ضرورة للحفاظ على النظام الاشتراكي.

ومن المعروف أن مايسمى بنظام الحدود كان مجموعة من إجراءات طلبتها **القيادة السوفيتية** وكان مماثلا للنظام الذي تطبقه على حدود بلدها وعلى بلدان حلف وارسو المحاذية للغرب . **ولايعني هذا أن قيادة ألمانيا الديمقراطية كانت بلا مسئولية عما جرى ولكن لم يكن بوسعها وحدها أن تغير قرارات اتخذها مجلس حلف وارسو السابق.**

وقد عمل الادعاء على تحقيق أقصى نصر دعائي بالاستفادة من الوضع التاريخي المعقد . ووصل لأن يماثل بين الشيوعية والنازية . وفي هذا كان يتبع توجيهات وزير الخارجية الحالي **كينكل** (وكان في بداية عهد الوحدة وزيرا للعدل) الذي طلب من أجهزة القضاء **العمل على نزع شرعية ألمانيا الديمقراطية"** . موضوع الحدود والقتلى الذين سقطوا أثناء محاولتهم الهرب يخدم هذا الهدف بشكل جيد.

ولكن المماثلة بين الشيوعية والنازية أمر يجده الناس في ألمانيا الشرقية مقرفا . فتحت قيادة الشيوعيين السوفييت بالتحديد تم القضاء على النازية . والشيوعيون في أوروبا وفي ألمانيا أيضا كانوا عصب حركة المقاومة ضد النازية وهم الذين قدموا أعظم التضحيات دفاعا عن كرامة وحرية شعوبهم . ونسى **مثل الادعاء أن دولة ألمانيا الاتحادية التي تحدث باسمها لم تحاكم قضاة وجلادي العهد النازي المسئولين عن جرائم لاتعد ولاتحصى ضد الانسانية** بل تركتهم يواصلون عملهم ولازالت تغدق عليهم حتى اليوم معاشات ضخمة . وقد علق على هذا الوزير **كينكل** نفسه أنذاك :(ولهذا بالذات لا نريد تكرار الخطأ):

تترك متابعة مسلسلات المحاكمات التي لاتتوقف انطباعا **أن حربا قد وقعت والآن يقوم المنتصرون بمحاكمة المهزومين** . يكاد لايوجد مايذكر بأن ثمة بلدين اتفقا على أن تتحدا واقامتا دولة موحدة . وبالرغم من أن أجهزة القضاء في ألمانيا قد أصدرت بعض الأحكام التي تشهد باستقلاليتها النسبية إلا أن الجو العام الذي تدور فيه المحاكمات الآن يجعل من الصعب جدا على أي قاض أن يخرج بنتيجة مخالفة لتوقعات الرأي العام . وواقع أن قضاة دولة ألمانيا الاتحادية يحاكمون بناء على قوانينها المختلفة . هذا الواقع يبين أن **هذه المحاكمات ليست سوى جزء من التخطيط السياسي للمنتصرين والذي يتصور أن معاقبة واذلال الخصم ستذوب الأمة** . ولكن



مانديلا

أيديولوجية الانتقام لاتستطيع صناعة أمة واحدة.

ودون أي وجه للمقارنة بين من يحاكمونهم في ألمانيا والعنصريين في أفريقيا كانت ألمانيا ستستفيد كثيرا لو تعلمت من مناضلي جنوب أفريقيا ضد العنصرية . وقد اختارت جنوب أفريقيا طريقا يتسم بالحكمة والرقي.

ويذكر عن **جوسلوفو رئيس الحزب الشيوعي في جنوب أفريقيا** الذي توفي في يناير ١٩٩٥ (والذي كان العنصريون البيض قد اغتالوا زوجته في عملية غادرة) أنه عندما جلس في بداية التسعينات إلى مائدة المفاوضات في مواجهة ممثلي النظام العنصري تأمل وجوههم وتساءل من منهم الذي أصدر قبل ثمانية سنوات الأمر بقتل زوجته . فيما بعد قال **جوسلوفو** عن هذه اللحظات : "... **ولكن أفكار الانتقام لن تجعلنا نخطو للأمام .. ان لم نتخل عن الماضي ومرارته لن نتوصل إلى جنوب أفريقيا سلمية".**

وبينما واصلت الصحافة العنصرية البرجوازية وصف القائد الجنوب أفريقي بأنه" **الرجل الصعب .. الرجل الستاليني** " كان هو بالذات أكثر الساسة ابتعادا عن فكرة الثأر رغم أنهم سببوا طوال عشرات السنين آلاما لاحصر لها لملايين السود والملونين . عندما انتصر شعب جنوب أفريقيا على العنصرية كان **جو سلوفو** ينظر إلى المستقبل . ويشهد

نلسون مانديلا أن جو سلوفو كان أكثر قادة المؤتمر الوطنى الأفريقى مرونة واجتهاداً فى الوصول لحلول تدفع مسيرة التطور السلمى نحو جنوب أفريقيا بلا عنصرية.

النازى " حمامة السلام"

أسجل هنا **بضعة أحداث وقعت فى مدينة ألمانية واحدة خلال أسابيع قليلة** ، **وهى جزء طفيف مما حدث فعلا.** وقد رصد هذه الأحداث أشخاص لايملكون امكانيات لحصر كامل مايجرى.

فى نهاية شهر يوليو اعتدى **اليمينيون المتطرفون** على مواطن تركى بالضرب فى واحد من أكبر ميادين مدينة درسدن . وبعدها بيوم واحد رفع عدد منهم أيديهم بالتحية النازية علنا فى مكان عام مرددين هتافات نازية . ويوم الأربعاء قبل أسبوعين جاء إلى مكتبنا (مركز اللقاءات الدولية فى درسدن) مواطن عراقى وكان وجهه ملطخ بالدم اذ ضربه واحد من المجرمين النازيين فى الترام فى رابعة النهار ولم يتحرك أحد من ركاب الترام لانقاذ الاجنبى المعتدى عليه . يوم السبت اعتدى عدد من النازيين الجدد على مواطنين عرب فى محطة القطار الرئيسية . يوم الأحد خف أحد زملائنا الأجانب إلى مساعدة أفريقى هاجمه ثلاثة من العنصريين فى ميدان قريب من جامعة درسدن . احصاءات الشرطة لاتسجل كل هذه الأحداث بوصفها أعمال عنصرية . **السيد شينزلنج المتحدث الرسمى باسم رئاسة الشرطة قال لى (لايوجد حتى الآن دليل على أن الباعث لهذه الأحداث عنصرى)** . **وهكذا يستطيع سجل حوادث المدينة أن يفخر بندرة الاعتداءات العنصرية اذ سجل كل ماسبق على أنه اعتداء بالضرب دون تحديد باعث** ولكن بعد أربعة أيام فى المسلسل الذى نعيشه احرق مجندان فى الجيش الألمانى على رأس عصابة من ٢٠ شخصا بناية كان يسكنها عمال ايطاليون . وشهد الجيران أن **العصابة النازية هتفت بحياة هتلر** وشوهد على ماتبقى من الدار التى احترقت رموز نازية . هنا فقط تحدثت شرطة الولاية عن عمل معاد للأجانب وتم القبض على الفاعلين واعترفوا بفعلتهم مبررينها بكراهيتهم للأجانب.

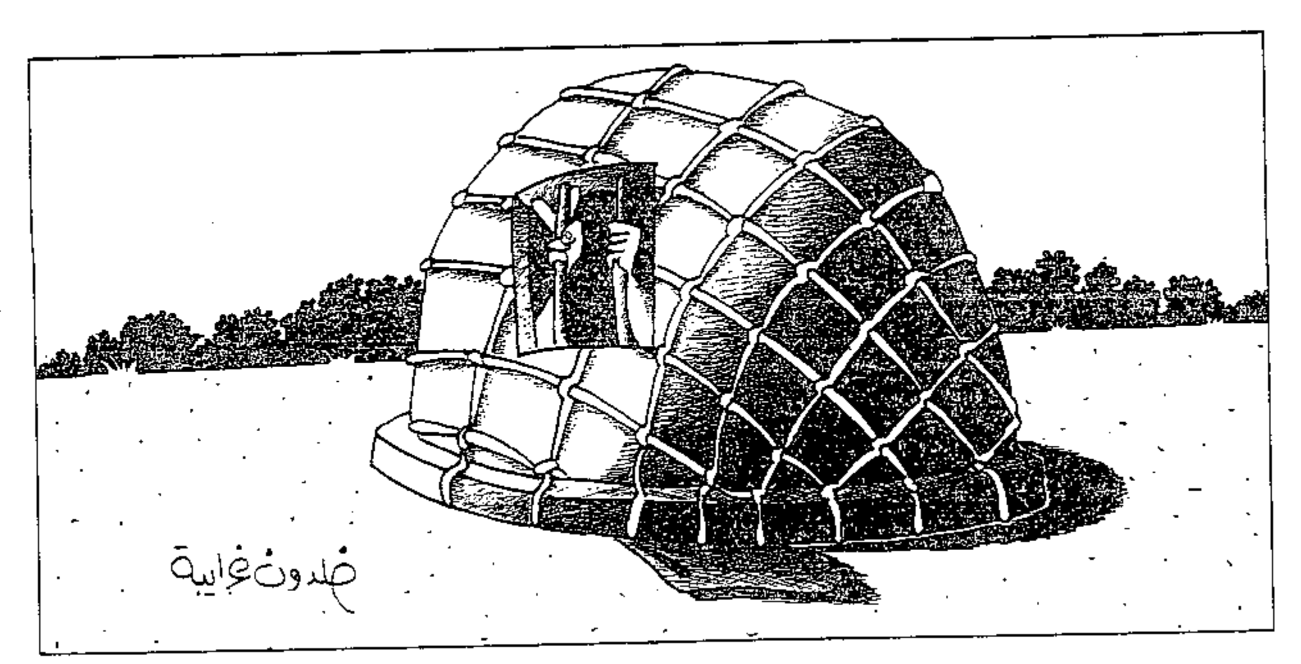
وتتزامن هذه الأحداث مع تصعيد الخطابات، والأخبار التحريضية ضد الأجانب من قمم الحكم ومن بعض قادة المعارضة كما أشارت " **فرانكفورتر روندشاو**" فى عدد ٤ أغسطس وقد أشارت " **اليسار**" إلى هذا التطور فى العدد السابق . كما تتزامن مع تحضيرات النازيين الجدد للاحتفال بعيد ميلاد **رودلف هيس** " نائب" الفيرر **هتلر** والذى حكم عليه بالسجن مدى الحياة بعد الحرب . وكانت القناة التلفزيونية الثانية قد عرضت سلسلة وثائقية عن حياة **هيس** تصف فيها هبوطه بالطائرة فى بريطانيا أثناء الحرب العالمية مبررة ذلك بسعيه للسلام ، فى حين كان - حسب تحليل المؤرخين الجادين - فى مهمة تهدف للحيلولة دون نشوء تحالف معاد للهتلرية بين دول الغرب والاتحاد السوفيتى.

والمعروف أن هتلر ، خاصة بعد ستالينجراد والانتصارات الأخرى التى حققها الجيش الأحمر ، قد بذل عدة محاولات لاقناع الغرب بأن يتركه يركز على حربه ضد الاتحاد السوفيتى أو أن يشاركه فى محاربة " العدو الشيوعى المشترك" . النازيون جعلوا من **هيس** الذى انتحر فى السجن أسطورة ورمزا يستخدمونه للتعبئة والتجنيد.

تسجل تقارير القيادات الاتحادية للشرطة فى ألمانيا أن **العنف اليمينى** ازداد بمعدلات عالية بالمقارنة بالسنوات الماضية . ووصل الأمر إلى قيام أحد النازيين بمحاولة اغتيال أحد أعضاء **حزب الاشتراكية الديمقراطية** فى المكتب المقابل لأحد مقرات **جريجور جيزى** زعيم الحزب . وقتل شرطى أراد فقط التحقق من أوراق السيارة التى أراد بها هذا النازى الهرب..

وفى الدول المجاورة لألمانيا مثل **الدنمرك وهولندا** يتحرك النازيون بحرية واسعة تحت **اعلام هتلر** (الصليب المعقوف) ويروجون الدعايات النازية العنصرية بحرية.

تبين تطورات السنوات الماضية فى ألمانيا وعدد من البلدان الأوروبية المجاورة **فشل السياسات الحكومية فى مكافحة النازية والعنصرية والعنف . بل بينت أن الحكومات تمهد الأرض لانتشار الكراهية العنصرية والعنف ضد الأجانب بادعائها الكاذب بأن الأجانب مسئولين عن البطالة والجريمة** .وسعى الأحزاب الكبيرة لكسب أصوات الأوساط اليمينية القومية بالتضحية بالأجانب هو - فضلا عن أنه عمل لاأخلاقى - مؤشر خطير عن العدوانية الكامنة ضد الشعوب الأخرى وعن امكان العودة لعهود سوداء فى تاريخ البشرية.





أحمد الخميسي

الدولاريتاريا تخنق وسائل الاعلام



يلتسين

في ٣ مايو- اليوم العالمي **لحرية الصحافة** -وجه الرئيس الروسي رسالة إلى الاعلاميين يؤكد لهم فيها أن الدولة ستبذل كل جهدها لضمان حرية الصحافة وحق كل مواطن في الوصول إلى المعلومات بحرية كاملة. **وقد أصبحت المعلومات- التي تشكل شبكة عصبية للعولمة السياسية- صناعة ضخمة بل وأكثر فروع الاقتصاد الدولي ازدهارا تليها السياحة التي يصل حجم المال المتداول فيها إلى ٢٩٠٠ مليار دولار** سنويا. وتتفوق صناعة المعلومات على صناعات عملاقة كالغزل والنسيج (١٦٢٠ مليار دولار) بمرتين تقريبا، وتعتبر **اليابان** زعيمة صناعة المعلومات إذ تبلغ حصتها حوالي ٤٩٪ من الانتاج العالمي للميكرو الكترونيات وهي أساس كل الأجهزة الخاصة بالمعلومات وتشغل **أمريكا** المرتبة الثانية بحصة تربو على **٣٧٪** وتليها أوروبا الغربية بحصة تقدر بحوالي ١١٪ ونتقاسم نحن العرب مع بقية بلدان العالم حصة لا تتجاوز ٣٪.

إن هذه السيطرة الأمريكية على القاعدة المادية لصناعة المعلومات مدعومة بقوة اقتصادية وعسكرية أمريكية هائلة(خلافا لليابان) تسمح لأمريكا باحتكار يمكنها من منح الدول أو منعها من الارتقاء بنظامها الاعلامي ووضعها موضع العاجز عن التطور، كما يحدث مع احتكار الأسلحة العسكرية المتطورة التي تمنح وتمنع وفقا لقرار سياسي.وقد حظرت **أمريكا طويلا تصدير الكمبيوترات وتكنولوجيا المعلومات الحديثة إلى روسيا حتى أصبح ذلك الحصار مشكلة تطرح في** كل لقاء قمة روسي أمريكي .وفي الوقت نفسه تتحكم أمريكا في اتجاه تدفق المعلومات القادم من الغرب ليس فحسب مع منهجة تلك المعلومات وترتيبها وجعل الصدارة لبعضها بحيث تخدم الأهداف السياسية للغرب.

وقد سرى نفس قانون رأس المال وتأثيره إلى مجال وسائل الاعلام نفسها بحيث تحكمت حرية رأس المال في حرية الصحافة . وبهذا الصدد ثمة قصة شهيرة بشأن«بول كوفاش» أحد أشهر الصحفيين الأمريكيين الذي ذاع صيته حتى أصبح في وقت من الأوقات مرشحا لرئاسة تحرير«**نيويورك تايمز**» وكان«**كوفاش**» يتولى رئاسة تحرير صحيفة **اطلانطا كونستتيوشن** وفيها قام كمحرر بنشر سلسلة من التحقيقات الجريئة التي أكسبته شهرته، وكانت هذه المرة عن الفساد داخل البنوك الأمريكية . وأشاع ذلك تذمرا واضحا بين أصحاب البنوك .ثم ارتكب **كوفاش غلطته الكبرى حين نشرت صحيفته تحقيقا ضخما عن شركة الكوكاكولا التي كانت توفر للصحيفة- بالاعلانات- قسما كبيرا من نفقات طبعها**.وفي البداية أوقفت الكوكاكولا نشر إعلاناتها لدى كوفاش ثم قامت بعد فترة بوقف دعمها المالي الممنوح ووضعت الصحيفة على حافة الافلاس.

وأدرك**كوفاش** أن عليه أن يتخذ قراره . فقدم استقالته التي قبلت على الفور. وتكشفت أبعاد المأساة فيما بعد عندما رفضت كل الصحف الأمريكية أن تعهد إلى الصحفي الشهير بأي منصب يعرضها للغضب. ومبدأ «حرية وسائل الاعلام» الغربية هنا معروف :**إن الديمقراطية الغربية لا تمنع أحدا من اصدار صحيفة ونشر ما يشاء فيها لكنها تكرس واقعا يمنعك بحد ذاته**.بينما شكا الصحفيون السوفييت من المنع والحظر السياسيين في ظل تحكم الدولة في وسائل الاعلام والمعلومات بسبب **قانون الطوارئ للمطبوعات** الصادر في ٢٧ اكتوبر ١٩١٧ والذي استمر العمل به حتى صدور قانون جديد في ٢٠ يونيه ١٩٩٠ ، ثم صدور مرسوم آخر في ٢٠ يوليه نفس العام والمسمى «**اشاعة الديمقراطية في الاذاعة والتلفزيون**» الذي تضمن حديثا عن التعددية السياسية في الإعلام لأول مرة والحد من دور لجنة أمن الدولة في فرض سيطرتها الايديولوجية.

وبعد انقلاب أغسطس١٩٩١ ألغيت رسميا الرقابة التي فرضت لحوالي أربعة وسبعين عاما على الاعلام. وظهرت المحطات الاذاعية والصحف ووكالات الأنباء الخاصة المملوكة ملكية فردية والتي أنشئ الكثير منها بمشاركة أمريكية وألمانية .وتحطمت نهائيا السيطرة السوفيتية بمعناها السابق على وسائل الاعلام، وكفت الدولة عن منع استجلاب أجهزة الراديو التي تلتقط كل الموجات، وكفت عن تسليمها الشقق للمواطنين عن زرع نقاط كهربائية وتوزيع جهاز راديو مجانا لا يلتقط سوى موجتين حكوميتين سوفيتيتين فقط. وتبددت عسكرة الاعلام التي كان على المواطن في ظلها أن يحصل على ترخيص خاص من أجهزة الأمن ليقرأ في مكتبة لينين كتابا لجان بول

سارنر ،وتلاشى الطابع العسكرى الذى جعل لوكالة تاس ثلاث مقرات ضخمة أحدها عَلنى فى قلب العاصمة موسكو والاثنان سريان احتياطيان افتتحا عام ١٩٥٩ وحفر فى أحدهما بئر عمقها ٣٥ كيلو متراً للصعد ونفق أفقى طوله مائة متر لغرف التحرير وفقا لكل قواعد المنشآت العسكرية. وفى عام ١٩٨٩ **أدخل نظام الاشتراك الحر فى الصحف وأبطل العمل بنظام «الاشتراك الاجبارى» الذى كان ساريا وفقدت الصحف الرسمية أربعين بالمائة من المشتركين فيها خلال عام واحد فقط**. واختفت -فى ظل قانون العرض والطلب- صحف عديدة مثل «**الشيوعى الجيورجى**» وتقلصت مبيعات البرافدا وغيرها.

وبعثت موجة صاخبة مهللة للديمقراطية الاعلامية الغربية التى بدأت تغزو روسيا، وراحت أجهزة الكمبيوتر والفاكسات التى لم تعرفها وسائل الاعلام قبل عام ١٩٩٠ تدخل كل ركن وكل دار صحفية. **ومع تلك الموجة أصدر يلتسين قرارا فى ٢٧ أغسطس ٩١ بالسماح لاذاعة «صوت الحرية» الأمريكية بافتتاح مقر لها فى موسكو** نظرا على حد ما جاء فى قراره: «لطلب ادارة الاذاعة التى يموّلها الكونجرس والدور الموضوعى الذى تقوم به». وتضاعف تأثير «**صندوق دعم الديمقراطية**» الذى أنشأه الملياردير الأمريكى **الشهير** سورس ذو العلاقة الوثيقة بالمخابرات الأمريكية.

ومع دخول الليبرالية الإعلامية الأمريكية وسيطرتها وصف الكاتب ج.أوسيبسكى التحول الذى تم بقوله: «أصبح سوق النشر بأكمله فى روسيا يخضع لأربع عصابات كبرى تسيطر على كل ما ينشر ويطبع ،قسمت تلك العصابات مجالات النفوذ ما بينها وغمرت روسيا بكل ما هو غث من كتب الجنس والخرافات والعنف». لكن وسائل الاعلام من صحف وقنوات تلفزيونية أصبحت عبيدا أكثر من كل شئ فى غمرة سرورها العارم بحرية الهجوم -التى لا يستهان بها- على أكبر رأس فى البلاد وانتقاد ما تشاء ونشر صورة وزير العدل عاريا فى حمام ساونا تابع لإحدى العصابات وسط باقة من أجمل النساء.

وقد استمر عرس الليبرالية الغربية **فى روسيا طويلا حتى أفاقت وسائل الاعلام إلى أنها ليست حرة كما تتخيل، وأن ما كانت تمسك به من حرية وهم من نوع آخر أقل قسوة من الوهم الأول، وأن الدولاريتاريا طليعة طبقة البنكنوت هى التى تحكم كل شئ**. وقد تجلت هذه الحقيقة فى تصريح **جينادى سيليزنيف** رئيس الدوما والذى قال: « إن روسيا تفقد استقلاليا الاعلامى، ومن الآن فصاعداً ستتحكم النقود فى كافة الكاميرات والصحف». وكان ذلك تعليقا على شراء «**أونيكسيم بنك**» الملياردير اليهودى السابق الاشارة إليه **جورج سورس** لربع أسهم شركة **سفياز انفيست** أكبر المؤسسات الروسية التى تتحكم فى وسائل الاتصال الممتدة مئات الكيلومترات من شرق روسيا لغربها وقد تمكن من قبل نفس التحالف الثنائى بين **فلاديمير باتونين** صاحب «**أونيكسيم** بنك» و«الملياردير اليهودى» من شراء حصة ضخمة من أسهم صحيفتى «**ازفستيا**» و «كمسومولسكايا برافدا» بعد أن قامتا بشن هجوم على أناتولى تشوبايس نائب رئيس الوزراء، وحرصا من الثنائى المالى على علاقتهما بتشوبايس قررا فرض سيطرتهما على ما ينشر فى الصحيفتين بتلك الطريقة».

وتحكم الدولاريتاريا قبضتها على وسائل الاعلام الأخرى. فقد قام **فلاديمير جوسينسكى** (يهودى) صاحب أحد أكبر المصارف «**موست -بنك**» بتأسيس شركة إعلامية باسم «**ميديا-موست**» لأن الإعلام على حد تعبيره أكبر مجالات الاستثمار كما أنه «وهو الأمر الأهم **منجم للنفوذ السياسى**». وهكذا أسس **جوسينسكى** صحيفة «**سيغودنيا**» ومحطة «ن. ت. فى» التلفزيونية واذاعة «**صدى موسكو**» وغيرها. أما بوريس **بوريزوفسكى** الملياردير اليهودى الذى يحمل جواز سفر اسرائيليا وعين نائبا لسكرتير مجلس الأمن القومى الروسى فقام بشراء ٥١٪ من أسهم القناة التلفزيونية الأولى بينما احتفظت الحكومة لنفسها بـ٤٩٪ من باب الاحتياط. وفى نفس الوقت فان أضخم مجمع حكومى «**غاز -بروم**» يدعم حوالى تسع وعشرين صحيفة ومحطة تلفزيونية وإذاعية.

وقد نشبت مؤخرا- فى أواسط أبريل- أزمة حادة بين شركة «**لوك- أويل**» الروسية النفطية العملاقة وبين صحيفة «**ازفستيا** التى أتمت فى مارس ٧٩ عامها الثمانين وهو عمر طويل تقلبت فيه الصحيفة العجوز بين دورها كلسان حال مجلس السوفيت ثم لسان حال الليبرالية الجديدة عهد جورباتشوف. ثم تحولت بعد انقلاب اغسطس ٩١ إلى شركة مساهمة قام المحررون والعاملون فيها كأنما باعادة تأسيسها، ثم سارع البرلمان لاعادتها إلى حظيرته عام ٩٣ وفشل. **ولكن مع زحف ليبرالية الغرب الإعلامية وأزمة ارتفاع أسعار الورق اضطرت الصحيفة لبيع واحد وأربعين بالمائة من أسهمها لشركة لوك- أويل** . أما سبب الأزمة فهو ما نشرته **ازفستيا** من أن ثروة رئيس الوزراء الروسى قفزت من ٢٨ مليون دولار قبل توليه الحكم إلى خمسة مليارات فى ظرف أربع سنوات. وبدأ رئيس «**لوك أويل**» الاذربيجانى على الكيروف يضغط لتبديل رئيس التحرير معلنا أنه «ساهم بأمواله فى صحيفة ظن أنها محترمة»، حتى تمكن من اقالة رئيس التحرير **ايجور جوليمبوفسكى** استرضاء لرئيس الوزراء الذى يرفع العقود **للوك أويل**.

وحاول عبدة الليبرالية الأمريكية أن ينفخوا جميعا فى بوق واحد لوقف اقالة جوليمبوفسكى . ووقع ثلاثة عشر رئيس **تحرير** لكبريات **الصحف** نداء موجها للرئيس يلتسين جاء فيه أن ما **يجرى فى روسيا** هو: «**هجوم حاسم على كافة منجزات الحرية الاعلامية**» **وعادوا للمرة الأولى يشكون مر الشكوى** من: «**الغياب القاتل لسياسة الدولة فيما يخص وسائل الاعلام**» ! ولكن ازفستيا استحقت ما جرى عليها بعد أن شحذت مع غيرها طويلا سكين حرية السوق دون قيد أو شرط ، وانقضت بمعاولها على الدولة دون قيد أو شرط ، فاذا بنفس السكين تصل إليها.

وقد بدأت المجموعات المالية البنكية الكبرى فى السيطرة على مجمل الأوضاع الاقتصادية والسياسية فى روسيا، كما يدور صراع حاد بينها على نهب مؤسسات الدولة خلال عملية التخصيص. ويدور هذا الصراع فى اتحاد وثيق مع مجموعات حاكمة محددة. **وتقترب الدولاريتاريا -بعد سيطرتها على الاعلام- من الصعود إلى الكرملين. وكانت أولى الاشارات فى هذا المجال هى ترشيح البنوك الروسية كافة فلاديمير باتونين ليصبح ممثلا لها فى الحكومة بشغله منصب نائب رئيس وزراء عام ١٩٩٦**. ويتضح المدى الذى يمكن أن يذهب إليه **فلاديمير باتونين** واتحاده المالى **مع جورج سورس** اذا عرفنا أن الاثنين دفعا حوالى مليارى دولار مقابل ربع **أسهم** شركة «**سفياز انفيست**» ،واذا لاحظنا ان **فلاديمير باتونين** أحد المرشحين الفعليين لرئاسة روسيا فى الانتخابات الرئاسية القادمة بدعم **جورج سورس**.

ويعد سورس البالغ من العمر سبعة وستين عاما من عمالقة المال اليهود فى أمريكا ، وأحد **أبرز** الشخصيات التى قامت بدور فى تقويض الاتحاد السوفيتى. وقد أعلن سورس ذات يوم صراحة: لقد بدأت بمحاولات بسيطة لاحداث شروخ صغيرة فى الدول الشرعية اقتناعا منى بأن لكل شرخ صغير أهميته اللاحقة». **ولا يتوقف طموح الثنائي باتونين- سورس عند حد السيطرة على الاعلام ، فقد اشترى الاثنان ٤٠٪ من أسهم مجمع سيتالورجيا بمدينة ليبستك، كما أعلنا أنهما يعتزمان شراء إحدى أكبر شركات النفط الروسية «روس نفط»**.

وفى معرض حديثها عن جورج سورس كتبت صحيفة **سيغودنيا** تقول: «ان جورج سورس يمثل إحدى القوى الرئيسية الضخمة المحركة للحضارة الانسانية» **هل كانت الصحيفة تقصد سيطرته مع اصدقائه فى روسيا على صناعة المعلومات؟ . أم سيطرته على مصادر القوة كالنفط والاتصالات والبنوك فى أمريكا وروسيا وغيرها؟** أم أنها تقصد أنه رمز عام لتلك القوى الرئيسية الليبرالية التى برزت منفردة بالعالم- الدولاريتاريا طليعة البنكنوت الدولى.

العالم

رسالة كوبا

مجدى نصيف



أخيراً.. بعد ثلاثة عقود

رفات البطل الأسطورى
تشى
تعود إلى مقرها الأخير

وصلت رفات البطل الثوري الأسطوري **ارنست تشي جيفارا** أخيرا بعد ثلاثة عقود كاملة، دفنت فيها في قبر مجهول ببوليفيا، بعد أن حاصرته القوات البوليفية بتوجيه من **المخابرات المركزية الأمريكية وقبضت عليه**، ثم أعلن أنه قتل.

ونقلت رفاته، حيث وصلت يوم السبت ١٢ يوليه إلى قاعدة **سان انطونيو** الجوية العسكرية بالقرب من العاصمة **الكوبية هافانا**، حيث استقبلها الزعيم الكوبي **فيدل كاسترو**، وأفراد أسرة **تشي جيفارا** وجمع من رفاقه القدامى.

وأذيع الاحتفال العسكري المهيب على الشعب الكوبي، فقرأت ابنه جيفارا **اليدا جيفارا مارشي** على الرئيس **كاسترو**، رسالة موجهة إليه من أبناء **تشي جيفارا**، ومن ثلاثة مناضلين من رفاق **جيفارا** عادت رفاتهم من نفس القبر الذي دفنت به جثثهم مع جثة **تشي جيفارا**، في بوليفيا، وعادت إلى كوبا أيضا وهم كوبيون رافقوه في رحلته الأخيرة.

قالت **اليدا جيفارا**:

- «اليوم تعود رفاتهم إلينا. ليسوا كرجال مهزومين، لكن كأبطال، سيظلون شباباً شجعاناً، قوياً، إلى الأبد.

«ومنذ أكثر من ثلاثين عاماً مضت، ودعنا آباؤنا، ليستمروا على طريق كفاح **سيمون بوليفار وجوزيه مارتي** من أجل امريكا لاتينية موحدة ومستقلة، وإن لم يستطيعوا أن يشاهدوا ثمرة كفاحهم كانوا يدركون أن **الأحلام العظيمة لا تتحقق إلا بتضحيات** هائلة، ونحن لن نراهم مرة أخرى».

وسلمت رفات والدها **هاتشي** إلى كوبا، بعد ان كانت قد تسلمتها باسم العائلة من حكومة بوليفيا، وهتفت:

«**وداعا إلى الأبد... حتى النصر**» وهي نفس الكلمات التي ودع بها أحبائه ورفاقه قبل أن يترك كوبا عام ١٩٦٦، لينشر الثورة وأفكارها في العالم الثالث.

أما عائلته التي ما زالت تعيش في كوبا على قيد الحياة، فتتكون من أرملته الكوبية **اليدا مارشي** وأولاده الأربعة: اليدا، وكاميلو، وسيليا، وارنستو، وطلبت العائلة من الرئيس الكوبي **كاسترو** أن يكون الاحتفال بوصول الرفات قصيرا، فاستجاب لطلبها، وكان هذا **يتمشى مع شخصية تشي جيفارا** الذي كان بسيطا، ويكره **الاحتفالات والشكليات**.

جيفارا

وتشي جيفارا من مواليد الأرجنتين عام ١٩٢٨، كان الرجل الثاني في الثورة الكوبية بعد الزعيم **فيدل كاسترو**، وكان يده اليمنى، منذ بدأت حرب العصابات ضد دكتاتور كوبا باتيستا حتى أتيحت له في



أول يناير عام ١٩٥٩.

ولد من أبوين من عائلة ميسورة الحال من الطبقة الوسطى، فأتاح له ذلك أن يدرس الطب، ومارس عمله كطبيب ابتداءاً من عام ١٩٥٣، وأتاح له عمله في معظم دول أمريكا اللاتينية، وشهد الفقر والفقراء. **وتحول إلى ثوري عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٤ في جواتيمالا**. ثم ذهب إلى **المكسيك** وانضم إلى قوات حرب العصابات التي يتزعمها **فيدل كاسترو** لتحرير جزيرة كوبا، التي لم يكن **تشي** قد زارها أبدا. وصحب **جيفارا**، **فيدل كاسترو** عندما بدأ حربه ضد نظام **باتيستا** القمعي - الديكتاتوري في يناير عام ١٩٥٦، وبعد ثلاث سنوات بالضبط، كان رجال حرب العصابات يدخلون العاصمة **هافانا** منتصرين، وعلى رأسهم **فيدل وتشي**. (أول يناير ١٩٥٩).

عين **جيفارا** حاكماً «للبنك المركزي الكوبي»، وسافر بهذه الصفة إلى **الصين والاتحاد السوفيتي** عام ١٩٦٠، وأصدر في نفس العام كتابه الشهير عن «**حرب العصابات**» الذي أصبح أنجيلا لكل المناضلين في دول أمريكا اللاتينية، ويشير في هذا الكتاب بـ «**ثورة مسلحة**» قبل أن ينضم أي حزب ثوري نظامه، لهذا **ينبغي** أن تتحول

الأحزاب الشيوعية التقليدية إلى أحزاب ثورية تقود ثورة الفلاحين ضد النظم القائمة كما حدث في كوبا.

وعين في شهر فبراير عام ١٩٦١، وزيرا للصناعة في كوبا، لكنه قرر في أبريل عام ١٩٦٥، **أن يترك كل مناصبه، ويتحول إلى النضال الثوري** الذي بشر به في كتابه، وهذا ما حوله إلى أسطورة، وإلى أيقونة، كما يقولون في الغرب. لم يعد كتابه انجيلا للثورة فحسب، ولم يعد هو نموذجا لكل الثوريين فحسب، بل تحول شخصه إلى «**ايقونة**» للشباب، فطبعت صوره على «القمصان» يرتديها الشباب العادي حتى من العائلات المتوسطة. وهذه الفترة لم تكن معروفة، لكن كشف عنها النقاب مؤخرا، من خلال عدة مقالات وكتب صدرت عنه: ذهب في البداية إلى **افريقيا**، ثم انتقل إلى **بوليفيا** على وجه الخصوص، حيث حاصرته «**وكالة المخابرات المركزية الأمريكية**»، CIA، واستشهد هناك في أكتوبر عام ١٩٦٧.

اختار **بوليفيا** بالذات معتقداً أنه يمكن أن يحث عمال القصدير البوليفيين على الثورة، إذ **كانوا** يعيشون في فقر مدقع. وكان يعتقد أن بامكانه الاستناد على عونة ومؤازرة **الحركة الثورية السرية**، وخاصة **الماوية**، التي كانت تعمل بالمدن البوليفية أو تشن حرب عصابات المدن. لكن محاولته انتهت بجرحه وحصاره والقبض عليه واعدامه رمياً بالرصاص، في أكتوبر ١٩٦٧. **وتحول بعد مقتله إلى اسطورة** «**أيقونة**»، **بعد رفضه للماركسية التقليدية، وأصبح رمزاً للحركة الثورية- الراديكالية الطلابية والشبابية**، وسميت باسمه عدة «فيالق» لحرب العصابات في العالم الثالث.

واسمه الأصلي «ارنستو جيفارا»، أما اسم «**تشي**»، فهو الذي أطلقه عليه رفاقه قبل الاستيلاء على العاصمة الكوبية **هافانا**، أثناء كان الثوار الكوبيون، في جبال «**سييرا مايسترا**».



تحول جيفارا بعد مقتله إلى أسطورة



البديل الديمقراطي في العالم العربي

* قسم كبير من العالم العربى يعيش تحت السيطرة الفعلية لقوى خارجية.

* الاستراتيجية الأمريكية والتبريرية الدينية الاسرائيلية ادت إلى الاحتدام العام للشعور الدينى وتطرفه فى المنطقة العربية.

*الحركات الاسلامية الحديثة تصب بقوة فى مجال النقد الاخلاقى بدلاً من النقد السياسى.

*السلطة الحاكمة توظف الخطر الاسلامى لاعاقة المسيرة الديمقراطية فى الدولة.

نص آخر أو لنقل نكرة أخرى تضاف إلى العديد من **النصوص والدراسات والندوات والمؤتمرات التى تتراكم منذ عشر سنوات حول مسألة الديمقراطية فى العالم العربى ،وفى أغلب الأحيان، من أجل التحسر على غياب هذه الديمقراطية والتنديد بالعوائق التى تقف أمام نشرتها أو تقوم بتشريهها، وتحديد هذه العوائق فى العوامل السياسية أو الثقافية . الخارجية أو الداخلية ، التاريخية أو البنيوية..(١).**

فما جدوى نص آخر وتعليق آخر وندوة أخرى!.

لأن الناس يموتون والمجتمعات تعانى والدول تتراجع ، يبدو لنا أنه من واجبنا العودة إلى هذه الورشة لا لرفد كومة الحجارة المتراكمة أصلا بحجارة جديدة قد تساعد قليلا أولا تساعد على الاطلاق ، بل للسعى إلى اكتشاف ما هو متصدع فى هذه الورشة نفسها وما يجعل البناء بأكمله يفتقر إلى الثبات والتماسك ويعانى من الضعف والهشاشة. ذلك أن هذه الورشة نفسها، وهنا تكمن النقطة الجوهرية فى محاولتنا النقدية، تبدو أنها هى العلة، وشكلها العام هو المتزعزع، وتداخلها مع محيطها المجاور هو المتصل. ولذا يجب المحافظة على بعض المسافة لتوسيع نطاق البحث والاحاطة بالتجارب المتنوعة وتعميق الرؤية على المدى الطويل وكذلك من أجل تهدئة العواطف التى تثيرها حكما طبيعة الرهانات المتعلقة بمسألة الديمقراطية.

د. على الكنز

ترجمة: نهلة بيضون

ندوة تجديد المشروع الاشتراكى (مجلة الطريق)

تبين اذن أن الاشكالية هى حديثة نسبيا على الأقل فى الأوساط الفكرية والسياسية- وهى كانت تبدو كذلك فى أواخر **السبعينات- وأنها ظهرت فى فترة تداعت فيها على التوالى الطموحات الاقتصادية والاجتماعية التى نادت بها الدول العربية بعد الاستقلال.** فالسلطات والائتلافات السياسية التى حكمت هذه الدول تفقد من شرعيتها وتشهد تقلصا وتدهورا فى طريقة ادارتها بينما تتنامى الأزمات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية وتتفاقم وتستفحل فى أغلب الأحيان . ذلك أن السياسات الليبرالية الاقتصادية- المعروفة بالتكيف الهيكلى- تحل محل السياسات التنموية التى تميزت بها التجارب الأولى ما بعد الحقبة الاستعمارية وذلك تحت الضغوطات العالمية للدول والشركات المتعددة الجنسية بناء على أوامر **صندوق النقد الدولى والبنك الدولى.**

نلاحظ حكما أن **معظم الدول العربية ،ومنذ أواسط السبعينات، «تنسحب» من قطاعات اقتصادية واجتماعية كبيرة أصبحت عاجزة عن تمويلها.** فأكثر النشاطات المربحة خضعت **للخصخصة** والباقى ترك للجمعيات الأهلية والمنظمات غير الحكومية الخ.. وقد استمرت الحركة التى بدأت فى **مصر** مع سياسة الانفتاح وتعممت على سائر الدول العربية ،وتحولت شيئا فشيئا الأنظمة البيروقراطية التى كانت مسئولة عن تطبيق السياسات العامة إلى منظمات مافيوية تدير لحسابها ولحساب زبائنها الخطط الجديدة لاعادة الهيكلة فى حين تتمترس السلطات وراء أجهزتها القمعية لحماية مصالحها.

ولابد من القول أن هذه الحقبة التاريخية ليست خاصة بالعالم العربى، ففى كل بلدان العالم الثالث خضعت المجتمعات والدول، انطلاقا من الثمانينات ، ومع هذا القدر أو ذاك من العنف لآثار **منطق العولمة الجديد** هذا والذى جعله انهيار **المعسكر السوفياتى** بعد سنوات قليلة يزداد عنفا وشراسة. وما عدا بعض الحالات الاستثنائية ، رافق هذه الحقبة التاريخية الجديدة تنامى النزاعات الاجتماعية والسياسية التى اتخذت أكثر المظاهر تنوعا، وانتشرت الصراعات الطبقية فى أكثر المجتمعات تماسكا وتفاقمت النزاعات الاثنية والدينية فى أماكن أخرى، كما تصاعد العنف الجماعى الذى ينذر باندلاع حروب أهلية مدمرة.

ففى كل أنحاء العالم أو تقريبا كلها، تبدو الدول الأمم المنبثقة من حقبة ما بعد الاستعمار اليوم- فى اطار **العولمة الرأسمالية** ما بعد **الاتحاد السوفياتى**-عاجزة عن تنظيم حركة المجتمع مع البنى الادارية وأجهزة النظام التى اعتمدتها حتى الساعة. **لقد تفتت «التسويات» الوطنية المتنوعة -الطائفية والاثنية والاقتصادية والاجتماعية -التى ظهرت فى أعقاب التحرر من الاستعمار**،وتشهد أشكال الحكم السياسية التى كرست هذه التسويات تاعدتها الدستورية تصاعداً بطيئاً أن لم تنهار وسط العنف والفوضى وفى بعض الحالات النادرة(٢) للأسف، ظهرت محاولات «**انتقالية**» نحو أشكال جديدة للسلطة ونماذج جديدة للدولة **أكدت أن لا حتمية فى هذا المجال وأن نظام حكم ديمقراطى ليس حكرا على التجربة الغربية**. فقد شهدت هذه المجتمعات، فى كل مكان تقريبا، ظهور حركات سياسية واجتماعية تسعى لتغيير أنظمة الحكم القديمة وتطالب بالديمقراطية.

ولم تكن معظم المجتمعات العربية غريبة عن هذا الوضع.فأشكال النضال من أجل الديمقراطية التى ظهرت فيها منذ فشل الأنظمة القومية تشبه إلى حد كبير فى بنيتها نضال حركات المعارضة فى **أمريكا اللاتينية وأفريقيا وآسيا.**

ويبقى أن تباين الأوضاع وأهمية الرهانات الاستراتيجية والاقتصادية تحدد فى المجتمعات العربية أوضاعا متمايزة يجب الاحاطة بها لتفادى التعميمات المتسرعة التى ينزع إليها «الاختصاصيون» فى شئون العالم العربى وتلامذتهم المحليين(٣).

من بين هذه الاوضاع نتوقف عند ثلاثة منها تستحق أن نتحدث عنها بالتفصيل.

١- رهانات عالمية هامة:

لا يزال قسم كبير من العالم العربى يعيش اليوم تحت السيطرة المباشرة لقوى خارجية. فسواء تعلق الأمر بالدول النفطية فى شبه الجزيرة العربية التى تخضع «جسدا

وروحاً، لاسيما منذ حرب الخليج، لحماية أو وصاية «الولايات المتحدة». أو ببعض دول الشرق الأوسط (فلسطين، لبنان، سوريا) التي لا تزال خاضعة للاحتلال الاسرائيلي الجزئي أو الكامل بدعم من الولايات المتحدة. يمكننا القول بدون مبالغة أن هذه المنطقة من العالم العربي هي «شبه مستعمرة» حسب أحد المفاهيم القديمة في الثورة الصينية. والعوامل السياسية التي تبرز وجود دولة اسرائيل(٤) وأشكال تدخلها تتمم مقام الأسباب الاقتصادية الواضحة من أجل فهم وضع دول الخليج وتزيد من تعقيدها وغموضها. فالرهانات الاقتصادية والاستراتيجيات السياسية متداخلة تداخلا وثيقا لدرجة أنه من الضروري تفكيك مجموعة الأسباب من أجل فهم وظيفة ودور كل من هذه العوامل في اطر تحليل العملية برمتها. غير أن هذا الوضع فريد من نوعه في **الجيوسياسة العالمية**. وهو أساسي لتحليل المسيرات السياسية القائمة على الصعيدين المحلي والاقليمي. وهنا تؤدي **العوامل الخارجية** أكثر من أي مكان آخر دوراً حاسما في الدينامية الراهنة لهذه المجتمعات. وتتعقد الأمور وتزداد غموضا اذا ما أخذنا بعين الاعتبار أشكال الهيمنة التي تمارسها **الولايات المتحدة وإسرائيل** معا لبسط سيطرتهما على هذه المنطقة. **فالولايات المتحدة شجعت قيام بنى سياسية محلية ترتكز بصورة أساسية على ازدواجية الشرعية القبلية والدينية وتتمحور حول ادارة العائدات النفطية**، في حين **أن دولة اسرائيل القائمة نفسها على أساس ديني قد شجعت بملء ارادتها وأدت بالمقابل إلى ظهور حركات معارضة من النوع نفسه. وهكذا عملت كل من الولايات المتحدة واسرائيل على الانتشار الواسع والسريع لثقافة دينية سارعت الدول النفطية الجديدة في الخليج إلى تعميمها على كل العالم العربي.**

إن التفعيل الديني للعمل السياسي بسبب **الاستراتيجية الأمريكية والتبريرية الدينية الاسرائيلية(٥)** -بشقيها الصهيوني العلماني أوالمتشدد- أدى في نهاية المطاف إلى الاحتدام العام للشعور الديني وتطرفه. ومن هذا المنطلق، إلى تصاعد التدين الشعبي الذي يبرر «النزعة **الدينية**» الراهنة للحركات الاجتماعية في المنطقة.

لايبدو لنا أنه قد تم التشديد بما فيه الكفاية على هذا البعد. الخارجي والداخلي على حد سواء لفهم الطبيعة- التفاعلية بصورة أساسية- والدور المهيمن للجانب الديني في أشكال المقاومة والتعبئة الاجتماعية التي تشهدها المجتمعات العربية اليوم. فلتن أعيد تفعيل الشعور الاثني في مناطق أخرى من العالم أو لون البشرة أو الهوية اللغوية في العالم العربي، وبسبب هذا الموقف **الطوبولوجي** تحديدا على الصعيد العالمي، **فان الأشكال الدينية التي يضاف إليها التاريخ والاستراتيجيات القائمة تشكل خط تصدع أساسي في لعبة التوترات الجماعية**. وبالتالي نستطيع أن نقول على غرار **ألتوسر Alyhusser** أن **الجانب الديني** يحدد من فوق «حركة المجتمع».

لقد استنتج العديد من المفكرين، انطلاقا من هذه الملاحظة التي يحتمها تحليل الوضع الراهن، فكرة جوهرية أساسية تحدد بصورة نهائية التاريخ الثقافي والسياسي لهذه المنطقة من العالم. **أنها** مقولة الاستشراق التي أضحت كاريكاتورية منذ المواقف التحذيرية التي وقفها **ادوارد سعيد**. ولكن هذه المقولة تهيمن على جزء من التحليلات في العالم العربي. لقد صاغها في البداية مفكرون غربيون من دعاة **الجوهرية**، ثم استعادها باحثون عرب غالبا ما يشعرون بأنهم مرغمون على القيام باستعادات تاريخية كبيرة للاحاطة ببعض الأوضاع على الرغم من أن التناقضات الراهنة قد تساعد على تفسيرها وفهمها بصورة جزئية على الأقل. غير أن هذه العودة إلى الماضي السحيق من أجل فهم الحاضر، هذه التاريخية المشتتة في معظم الأحيان تشبه إلى حد بعيد هروبا من الزمن، وتخفي في اعتقادنا موقفا ابستمولوجيا متذبذبا وحيرة واضحة أمام وضع راهن فريد ومعقد ولا مثيل له في التاريخ. وكما يرى ماركس في حديثه عن **الثورة الفرنسية** التي شعر أربابها بأنهم مجبرون على التمثل بأبطال الحضارة الاغريقية -اللاتينية القديمة، «**يطغى الميت على الحي**» هنا. فهل هناك ما يدعو إلى الاطمئنان أكثر من هذه المظاهر المتكررة لبنية دائمة وهوية عبتاريخية ترهنان الفكر الذي يستحضرهما بوجود شئ «مستعاد» أو «شبيه» أو «مكرر». وذلك برفض الأشكال الجديدة التي يجب بالضبط دراسة ما هو جديد فيها في قوالب قديمة ومألوفة.

اننا نرى أن خصوصية العالم **العربي تكمن في البحث قبل كل شئ داخل بنيته الحالية، داخل كيانه الراهن» أي داخل المسارات الاقتصادية والسياسية التي تحدد أشكال وجوده المعاصرة وتنظم تجربته الاجتماعية والثقافية** وليس داخل أصل مؤسس ما. ولا شك أن المنظور التاريخي لا يستطيع سوى أن يوضح التحليل الراهن؛ غير أن اللجوء إلى أساس أو أسس قد تام الماضي المجيد والسحيق بطبعها في الوعي والسلوك يؤدي حكما إلى التنكر لواقعنا الراهن وإلى عدم فهمه بالضرورة. فهذا الرفض للاجتهاد في التفكير، نظرا لوجود حيلة من العقل «فريدة»، هذا الرفض الذي لا يعترف به الباحثون المسئولون عنه، يعزى إلى الواقع نفسه.

٢- الوحدة والتنوع في العالم العربي:

في هذا السياق الاجتماعي- التاريخي ومن هذا المنطلق النظري، حاولنا استخلاص بعض الدروس من التجربة المتراكمة خلال حقبة ما بعد الاستعمار، تلك الفترة الزمنية القصيرة انما الغنية.

ولا ريب أن الخطر يكمن هنا في تعميم مفرط قد يقودنا إليه التجانس الثقافي النسبي في العالم العربي، وهذا ما وقع فيه العديد من المفكرين. **فقد عمم بعض المفكرين والسياسيين وحتى بعض المؤسسات على هذه المجموعة المعقدة والمتنوعة التي تعرف بالعالم العربي**. -وبسبب هذه الوحدة الظاهرية التي ترصدها- أوضاعا **خاصة وسلوكيات محددة وايديولوجيات وقيما متجذرة في تجارب معينة**. فالحرب الأهلية في **لبنان** على سبيل المثال أقرب من وجهة نظر تحليلية إلى تلك التي عصفت **بالبوسنة** منها إلى الصراعات الاثنية الدائرة في **السودان**، والصراعات الثائرية في اليمن أقرب إلى الازمات الاجتماعية في **موريتانيا** منها إلى أعمال العنف التي تهز الاردن أحيانا. وكذلك القول بالنسبة إلى تمايز الأزمة الجزائرية الراهنة وخصوصية المقاومة الكردية وتداعي المجتمع الصومالي أو الحركة الاجتماعية المعقدة في مصر.

أما بالنسبة إلى الحركات الاسلامية فمن السذاجة والتبسيط أن نصنف في خانة

واحدة حركة حماس في فلسطين أو الجماعة الاسلامية المسلحة في الجزائر أو حركة الاخوان المسلمين في مصر أو الأقلية الشيعية في البحرين أو الحزب الحاكم في السودان. وأخيرا هناك **الحركات الديمقراطية**. فهل يعقل أن نضع على المستوى نفسه التجربة المأساوية والفتية في **لبنان** مع تجربة **الكويت** (٧) الحديثة التي جرت في ظروف لا معقولة؟ أو المسيرة العشوائية للحركة الديمقراطية في **الجزائر** مع تلك التي أوجدتها وتسيطر عليها «السلطات العليا» في **الأردن أو تونس**؟.

ولا ننسى الحركات الاجتماعية التي تجتاح اليوم معظم المجتمعات العربية. وهنا أيضا يجب توخي الحذر وعدم الخلط بين الحركات الاجتماعية التي لها غاية اقتصادية واجتماعية من جهة وبين التي تتحكم بها السلطة، أو بين ديناميات التجمعات «المدنية» وتلك التي تختفي وراءها منطق الخصخصة.

كما نرى، نستطيع أن نسوق النماذج والأمثلة إلى ما لا نهاية. **ويبقى الشرع هو سيد الموقف في تجربة العالم العربي**. وغالبا ما يتم اغفال هذا الجانب في الدراسات الافتراضية التي تشمل كل المنطقة فيسود الاعتقاد أن البحث يشمل أوجها متشابهة-أي تماس الواحدة بالأخرى- فجرد أن هذه الأوجه «عربية» أو «**عربية -اسلامية**». بينما الأمر يتعلق بعمليات خاضعة لآليات منطقية مختلفة لأنها تدور في مسارات مغايرة وبالتالي فهي لا تماس الواحدة بالأخرى.

وبالعودة إلى ما ذكرناه آنفا، هل يمكن «مقارنة» تجربة الديمقراطية في لبنان أو«تماس» هذه التجربة بالاصلاح الدستوري في الكويت لمجرد أن هاتين التجربتين تتعلقان بمجتمعات عربية ما، في حين أن هذه الظاهرة السياسية موجودة في معظم بلدان العالم غير الغربي. فالتحليل عن طريق المقارنة هو فخ يتجسد في توجيه التجانس الثقافي النسبي في العالم العربي.

لاشك أن طريقة المقارنة ليست مرفوضة ولكنها تستدعي المزيد من الحذر واليقظة لأنها تبدو وكأنها تتم «تلقائيا». وبالتالي فاعتمادها يبدو أكثر سهولة من اعتماد غيرها. **ان تجانس العالم العربي هو مفهوم أيديولوجي يشمل هذا الواقع وهو «يعكسه» و«يشوهه» أيضا**. وحري بالفكر النقدي أن يبدد **الغموض الذي يحيط به لجعل هذه المقارنة ممكنة**.

بعد هذه التحفظات المنهجية، يصبح من الضروري ربط أية مقارنة بين الظواهر بقابليتها للقياس وتحديد «وحدة القياس» أي المعيار الذي يجعل العملية ممكنة. يجب مقارنة ما هو قابل للمقارنة! تبدو هذه الصيغة بسيطة ولكن تطبيقها في الواقع لا يخلو من الصعوبة.

٣- التجربة الديمقراطية:

في ما يتعلق بالتجربة الديمقراطية الحديثة في الدول العربية أو تحديدا «التجارب» الديمقراطية نستطيع أن نعتمد معايرا للقياس انطلاقا من مفهوم «التباين المعبر» (٨) الذي يميز كل هذه التجارب بالنسبة إلى غيرها، في النطاق الأفريقي مثلا أو في آسيا(وفي أية منطقة من آسيا) أو حتى في أوروبا الشرقية أو في أفريقيا.

تصبح بالتالي المسألة الأساسية هي مسألة «**الخصوصية**» التي تتمايز بها كل تلك التجارب بالنسبة الى تجارب في مناطق أخرى من العالم. أي بعبارة ثانية: **ما الذي يميز التجارب العربية الديمقراطية عن التجارب الأخرى؟ وهل من «خصوصية» عربية في هذا المجال؟**.

إن ما يميز هذه التجارب ليس بالتأكيد «انسحاب» الدولة في بعض القطاعات الاقتصادية والاجتماعية لمصلحة الخصخصة بايعاز من صندوق النقد الدولي، ولا تفاقم البطالة أو تذبذب فرص العمل واتساع حجم«القطاع غير الرسمي» الذي يعوض عن محدودية فرص العمل، كما لا يميزها تصاعد الاستياء الاجتماعي لاسيما استياء الشباب وما ينجم عن ذلك من أعمال عنف جماعية وتفاقم الاجرام وغياب الأمن بالاضافة إلى حركات النزوح الداخلية والخارجية التي تؤدي إلى اكتظاظ المدن وتثير قلق الحاضرات الغربية وتنامي الشعور بعدم الاستقرار. كما لا يميز هذه التجارب استشراء الفساد وتحول الأجهزة البيروقراطية في الدولة إلى مافيات. واعادة تنشيط **العصبيات الاثنية** أو القبلية التقليدية مع ما ينجم عن ذلك من عواقب وخيمة على المناخ المدني للأمة والوضع الهش لمفهوم المواطنية والمساواة أمام القانون والحقوق الخ.

ان تحرير السوق والغاء القوانين والأنظمة المفروضين على الدول الفتية والضعيفة في المستعمرات السابقة من قبل الآليات الجديدة **لمنطق العولمة أسفرا في كل مكان- بما في ذلك المجتمعات العربية -عن تفكيك بهذا القدر أو ذاك من الخطورة للأجواء الوطنية التي تشكلت حول هذه الدول.**

لقد تزعزع التنظيم الطبقي للمجتمع المتمحور حول النشاط الاقتصادي بسبب الحركات الجديدة للتكيف الهيكلي، فتحولت النشاطات الاقتصادية إلى القطاعات الانتاجية والمبادلات التجارية والمضاربة وكافة أنواع المتاجرة (**المخدرات والأسلحة الخ**)، وحل اقتصاد الريع في مواضع كثيرة محل النشاط الصناعي، والنشاط «النفعي» مكان الاستغلال الرأسمالي التقليدي.

لقد نجمت عن هذه التحولات نتائج بارزة على البنية الطبقية الاجتماعية **فتحولت البرجوازية الصناعية أكثر فأكثر نحو«الكومبرادورية» وتحالفت مع الفئات الحاكمة لتشكيل شبكات مناصرة متراصة وقوية** وأصبحت شرائح مهمة من العمال الاجراء في عداد «جيش الاحتياط» في حين تحولت فئات كاملة **من الطبقة الوسطى(المعلمون والمستخدمون والموظفون) إلى طبقة البروليتاريا**.

ولكن هذه الظواهر ليست خاصة بالمجتمعات العربية دون غيرها بل هي بأشكال ودرجات مختلفة من الحدة والخطورة أغلبية الدول التي أضعفتها عولمة الاقتصاد.

ولا شك أن ردود الفعل الجماعية لهذه الدينامية الجديدة التي يتميز بها الاقتصاد **المعولم** تتنوع إلى ما لا نهاية غير أن«**انحسار**» دور الدولة في كل مكان يخلف «**أجواء اجتماعية خاوية بكل معنى الكلمة**»(٩) تسعى المؤسسات غير الحكومية إلى ملئها.

وتبرز هنا دينامية التجمعات التي نجمت في معظم الأحيان عن تفتيت الادارة المركزية، بدعم من المنظمات الدولية وتشجيعها (١٠)، لقد اتسمت هذه الدينامية وتوسعت هنا وهناك وبرزت في كل مكان الدور الجديد **لمجتمع مدني** كانت سلطة الدولة قد قمعته وأدى تراجعها الراهن إلى تحريره وجعله ضروريا أو ممكنا على الأقل.

وبدورها، تقوم الحركات السياسية بادراج عملها في الدينامية العامة اذ تحور أهدافها وأشكال نضالها حول الواقع الجديد للأزمة الاجتماعية فالنضال من أجل «الديمقراطية» أي من أجل اعادة بناء

الدولة على الأسس الجديدة للتعددية السياسية، ومشاركة الأفراد الحقيقية في القرارات المصيرية والمساواة في الحقوق، ولتنظيم انتخابات حرة على كل المستويات الخ.. كل هذه الاهداف تشكل البرامج والمواثيق والمفردات الجديدة التي تعتمدها أغلبية أحزاب المعارضة والتي تحدد عملها السياسي.

تختلف النتائج بالطبع بين بلد وآخر وبين منطقة وأخرى. **فقد نشأت في أفريقيا «مؤتمرات الانتقال الوطنية»** التي جمعت الأحزاب وجماعات المعارضة للعمل على الانتقال السلمي إلى أنظمة ديمقراطية. وأدت الصراعات الاثنية والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية إلى انهيار النماذج الانتقالية التي ولدها مناخ التفاؤل عقب سقوط الأنظمة الديكتاتورية ونجاح الاستقلال في جنوب افريقيا. وفي أغلب الأحيان، أوقع هذا الفشل المتكرر والمآساوي الانتلجنسيا الافريقية في حيرة تامة. أما في **أمريكا اللاتينية** فقد تداخلت الحركات الاجتماعية تداخلا وثيقا مع التراتبيات الاثنية (**هنود، لاتينوس، غرينغوس، يانكيز**) في ظل مناخ ينعدم فيه الأمن باستمرار وتقوم ميلشيات مدججة بالسلاح بتعزيزه على الدوام. وتشكلت حركات جديدة على مستوى الطبقات الشعبية يلعب فيها العامل الديني لاسيما، نزعة **العنصرة**، Pentecoutisme دورا اندماجيا بارزا. ولكن في كل مكان، **خابت الآمال التي اثارها ضعف الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة بما في ذلك المجتمعات الأوروبية الشرقية** ولاسيما أبرزها أي روسيا. ففي **روسيا**، لم يستبدل انهيار الدولة وأجهزتها القمعية وتشتت البيروقراطية الستالينية الصارمة بنظام فوري خلافا لكل التوقعات. وسرعان ما تقوضت الانتصارات الديمقراطية في بعض القطاعات، على صعيد النظام الانتخابي مثلا أو حرية الفكر والرأي والتنظيم بسبب الفرص الاقتصادية والبطالة المتفاقمة وافتقار قسم كبير من السكان واستشراء الفساد وانعدام الأمن. ولم تفلح سوى بعض الدول في المعسكر السوفياتي السابق **كالجمهورية التشكية والمجر وحتى المانيا الشرقية** سابقا في الإفلات من منطق «الفوضى» هذا الذي أعقب اعادة هيكلة الأنظمة الاقتصادية والسياسية. ولا ننسى أن هذه البلدان تحظى بدعم قوي من الدول الغربية العظمى.

ونجد حالات مماثلة في مراقب المجتمعات المختلفة حيال القيود الجديدة التي أوجدها «**الاقتصاد العالم**» في أمريكا اللاتينية وآسيا. ففي هذه الحالة أو تلك، ينجح بعض الدول في الافلات نسبيا مع أقل «خسائر» ممكنة من دوامة العنف الجماعي واستشراء الفوضى.

نلاحظ اذن **أن البديل الديمقراطي عن الأنظمة الديكتاتورية الحاكمة في الدول غير الغربية يجد صعوبة في البروز في كل مكان تقريبا، وهذا البديل لم يتحقق فعلا سوى في بعض الدول**- هذا اذا لم يتحول إلى دوامة من الفوضى الخارجة عن السيطرة أو يتوقف في «منتصف الطريق» أي في دائرة الليبرالية الاقتصادية وحدها. وهذا هو الوضع في معظم الحالات ولاسيما في أغلبية الدول العربية ولذا تبدو الدول العربية تلك خصوصية يجب تسليط الضوء عليها في هذا المجال.

باستثناء **لبنان**(١١) ولأسباب عائدة لفرادة تجربته التاريخية **ودول الخليج النفطية** لأسباب اقتصادية جلية، عرفت سائر الدول العربية، وبأشكال خاصة بكل دولة، دورة تتميز بمراحل متشابهة تقريبا. حركات تحريرية بهذا القدر أو ذاك من التأثير. استقلال متمحور حول اجماع وطني نسبي، سياسات تنمية اقتصادية واجتماعية جذرية أو معتدلة حسب الحالة انما متأصلة بمعظمها في «**ذهنية مؤتمر باندونغ**». هذه هي المرحلة التصاعدية من الدورة تليها فترات «سلبية» مع فشل هذه السياسات والانفتاح الليبرالي وخطط التكيف الهيكلي ونتائجها السياسية والاجتماعية. وبالنسبة إلى دول المشرق العربي، فقد «تشرحت» هذه الدورة بسبب المجهود الحربي الذي فرضته السياسة الاسرائيلية مما أدى إلى «عسكرة الدول» وهي عسكرة تحد من النمو الاقتصادي ولكنها تعزز و«تشرعن» السياسات القمعية للأنظمة القائمة(١٢).

في عقد الثمانينات، **نتج ضعف الدول المرتبط أساسا بالفشل الاقتصادي ثغرات جديدة أمام الحركات الاجتماعية والسياسية**، تعددت «**روابط الدفاع عن حقوق الانسان**» وتنظمت على الصعيد الاقليمي في حين ظهرت **الحركات النسوية الأولى والمحاولات الأولى لتعددية الأحزاب**. وتقدمت الحركة الاجتماعية التي تبنتها أساسا الطبقات الوسطى وأصبحت مفاهيم الديمقراطية والمجتمع المدني ودولة القانون تعبيرا عن الآراء والموضوعات الرئيسة في الايديولوجيا الجديدة.

ولكن مع تفاقم **الأزمة الاقتصادية** وتسارع عملية افقار الطبقات الشعبية وارتفاع معدلات البطالة وظهورها في فئات جديدة- مهندسين ومتخرجين جامعيين ومدرسين وموظفين- اتسعت هذه الحركة الاجتماعية لتشمل الطبقات الاجتماعية المحرومة وتتجذر. **وشهدت كل من مصر والمغرب وتونس «انتفاضات الخبز»** التي أسفرت في الجزائر عام ١٩٨٨ عن مراجعة جذرية لنموذج الدولة الذي حكم البلاد منذ عهد الاستقلال. وتمحورت المجتمعات المنتفضة في كل مكان حول منطقتين تحملهما ديناميتان مختلفتان ولكنهما كلتيهما تحاصران حصن الدولة: الفئات العليا من الطبقات الوسطى التي تدعمها بعض شرائح البرجوازية والفئات الحاكمة مطالبة بالمزيد من الحريات(**حرية الرأي، حرية التجمع الخ..**) واحترام القانون ولاسيما «**حقوق الانسان**». في حين طالبت الطبقات الشعبية الفقيرة بالمساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير فرص العمل الخ. **وفي كل مكان، أعادت السلطات السياسية تنظيم نفسها وسعت للاستجابة إلى المطالب الأولى، مطالب المجتمع المدني الذي نكرت بدمجه وفصله عن الاحتقان الشعبي**. فشهدنا نهاية الايديولوجيا الشعبوية التي طغت على خطاب الحكام وممارساتهم في المرحلة السابقة.

وتم التخلي تدريجيا عن نظام الحزب الواحد وأصبحت الانتخابات «أقل شكلية» ولكنها ظلت عرضة للتزوير وتمتعت النقابات بهامش أكبر من الحرية في تحركاتها مع بقائها تحت سيطرة السلطة. وأصبحت حرية الصحافة «مسموحة». وقد حظي هذا الانفتاح النسبي في المجال السياسي داخل كل الدول العربية بدعم الدول الغربية والمؤسسات الدولية التي رأت فيه ترسيخا للمقولة الليبرالية الشهيرة ومفادها أن «الليبرالية الاقتصادية تؤدي بالضرورة إلى الديمقراطية».

غير أن هذه هذه الدينامية الجديدة المشابهة من هذا المنطلق للتجارب القائمة في **أمريكا اللاتينية** أو افريقيا نراها تتلازم هنا مع دينامية أخرى تتطور بموازاتها انطلاقا

من القاعدة الاجتماعية نفسها- أي من فئات المستعبدين عن اعادة الهيكلة-ومن الانتقادات عينها- دیكتاتورية الدولة، **فساد النخبة، العدالة الاجتماعية الخ.** ولكن الاشكالية العامة وأهداف العمل يختلفان في هذه الحالة. وقد ترفض هذه الديناميـة الأخرى رفضا تاما مطالب«**المجتمع المدني**»المتعلقة بالديمقراطية و«حقوق الانسان» وخاصة «حقوق المرأة» وحرية الرأي والتعبير التي تعتبر دليلا على الاستلاب أمام الثقافة الغربية. ولكي تعطي هذا النقد مزيدا من الزخم، أضفت عليه صبغة شرعية باستنادها إلى خطاب شعبوي يمجد التلاعب على أمجاد الماضي وويلات الحاضر. والأمر يتعلق طبعا **بالحركات الاسلامية**، تلك الحركات التي تندرج أصلا في منطق فاعل مواز للمنطق الذي يتحكم بحركة التنظيمات الاجتماعية «التقليدية»(احزاب، نقابات الخ..) المنخرطة ضمن دائرة المصالح» في النشاط الدنيوي للمجتمع. هذه **الحركات الإسلامية تصب بقوة في مجال النقد الأخلاقي بدلا من النقد السياسي(١٣) ،والنقد الثقافي عوضا عن المجال الاقتصادي، بصورة مستترة أكثر منها علنية، وبايثار التقنيات السلمية للاقناع والشورى على المواجهة المباشرة مع السلطات السياسية** . والجدير بالذكر أن هذه الحركة غالبا ما تمتعت بدعم السلطات السياسية التي كانت تريد استخدامها لتدعيم نفوذها ايديولوجيا وكذلك لاضعاف نشاط قوى«**اليسار**» (الطلاب ، النقابات العمالية) التي كانت تتحدى سياسات الدولة.

لقد كان النشاط الاسلامي في هذه المرحلة الفاصلة من التنموية يندرج أساسا في«**دائرة الروحانية**» تاركا الفضاء العلماني للمجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية إلى المنظمات المهتمة بهذا الشأن أي إلى الأحزاب العصرية أي ذات الطابع الغربي وإلى النقابات ومختلف الجمعيات المرتبطة بالقانون الوضعي الخ..

ولكن ظهور هذه **الحركات الاسلامية**(١٤) منذ حوالي العقدين من الزمن في النطاق الاجتماعي العربي وانتشارها السريع الذي أضحى مهيمنا في«**الفضاء العام**» لبعض الدول **كالجزائر ومصر** وقدراتها على التأقلم مع«الرغبة الأخلاقية والسياسية» لشرائح واسعة من المجتمع ومنها الفئات المستضعفة ،وكذلك على إعادة صياغة هذه الرغبة في الخطاب الديني، كل ذلك يضفي على التاريخ المعاصر في المجتمعات العربية«أسلوبا» خاصا تجذب نسيته بـ «خصوصية» هذه المجتمعات(١٥).

لقد أصبحت مراحل هذا التنشيط البطيء انما الحتمي للتعبئة الاجتماعية بواسطة الحركات الدينية معروفة اليوم بما فيه الكفاية ولا داعي للعودة إليها هنا. ونكتفي بالقول أن العمل تحول سريعا إلى حركة واسعة جماهيرية وشمولية أي مدفوعة من قبل ديناميكية توتاليتارية بعد أن كانت مجرد أشكال مستترة نسبيا «مقاومة التغرب» في بادئ الأمر أي بدون فعالية تذكر في الديناميكية العامة. ومن ثم طغت هذه الحركة بقوة على الجانب الروحاني والثقافي لتشمل كل المجتمع بما في ذلك دوائره الدنيوية إلى حد كبير، ساعية إلى توحيد الطبقات الاجتماعية في«كتلة تاريخية» جديدة، وهكذا بلورت في نهاية المطاف نقدا للدولة نفسها، ليس لأشكالها الادارية والتنظيمية فحسب بل لمبدأ الدولة نفسه.

لقد فاجأت الحركات الاسلامية الحديثة السلطة السياسية وكذلك حركات المعارضة العلمانية التقليدية وأصبحت تنافسها في القدرة على تنظيم التعبئة الاجتماعية وخوض الصراع السياسي(١٦). وتحولت هذه الحركات الاسلامية إلى حركات منافسة للمعارضة العلمانية بعد أن كانت موازية لابل معادية لها وأحيانا متسلطة وتدميرية كما هو الحال في الجزائر. وأصبحت في بعض الحالات قطبا مهيمنا في الساحة العامة تتمحور حوله كل النزاعات بشأن مستقبل المجتمع.

لقد انخرطت حركات المعارضة«**الدنيوية**» في منطق اعادة بناء الدولة، واعادة تحديد علاقتها بالمجتمع لاسيما المجتمع المدني، وتميزت أعمالها غالبا بالمواجهات العنيفة مع سلطة الدولة وبقمع لا يطاق اتاحه تداعي الدولة وفقدانها التدريجي لشرعيتها وأن بقيت شراسة قواها القمعية على حالها، فكان هذا هو«**البديل الديمقراطي**» الذي استعارته المجتمعات العربية على غرار المجتمعات الأخرى في العالم غير الغربي.

ولكن ما أن الاشكالية التي طرحتها الحركات الاسلامية كموضوع سجال تنقل هذا السجال ولاسيما الدينامية الاجتماعية إلى موقع أخر، وتجعله يدور حول تطابق الدولة والمجتمع مع النموذج الديني وهي اشكالية تتجاوز موضوعها في منظور أقل ما يقال عنه أنه يعد الرؤية ويزيد من صعوبة طريق التحرير.

فمن خلال اثارة النزعة الدينية الشعبية التي تأججت بسبب مواقف الدول الغربية العظمى في المنطقة وصفاقة الدولة الاسرائيلية وتدمير الاقتصاد العراقي والحظر المفروض على العراق وليبيا، **تؤدي الترجمة الدينية للتناقضات الاجتماعية والسياسية التي تعيشها فئات كبيرة من المجتمع إلى«تهييج» الدين الذي يعمد إلى تعبئة التحرك الشعبي بدون شك ولكنه لا يسهم أبدا في توضيح الحركة الاجتماعية**. فهذه الحركة تتأرجح بين فترات من الغليان المتفائل الشديد وبين فترات من الانكفاء والجمود الكامل لتعاود تحركها من جديد بالوتيرة نفسها وفق المبادرات التي يطلقها العدو، في الخارج كان أم في الداخل. وهكذا تتطور هذه الحركة، كردة فعل بالأساس حسب الأوضاع ،وتتمحور حول نسيج اجتماعي متفكك ومتهالك بسبب الازمة الاقتصادية والعنف المتعدد الأشكال، وكذلك بسبب نظام فكري يستند إلى تصور ماض تاريخي مجيد. قد يكون ناجعا على المستوى المعنوي، ولكنه لا يتمتع بأدنى فعالية أمام المشاكل الراهنة. **فادراك «موازين القوى» الضروري من أجل تنظيم عقلاني للتحرك يتسامى في رمزية طهرانية للتاريخ بصفتها تجاوزا وقدرية، وبالتالي للواقع المرير الذي يتراءى وكأنه «عقاب»قبل الانتصار النهائي والحتمي بالطبع.**

على الصعيد السياسي البحت ،تؤدي هذه الاشكالية إلى استحالة«**اجماع وطني**» حول التغيير الضروري للدولة وتحديد طبيعتها ودورها في المجتمع، وتفرض كل محاولة لتشكيل «كتلة تاريخية» حول هذا المشروع البديل، كتلة كان من شأنها أن تحقق هذا المشروع لاسيما وأن هذه الاشكالية ترفض في أغلب الأحيان مفهوم«**الديمقراطية** نفسه الذي يعتبر «غربيا» ،أو تعتمده ، في أفضل الأحوال ، لغايات تكتيكية أو كوسيلة مما ينزع عند أي

معنى. وأخيرا . تقوم هذه الاشكالية باضعاف جبهة المقاومة لديناميكية **العولمة الجديدة** فتركز الرهان عموما على اشكاليات لا تؤدى إلى التصدى لها كالحديث عن «**صراعات ثقافية**» أو حضارية جديدة أو «**حملات صليبية**» أخرى الخ.. وهى كلها تأويلات ثقافية لا تؤثر سلبا على الاطلاق فى الاستراتيجيات الراهنة لليبرالية العالمية. وهذه «الصراعات الثقافية» **ولأنها غالبا ما تخفى تضاربا فى المصالح، فقد خدمت على الدوام الاستغلال والهيمنة الاقتصاديين وسعت لتبريرهما.**

من جهة أخرى، تجد دول المنطقة فى نشاط الحركات الدينية ذرائع جديدة للمماطلة فى تنفيذ الاستحقاقات السياسية التى تتضمنها مشاريع التحرير الاقتصادى. **فالتهويل بال«خطر الاسلامى»، الذى لا تتوانى السلطة الحاكمة فى كل مكان عن «توظيفه» لمصلحتها، يعيق المسيرة الديمقراطية فى الدول** فهذا اذا لم يدفع الحكام إلى تعزيز قدراتهم القمعية وتشديد الاجراءات القضائية. أما فى **تونس والمغرب** فالسلطة الحاكمة تحاول تقويض كل أشكال التضامن الممكنة بين الطبقات الوسطى والطبقات الشعبية وتضع «تحضر» الأولى فى مواجهة «تخلف» الثانية . فتنتشر «**حالة الطوارئ**» والقوانين الاستثنائية فى حين تعمد الأنظمة الانتخابية إلى تعطيل التشريع فى هذا المجال متذرعة بالرغبة فى منع الاسلاميين من الدخول إلى المجلس النيابى.

وهكذا تشهد الديناميكية الديمقراطية جمودا كاملا بهذا القدر أو ذاك بينما يتماهى الحكم فى بعض الدول، كما فى الجزائر، بصورة تامة مع **المؤسسة العسكرية**. أنه لتخاذل مخزن للديناميكية التاريخية التى أتاحها الأمل الديمقراطى بعد احباط التنموية . هذا الأمل الذى يبدو أن القوى الاجتماعية القادرة على تحقيقه تبتعد عنه أكثر فأكثر اليوم.

إن اعادة بناء هذه «**الكتلة التاريخية والشعبية**» فى كل بلد هى المهمة الأساسية فى هذه المرحلة اذ أنها تمثل فى الواقع السبيل الوحيد لتجسيد البديل الديمقراطى واعادة بناء الدولة بأقل قدر ممكن من العنف.

علي الكنز- نانت ١٩٩٧/٤/٢٥

هوامش

١) لا تكفى صفحات بيبليوغرافية كاملة لتغطى هذا الحقل من الانتاج الفكرى الذى سرعان ما تكون بعد الفراغ الذى خلفته حقبة «التنمية» منذ الثمانينات . ويمكن مقارنة غزارة هذا الانتاج بتلك التى تتسم بها الدراسات حول الأصولية الاسلامية الحديثة، وهى «رديف» الديمقراطية التى تذكرها وتنادى بها على حد سواء.

٢) أن وضع جنوب افريقيا فريد من نوعه، ولا شك أن الشخصية الفذة لنلسون مانديلا والقوة التنظيمية التى تتميز بها المعارضة القديمة لنظام الفصل العنصرى قد أسهما كثيرا فى ذلك بالاضافة إلى أهمية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية التى لم يشرعها نظام الفصل العنصرى. وتمثل كوريا الجنوبية بدورها حالة فريدة ولكن زخم الحركة الاجتماعية وطابعها المنظم فى هذا البلد هو الذى هو الذى أعطى للانتقال ديناميته وتماسكه. أما فى حالات كثيرة للأسف، لا سيما فى أفريقيا . فقد باءت تجارب الانتقال المتشتتة بالفشل وأفسحت المجال أمام تفاقم الصراعات الاجتماعية بمختلف أشكالها.

٣) يجب هنا القيام بدراسة كاملة لتصنيف وتحليل **التعميمات العلمية** المزعومة على غرار: العرب لديهم نزعة ثقافية نحو الاستبداد «أو» الحضارة العربية- الاسلامية هى فى جوهرها حضارة لاديمقراطية الخ.. وما يدعو للاستغراب والحزن أن العديد من الباحثين العرب اللامعين يشاركون فى هذه «الرهبانية» المستجدة. **كهشام شرابى** ومفهومه حول «الأبوية الجديدة» أو غسان **سلامة** الذى يتحدث عن «ديمقراطية بدون ديمقراطيين» الخ.. وبما يجب رد هذا النقد «**اللاذع للذات**» إلى شعور بالنقمة والاستياء- وأفضل ألا أتحدث عن «**الكره للذات**» الذى يحمله العديد من المفكرين العرب كعبء يثقل كاهلهم يعانون منه كلما قارنوا أوضاعهم بأوضاع الغربيين. وهذا ما دأبوا على القيام به منذ **رفاعة الطهطاوى** على الأقل.

٤) من هذا المنطلق ، يمكننا القول أن الدعم الأمريكى غير المشروط لاسرائيل ليس، كما تحمل كل المظاهر على الاعتقاد، نتيجة للهيمنة القوية التى تمارسها الولايات المتحدة على إسرائيل (أهمية اللوبى اليهودى فى الولايات المتحدة أو الناخبين اليهود فى المدن الأمريكية الكبرى الخ..) انما هو بالأحرى استخدام الولايات المتحدة لاسرائيل كأداة لتنفيذ استراتيجيتها الرامية إلى الهيمنة على المنطقة. فما مصير هذه العلاقة **عندما ينضب الاحتياطى العربى** من النفط؟

٥) تشبه هذه العملية فى بنيتها أشكال التضليل بواسطة «الاثنية» التى رافقت استعمار جزء من أفريقيا- ورواندا هى أعظم مثال على ذلك وأن بصورة كاريكاتورية مأساوية- أو «العرق» اللذين تميز بهما نظام الفصل العنصرى فى جنوب أفريقيا، وكذلك سيطرة البيض فى الولايات المتحدة.

٦) نستعير هذا المفهوم من **جيرار هوزيه** ودراساته حول الحركات الاجتماعية والدينية فى **الهند المعاصر**.

٧) لقد قام غسان سلامة الباحث فى العلوم السياسية بالمقارنة بين لبنان والكويت واقتصرت مقارنته نظريا على «صغر حجم» هذين البلدين . وهذا أسلوب غريب فى المقارنة بالرغم من اعتماد الباحث فى طريقته التحليلية لأسلوب **جان جاك روسو** (أنظر **غسان سلامة**: ديمقراطيات بدون ديمقراطيين»-منشورات فايار -باريس ١٩٩٤).

٨) لقد صاغ **كلود ليفى** ستروس مفهوم «**التباين المعبر**» ووضعه قيد التجربة. وهو مفهوم يسمح بتحديد فضاءات ثقافية «متجانسة» انطلاقا من اختلافاتها مع فضاءات أخرى، ويستند إلى الطريقة التى وضعها **فرديناند دو سوسور** فى مجال الألسنية.

٩) هذا المفهوم هو ل ب. بادى (أنظر: «التطبيع والتجديد فى المقاربة السوسيولوجية للعلاقات الدولية»- فى «الدولة الحديثة، القوميات والحركات الاسلامية»- مجلة العالم الاسلامى والمتوسطى -عدد ٦٨- ٦٩- ١٩٩٤) . ويحدد هذا المفهوم الفضاءات الاجتماعية التى لا تخضع لسلطة الدولة.

١٠) تتميز نظرية المؤسسات فى معادلات بريتون وودز (صندوق النقد الدولى والبنك الدولى تحديدا) بنزعتها التبسيطية المحيرة: فالغاء التأميم فى الأنظمة الاقتصادية يجب أن يفسح المجال أمام الخصخصة على الصعيد الاقتصادى- وهذا ما تدعو إليه الليبرالية- وتجعل الديمقراطية السياسية ضرورية. ولكن هذه العلاقة السببية واضحة مطلقا ولذا تجرى المحاولات لتحقيقها عن طريق المساعدات والدعم الخ.. أى كل ما يتعلق بالنتيجة (الديمقراطية) ولكن تحقيقها غالبا ما يتأخر.

١١) «استثنائية» لبنان فى التجربة الديمقراطية الحديثة فى العالم العربى لا تحتاج إلى الاثبات ونكتفى بالاشارة إليها كما هى.

١٢) هذه «الدورة» ليست متزامنة بل هناك تفاوت زمني بين الدول المختلفة. فعندما اعتمدت مصر سياسة الانفتاح ابان حكم **السادات**، باشر العراق سياسة صناعية طموحة، وعندما أممت الجزائر القطاع النفطي، كان المغرب قد بدأ يطبق سياسة الانفتاح الليبرالي وتونس تستعد لتطبيقها الخ..

١٣) وهو موقف يدافع عنه بشدة دعاة الاصلاح في عصر النهضة وعلى رأسهم الامام **محمد عبده** الذي كان يأنف السياسة ويعتبرها نجاسة يجب صون الحياة الروحية منها.

١٤) كانت العديد من المنظمات والمؤسسات الاسلامية موجودة قبل هذه المرحلة بالطبع. والملفت في الأمر هو قدرتها المفاجئة- لدى انهيار الأنظمة الديكتاتورية التي حظرت كل شكل من أشكال التعبير السياسي المستقل- على التحول إلى «أحزاب جماهيرية» استنادا إلى المفهوم **الغرامشي** وفرض هيمنتها على المنظمات الأخرى. وتتجسد هذه الهيمنة هنا في «مركزيتها» داخل طوبولوجيا النطاق الاجتماعي والسياسي والثقافي والضرورة بالنسبة إلى أي شكل آخر من الأشكال التنظيمية لأن يتحدد بالنسبة إلى هذه المركزية، في الخطاب كما في كيفيات العمل ومنطق التحالف.

١٥) نذكر هنا أن الكثير من المنظمات الاسلامية كانت «مدعومة» عند نشوئها من قبل الأنظمة العربية القائمة التي رأت فيها وسيلة لمجابهة نشاط «القوى اليسارية» التي كانت منخرطة في الصراعات الاجتماعية والسياسية. فكررت هذه الأنظمة على مستواها ما فعلته الولايات المتحدة واسرائيل على صعيد المنطقة بكاملها بهدف اضعاف الحركات القومية المتهمة بتحالفها مع الاتحاد السوفياتي. ولم توفر الأنظمة النفطية في الخليج التي تبنت الصراع ضد القومية العربية دعمها لهذا الفريق وذاك.

١٦) تحتدم المنافسة أيضا كان على مستوى «المجتمع المدني» كالنقابات والحركة السياسية الصرف بين المنظمات العلمانية والمؤسسات الاسلامية. أما على صعيد الطبقات المحرومة نشهد عملية رعاية منظمة لاسيما عبر جمعيات التكافل الاجتماعي التي تعوض غياب مساعدة الدولة في مجالات الصحة والتعليم والتأهيل وانشاء تعاونيات استهلاكية.

١٧) هذا هو الوضع النموذجي اليوم للدولة الجزائرية التي نجحت في تأخير اعادة بنائها المرتقب بالتحايل على «الخطر الاسلامي» والتحكم بالنشاط بعض هذه الحركات لتعزيز سياستها القمعية. ونجد بصورة أقل «صرامة» هذه التقنيات الجديدة في دول أخرى كتونس ومصر.





د. رفعت السعيد

بهيج نصار

مسئول رغم أنفه

الاسم: مصطفى بهيج طه نصار

اسم الشهرة: بهيج نصار

تاريخ الميلاد: ١٩٢٣

المهنة: مدرس-اذاعى

صحفى- محترف ثورى- إلخ.

.. الأسرة محافظة. والأب تاجر. والنشأة في القاهرة القديمة. قدماء الصغيرتان ترستا وهو طفل على حوارى الحسين والباطنية والدراسة. تلقى علومه الابتدائية في مدرسة النحاسين، والثانوية في الخديوية. كان لم يزل في بداية مرحلته الثانوية عندما انفجرت المظاهرات الطلابية. وتكون بعض أطراف قياداتها -كالمعتاد- للمدرسة الخديوية. كان «هور» وزير خارجية بريطانيا قد أصدر تصريحه الشهير ضد حق مصر في الاستقلال ووجد نفسه يصرخ بأعلى صوته «يسقط هور ابن الطور».. وفيما يحلق منتشيا بالهتاف المنغم. شئ بارد التصق برأسه. إنه مسدس كونستابل انجليزى ثم تهاوى «شوم» الجنود المصريين على رؤوس الجميع.

* «**منذ هذه اللحظة أحسست أن المسألة جد.. وأنها ليست بالبساطة التى كنت أتصورها**» (**من تسجيل معه**) ويمضى التلميذ وفتى الحوارى (ككل الأسرة) .. وطنى التوقد. لكنه يبحث عن طريق.

الحلاق الذى اعتاد أن يحلق عنده منذ الطفولة كان يملأ جنبات محله الصغير المنزوى فى إحدى حوارى شارع جوهر القائد بأحاديث مدهشة تشبه الأساطير عن «**المسكوف**» (نسبة إلى **موسكو**) الذين يعيشون عندهم جنة للفقراء، حيث لا فقر ولا ظلم. أذناه الصغيرتان كانتا تلتقطان العبارات فيما الرأس يخضع لضربات المقص.

.. ثم تعالى صوت الحلاق فى مرات لاحقة متحدثا عن انتصارات مذهلة يحققها «المسكوف» ضد **هتلر** فى **ستالينجراد**.. **ولينينجراد**. وهكذا دخل الجامعة (كلية الآداب - قسم فلسفة) وهو ممسك بهذا الخيط الذى تلقفه من حلاق الحى الفقير.

.. هناك فى ردهات كلية الآداب سمع لأول مرة عن **الماركسية** . تلقف الأحاديث متلهفا .. الكلمات الآن أكثر اتساقا. وأكثر جاذبية. ومع مجموعة من الطلاب (**مصطفى سويف ومحمد جعفر** وآخرين) بدأ يتردد على منزل فى شارع القصر العينى حيث يستمعون إلى محاضرات عن الماركسية. صاحب البيت (**أنور كامل**) كان يؤسس أو يحاول تنظيما (**الخبز والحرية**) وربما كان زميلاه **سويف وجعفر** على علاقة أكثر عمقا بالتنظيم. وربما كانا على علاقة خفية بمعيد فى الكلية بقسم انجليزى (**لويس عوض**) أما هو فقد كان على الحافة كان لم يزل فى مرحلة الاستماع. المحاضرات متعالية، معقدة. تتحدث عن **عبقرية التناقض ، ونقائض القيمة ، وقوانين الجدل**.. ورغم أنه طالب فى قسم فلسفة شعر بالهوة بين هذه الكلمات المعقدة وبين الواقع. وتساءل فى بساطة كيف يفهم الفقراء.. ومنهم مصدر إلهامه الأول «الحلاق» هذه التركيبات اللغوية المعقدة؟.. وفيما هو يغالب تردده.. وجد البوليس ضربته إلى محاولة «**الخبز والحرية**» قبض على صاحب بيت القصر العينى (**أنور كامل**) وعلى واحد من زملائه (**محمد جعفر**) . وتوقف نبض هذه المحاولة.

ويستمر الفتى فى تطلعه. المعيد **لويس عوض** يدعوهم إلى جمعية «**الجرامفون**» وإلى محاورات هى أقرب إلى الفلسفة منها إلى السياسة. وفجأة بدأ طيف جديد يلوح فى أفق الجامعة. شبان من نوع مختلف ، يمارسون بشكل مختلف . كلماتهم أكثر بساطة ، وأقرب إلى الفهم. ونضالهم العملى أكثر فعالية وأعلى وقعا. **كمال عبد الحليم**. **عز الدين فوده**. **جمال غالى**. **لطيفة الزيات**.. وسمع لأول مرة اسم **حدتو** (الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى). لكن الأمر ليس بهذه البساطة فهو يسمع أن هناك عدة منظمات .. وعدة انقسامات.. وتداول مع أصدقائه الخمسين (**محمود العالم**- **عباس أحمد**- **أمين عز الدين**) وقرروا المرور على هذه المجموعات المتناحرة للاستماع إلى وجهة نظر كل منها. ولكن وقبل أن يكملوا دورة الاستماع.. داهمهم قطار التخرج من الجامعة.

أبوه (التاجر البسيط المحافظ) ألح على وظيفة حكومية مضمونة الراتب والمعاش- وهكذا ترك مناقشاته المتأنية ، وانشغاله بسماع الموسيقى. وكتابة القصة (كتب مجموعة كبيرة منها.. **وعندما صادر البوليس حصاد سبع سنوات من الكتابة قرر أن يتوقف عن كتابة القصة**) ليعمل مدرسا فى مغاغة لمدة سنتين.

بعدها يعود إلى القاهرة- ترك التدريس ليعمل فى قسم الأخبار بالإذاعة (معدا للنشرة والبرامج الأخبارية).. فور عودته التقى بصديق العمر **محمود العالم** . أبلغه محمود أنه انضم إلى تنظيم شيوعى صغير اسمه «**نواة الحزب الشيوعى المصرى**».. اختاره لأن هدفه هو توحيد كل الشيوعيين. بلا تردد انضم معه.

***

كل الحماس المختزن انسكب فى نضاله الجديد. شوقه القديم لفعل شئ من أجل الفقراء يتملكه الآن ويلهبه ، ويدفعه إلى عمل متدافع .. لا يهدأ.

لكن التنظيم الذى انضم إليه كان صغيرا جدا (كان يمارس الجرى فى حجرة ضيقة) وكان قائده (**فوزى جرجس**) يتمسك بالشكليات بصورة صماء. فكماوجد **لينين** البلاشفة عبر مجلة تنشر آراءهم وتدير حوارا فيما بينهم فعل هو. أصدر نشرة محدودة الصفحات، بدائية الطباعة، ضيقة التوزيع. لتدير حوارا من أجل الوحدة.. وفجأة قبض على قيادة التنظيم. وفجأة: **وجد نفسه هو ومحمود العالم مسئولين عن التنظيم**.

وأصبح مسئولا رغم أنفه. فمن فرط التمسك الشكلى بالتشكيلات قرر **فوزى جرجس** أن القيادة خارج السجن هى وحدها القيادة.. ولها كل السلطات حتى عليه هو.

أصبح مسئولا تنظيميا . أشرف على جهاز الطباعة. وعلى إدارة العمل التنظيمى. وبدأ العمل فى الاتساع لكنه لم يلبث أن قبض عليه فى نهاية عام ١٩٥٣ .فى السجن التقى بالقيادة القديمة وكان الخلاف ملتهبا بين **فوزى جرجس وإبراهيم عرفه** . وبما أنه المسئول القادم من الخارج . فهو بالمنطق الشكلى مسئول عنهما . ومرة أخرى ورغم أنفه يصبح مسئولا عن شيوعيين مخضرمين يخوضان حربا ضارية فيما بينهما .. داخل السجن. شهران فقط فى السجن (ضبطوا أوراقا أثبت الطب الشرعى أنها ليست بخط يده) .. ويخرج من جديد ليلتهب نشاطا ضد **الدكتاتورية العسكرية**.. **وضد حدتو التى أيدتها**.. أربعة أشهر فقط هى كل ما أتيح له من وقت ليقبض عليه من جديد. وليدخل السجن من جديد.. وليتعرض لذات المحنة من جديد أن يكون مسئولا رغم أنفه.

وفى الخارج كان **محمود العالم** (النواة) **وشهدى عطيه** (حدتو) يستعيدان صداقتهما القديمة ، ويعملان بجد من أجل انجاز المهمة التى بدأت فى سجن مصر وهى توحيد خمس منظمات شيوعية معا. ونجحا . **وتأسس الحزب الشيوعى الموحد**.

ويأتى نبأ الوحدة سجين جديد (**أنور عبد الملك**) . ويتوحد رفاق المنظمات الخمس داخل السجن. ويرغم أن الحدتو الأغلبية إلا أنها رشحت **بهيج نصار** ليكون مسئولا عن التنظيم الموحد. واعتاد على أن يكون نقطة التوازن بين عناصر مختلفة ومتعارضة. وأن يحافظ على وحدة التنظيم الحديث التوحد.

ويمضى قطار الوحدة فى آخر محطاته. لكن ما جدوى أن تتوحد الكلمات دون أن تتوحد الإرادة الحقيقية. هو فى هذه الفترة صحفى فى جريدة **المساء** ، **ومجلة الهدف** وعضو فى اللجنة المركزية (كان مجلس قيادة الثورة قد أصدر قرارا بفصله من الإذاعة عقب القبض عليه عام ١٩٥٤) ويقع الانقسام. وتقع حملة القبض الشهيرة فى أول يناير ١٩٥٩ . **ويقبض عليه من جديد** .

ويرتبط اسم **بهيج نصار** بموضوع لعب دورا بالغ الأهمية فى مسيرة الحركة الشيوعية. تقرير «**المجموعة الاشتراكية**» . ذلك التقرير الذى حظى بأكبر قدر من الاهتمام .. التأييد أحيانا والاستهجان فى أحيان أخرى.

ويحكى (فى الحديث المسجل) عن قصة هذا التقرير:

«قبلة حملة القبض أتى **عادل حسين** ومعه مجموعة من الكراسات مغلفة بغلاف أخضر (اشتهرت خلال نظر القضية باسم «الكراسات الخضراء») .. فى هذه الكراسات كان **عادل حسين** يلفت النظر إلى تطورات اقتصادية هامة ، وإجراءات -**وإن لم تكن اشتراكية بالمعنى العلمى**- **إلا أنها ثورية** .. وتقدمية (ماوالى المحاصرين فى

دناعيهم هذه الفقرات مؤكدين تأييد الحزب (حدتو) لعبد الناصر.

ثم وأثناء السجن وجد عبد **الناصر (ضربته)** لأبو رجيلة (**بهيج** يذكر واحداً من أهم ما تعلمه من دروس.. كان **عبد الناصر** يزور الاتحاد السوفيتي في واحدة من أهم زياراته، وفجأة بدأت شركة **ابو رجيلة** للاتوبيس في اتخاذ اجراءات تعسفية ضد العمال وكأنها تدفعهم دفعا للاضراب. كان **بهيج** مسئولا عن منطقة الجيزة ومن بين مسئولياته النشاط العمالي الواسع جداً للحزب الموحد وسط عمال النقل العام. اتصل بالمسئولين الحكوميين ليجدهم مساندين لأبو رجيلة.. خشي من انفجار عمالي يتلوه رد فعل حكومي عنيف يفسد كل زيارة **عبد الناصر** لموسكو. خاض مساومات مضنية **ونجح في تفكيك اللغم وتجنب التصادم بين العمال وعبد الناصر خلال زيارته لموسكو**.. وهكذا يكون توجيه الضربة لشركات أبو رجيلة ذا مذاق خاص عنده) -ثم كان **تأميم بنكي مصر والأهلي ثم تأميم الصحافة**. والتهب النقاش في السجن. وتذكر الجميع الكراسات الخضراء.. وقررت القيادة فتح نقاش حول الموضوع. أي نقاش هذا؟! الزنازين مغلقة. يتحاور من في الزنزانة. قد يمكن نقل أحدهم إلى زنزانة أخرى.. أو يجري النقاش بشكل تلغرافي خلال الطابور الذي يستمر قرابة الربع ساعة.. ويسير فيه السجناء أربعات أربعات.. يتم ترتيب الاربعات لتبادل الآراء.. وآخر ما وصل إليه الحوار من نتائج.

ورغم أنه كالمعتاد - كلف بأن يكون مسئولا عن هذا الحوار وعن كتابة تقرير بنتائجه. الأمر صعب للغاية.. الرسائل التلغرافية لا تشكل حواراً بالمعنى المفهوم. والعلاقة بالواقع الراهن منعدمة وأعد الورقة الشهيرة التي دخلت التاريخ (البعض يرى أنها دخلته عبر أبواب الجنة والبعض يرى أنها دخلت عبر بوابة جهنم).. كتب محاذرا وكأنه يكتب بالشوك على الشوك. **لديهم أفكار اشتراكية، ليست كاشتراكيتنا**. اجراءات هامة تقترب بهم أكثر فأكثر من الطريق الصحيح. لكنها ليست كاملة. مجموعة تتبنى أفكاراً وتمارس إجراءات اشتراكية وإن كانت ليست اشتراكية بالمعنى العلمي.

ويبقى للحوار معها مسائل مهمة لابد من حسمها: **دور الطبقة العاملة. الديمقراطية**. ثم قال: إنه يمكن التوحد مع هذه المجموعة على أساس «**مفاهيم**» (لاحظ كلمة مفاهيم) **الاشتراكية العلمية** (لاحظ تجنب كلمة الماركسية).

قامت الدنيا ولم تقعد على اثر توزيع هذا التقرير. البعض كما تلك تمسك به واتخذ من الاجراءات **الناصرية** اللاحقة (**تأميمات عام ١٩٦١ والاصلاح الزراعي الثاني**).. والقوانين اللاحقة: ايجار المساكن - ٥٠٪ عمال وفلاحين. حقوق المرأة العاملة.. الخ) دليلا عمليا لا يدحض على صحة التسمية «**المجموعة الاشتراكية**» وصحة الاتجاه «**التوحد**» على أساس مفاهيم الاشتراكية العلمية.

والبعض ظل ولم يزل يتهم هذا التقرير بأنه الاساس الفكري والأب الروحي لفكرة حل الحزب.

***

وخرج من السجن مع الجميع. عمل في **الجمهورية**، وحتى بعد قرار الحل ظل واحداً من القلائل المشدودين إلى التجربة (اذكر ذات يوم، وبعد أن صدر أول كتاب «**الأساس الاجتماعي للثورة العرابية**».. أن بهيج زارني في منزلي بمنشية البكري. كان يمسك في يده كتابا بالانجليزية. دخل مباشرة كعادته في حوار متحمس عن أهمية كتابة **تاريخ الحركة الشيوعية المصرية**. لماذا اختارني بالذات لا أدري. برر الأمر ساخنا بأن كتابي يوحي بقدرتي على مثل هذه المحاولة. قال: هم يزيفون تاريخنا. وبعد الحل سيطال التزييف كل شيء ولابد من شخص يبدأ في كتابة التاريخ الصحيح. كنموذج للتزييف ألقى على المائدة الكتاب الذي كان ممسكا بيده **كتاب والترلاكور: الشيوعية والقومية في الشرق الأوسط** كان قد وضع علامات على عبارات مستفزة وواضحة الزيف.. وهكذا كان **بهيج** هو صاحب قرار وأيضا صاحب فضل لفت انتباهي إلى أهمية التخصص في كتابة تاريخ الحركة الشيوعية المصرية).

.. ويسافر **بهيج** إلى برلين (الشرقية) مراسلا **لوكالة انباء الشرق الأوسط**. ثم يعود إلى مصر ليسهم معنا بشكل نشيط جدا في **حركة السلام**. وعندما عدت أنا من هلسنكي حيث عملت لفترة عضوا في السكرتارية الدولية **لمجلس السلام العالمي، حل بهيج نصار محلي. بقي هناك زمنا طويلا خاض فيها معارك بالغة الأهمية دفاعا عن الحق العربي**. وامتلك مواهب وخبرات عالية وذات مستوى عالمي رفيع في تعبئة الرأي العالم العالمي ضد **الممارسات الصهيونية**، ومن أجل الحق **الفلسطيني** (هو الآن **نائب رئيس لجنة التنسيق الدولية للقضية الفلسطينية بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة**) وخبرات عالية في المنظمات غير الحكومية (اشرف على عقد مؤتمر خاص للمنظمات غير الحكومية في افريقيا).. وأصبح واحداً من أشهر المتخصصين في مسألة **نزع السلاح النووي** في منطقة الشرق الأوسط.. وهكذا كانت سنوات الخارج سنوات عمل شاق ودؤوب لكنها كانت سنوات صعبة. ففيها كانت **كامب ديفيد**. وفيها كان نضال حزبي بالغ الصعوبة. ولقد ازداد صعوبة في الخارج بسبب تسلط البعض وعدم قدرتهم على التعامل في الخارج وفق قدرات ونبض ومصالح الداخل. وهنا يعود **بهيج نصار** إلى ذات المحنة: مسئول رغم أنفه. تخبط الاتصال الواهي بيننا وبينه ينقطع في أحيان كثيرة. **وهو مطالب في كل لحظة ان يتخذ قراراً بأسمنا وان يحمي العالم دفاعا عنا.**

***

وتمتلئ هذه المرحلة بذكريات وتصادمات.. خلافات عديدة، وما أصعب الخلاف مع الاصدقاء أو من يفترض أن يكونوا كذلك.

لكن بوصلة الذكريات تتوقف أمام واقعة «الاختطاف». اختطافه هو. كان ضمن الحاضرين في مؤتمر **بقبرص** هناك اغتيل **يوسف السباعي**. واختطفوه مع بعض اعضاء المؤتمر.

تيدوا يديه خلف ظهره وساقوه مع الآخرين إلى الطائرة. عندما تلامس مسدس المختطف مع رأسه، عاد الشريط سريعا. مظاهرته الأولى. مسدس الكونستابل الانجليزي.. (لعله قال لنفسه ألم أقل لك منذ البداية أن الأمر ليس سهلا) لم يحتمل. انفجر في وجه الفتى المختطف مؤنبا.. **تحمله** الفتى لبعض الوقت، ثم مالبث ان انفض اليه فيما كانت الطائرة تتسكع في السماء باحثة عن مكان تهبط فيه. ليبيا هددت باسقاط الطائرة لو حاولت الهبوط. اليمن رفضت استقبالهم. فقط جيبوتي سمحت بهبوط لبضع ساعات للتزود بالوقود ثم إلى قبرص من جديد.

فجأة انطلق المطر رصاصا على الطائرة. المختطف الذي كان قد أصبح صديقا **لبهيج**.. ركز كل همه في حمايتهم من رصاص لا يتوقف. **فجأة عرف بهيج أنها العملية الفاشلة التي قام بها السادات لتحرير الرهائن** فوقع الجميع في مصيدة المغامرة سيئة التخطيط.

***

ويعود **بهيج** إلى معشوقته مصر.

يعود ليتصبح ومن جديد ودون ملل صفحات حب لها ولمستقبلها.

يقتحم عليك وقتك يرغمك على أن تستمع إلى رأيه في ضرورة الاهتمام بموضوع **الأسلحة النووية**، يكتب دون ملل.. أوراقا تحمل فكرا جديداً، وأسلوبا جديدا للتفكير، ورؤية صافية للمستقبل.

بعد دقائق من الانصات أو أسطر من القراءة تشعر بالامتنان العميق.. فهذا الرجل لم يزل يمتلك الارادة والرغبة والقدرة على نسج أفكار جديدة ومتألقة.. تشغل العقل وتدفعه دفعا إلى التفكير، وما أحوجنا إلى التفكير، وإلى قوة دفع تجبرنا على أن نفكر.

وبهيج نصار يمضي يتوهج يصرخ فينا.. فكروا للمستقبل.

شكرا بهيج نصار.

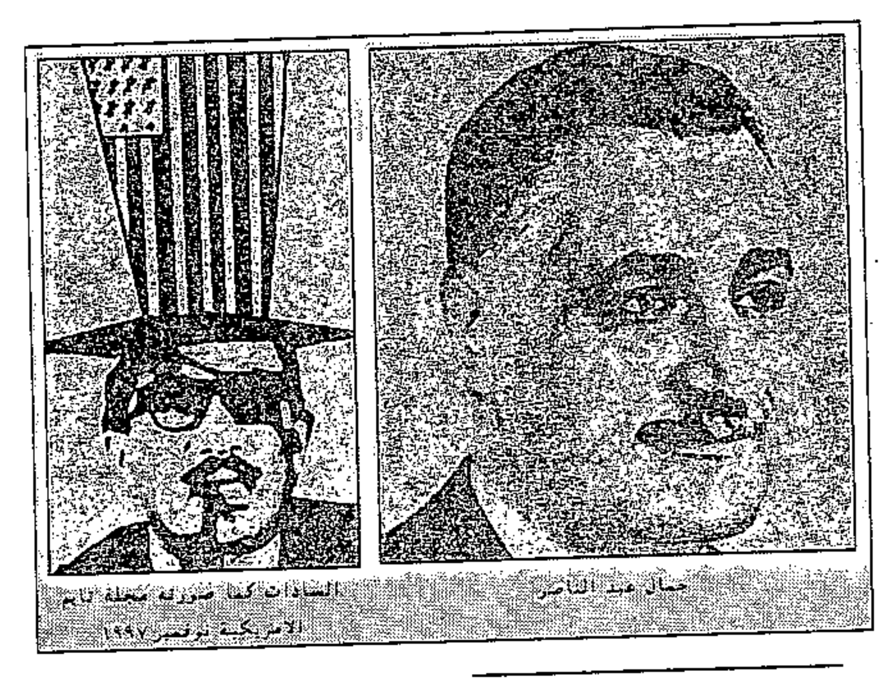


المصير:
بكائية حزينة

لم أكن أتصور أن ينتهي الأمر إلى ما انتهى إليه. لم يدر بخلدي أن تنقلب الرحلة السعيدة إلى كل هذا البكاء والحزن والأسى.

كنت في كاليفورنيا أحضر ولادة حفيدة لي. ودعانا أحد الاصدقاء لزيارة المنطقة التي حدثت فيها في القرن التاسع عشر ما يطلق عليه اسم «هرولة الذهب» The Gold Rush. وزرنا في هذه المنطقة العديد من المناجم القديمة والمساكن والفنادق الباقية من هذه الفترة. وكان من بين ما زرناه ، قرية قديمة لأهل أمريكا الأصليين «**الهنود الحمر**» تحولت إلى متحف رائع.

ذهلنا في زيارتنا لهذا المتحف مما رأيناه من مظاهر هذه الحضارة الانسانية العظيمة لقد كانت بقايا القرية والمعروضات المختلفة تدل على قوم تعايشوا بحب وسلام مع أنفسهم ومع بيئتهم: مبنى دائري كبير- هنا كان يجتمع أهل القبيلة للنظر فيما بينهم من الأمور وللهو واللعب ، منازل مخروطة بسيطة وصغيرة ومتساوية Tapee- هنا كانت تعيش كل أسرة على حدة. أسطح على صخرة بازلتية واسعة مليئة بالحفر الصغيرة-هنا كانت تجتمع نساء القرية كل إلى حفرتها لسحق الحبوب للغذاء وتبادل الحديث. مجموعة من السهام المختلفة الأنواع، هذه لصيد الطيور وهذه لصيد الوعول وهذه لصيد البط وهذه لصيد الجاموس البرى. كان الهنود الحمر يسجدون أمام الصيد ويعتذرون له ويشكرونه لما سيوفره لهم من غذاء وكساء ولأبنائهم ويستعملون كل قطعة منه في منافعهم، حتى كعوب الغزلان كانت تستعمل«كشخشيخة» للأطفال. **لم يكن الهندى الأحمر يصطاد إلا عند الحاجة الضرورية** وعندما جاء الرجل الأبيض إلى أرضهم ، كان أشد ما يفزعهم من هؤلاء البيض هو إسرافهم في صيد الجاموس الوحشي الأمريكي (البيسون).



جمال عبد الناصر

السادات كما صورته مجلة تايم الامريكية نوفمبر ١٩٩٧

د. سمير حنا صادق

رأينا العجب من أوجه هذه الحضارة الهادئة السعيدة ، أعجبنا أيما اعجاب بما حققوه لأنفسهم من سعادة متوازنة بين الجد واللعب، هكذا ينبغي أن يعيش البشر، هكذا ينبغي أن تكون حياة الانسان.

***

في ركن من أركان المتحف رأيت جهاز عرض تلفزيوني (فيديو) مزود بشريط . شغلت الشريط.

على شاشة العرض ظهر رجل كبير السن. هندى أحمر ، على وجهه ظهرت آثار السنين، أحد القلة الباقية من هذه الحضارة الرائعة الجميلة. كان الرجل يقص تاريخهم ، ودموعه تجرى على خديه. تحدث الرجل ، ودخلت في شبه غيبوبة مع حديثه. واختلطت خرافتي بما يقول، وفقدت التمييز بين حقائقه وتخيلاتي.

قال الرجل(على ما أظن):

عندما جاء الرجل الأبيض زعم لنا أنه هارب من اضطهاد ديني وأنه يرغب في الاقامة معنا بسلام ، فرحبنا به بل وأحببناه . وتدريجيا ،**وبعد وقت قصير اكتشفنا طبيعة هذا الجنس: فهو شديد الطمع** -طمع في قتل الحيوانات. طمع في الذهب، طمع في الاستيلاء على مراعينا، طمع في نسائنا. وعلاوة على ذلك فهو شديد القسوة -فقد بدأنا تدريجيا نكتشف ما يعده لنا من مذابح . وصل إلى حد استئصال **بعض القبائل بالأمراض المنقولة وبالأغذية**

المسمومة.

كان الأمر حتى هذا الوقت مقدورا عليه، فبينما كانت أسلحة البيض فنحن يمكننا الحصول على مثلها من غيرهم أو حتى من بعضهم، ونحن أكثر شجاعة وأكبر عددا وأشد قدرة على القتال. ولو أن كل هندى أحس حمل حجرا وألقاه على البيض لتم وأد هذا السرطان الخبيث فى المهد.

وانهمرت دموع الرجل مدرارا.

واستمر الشيخ العجوز:

كان **سلاحهم الأكبر هو التفرقة بين القبائل**، ورشوة البعض من أفسدوهم من القادة بالهدايا التافهة الرخيصة من الخرز والمرايا والنساء والخمر. وبهذا استمروا فى التوغل حتى أصدروا فى عام ۱۸۳۰ قانونا يجبر الهنود الحمر على إخلاء الشرق تماما والانتقال إلى الغرب.

ثم اكتشف الرجل الأبيض الذهب فى الغرب فجاءت **هرولة الذهب** وجاء الغزو الثانى بالتنكيل والمذابح.

استأنف الرجل حديثه وأنا فى شبه غيبوبة، وقال (على ما أظن):

وظهر فى أكبر هذه القبائل، زعيم يدعى «**الفارس الجميل المنتصر**» وتمكن هذا الفارس من توحيد شعوب القبائل حوله. ولم يجرؤ رؤساء القبائل على مخالفة توجيهاته، فحارب معهم السرطان القادم بكافة الطرق، وطرده من أراضيه، وتحالف مع بعض البيض للحصول على السلاح. وأصبح بأعماله قدوة لغيره من العشائر المنكوبة على أمرها فى كافة أنحاء العالم.

ولكن الغزاة البيض لم يكفوا عن التآمر عليه وتعاونوا مع بعض الهنود الحمر وفى عملية سميت «**صيد الوعل**» تمكنوا من إيقاع الهزيمة بقواته، ولكنه **حتى بعد الهزيمة لم يقبل التسليم**، وأعاد تنظيم قواته، واحتفظ بحب واحترام كافة أفراد العشائر.

ولكنه قبل أن يكمل مهمته بطرد الغاصب، توفى إلى رحمة الله. وقال البعض أنه مات مهموما، وقال البعض الآخر أنه مات مسموما.

***

وانهمرت دموع الرجل انهارا.

وهطلت دموعى مدرارا

واستمر الرجل فى الحديث:

وودعت كافة الشعوب قائدها بما يستحق من تكريم، وكانت **جنازته مظاهرة لم تحدث من قبل ولا من بعد**. واستولى بعده على الحكم «**الضبع» صاحب الغليون**.

تمكن **الضبع** بخبثه من السيطرة على الحكم تماما. واستعمل فى ذلك بعض القادة المساعدين واحدا بعد الآخر. وكانت طريقته واحدة: الاستعانة بالمساعدين حتى يستنفذوا الغرض منهم، ثم يلقى بهم بعيدا. ولا أعلم لماذا ترددت فى ذاكرتى عندما قال ذلك أسماء مثل **عبد السلام، ناصف، حسين، حسنين، عزيز، صبرى، فؤاد، ممدوح..**

وضغطت الشعوب المستهدفة على الرجل مطالبة إياه بطرد العدو. وتمكن مقاتلو هذه الشعوب من إلحاق الهزيمة بالغزاة البيض.

وهنا حدثت الطامة: **فقد قبل الرجل بعد الانتصار ما رفضه الفارس الجميل المنتصر بعد الهزيمة**. وتخلى الضبع عن القبائل التى ساعدته على الانتصار وتحطمت الوحدة والتحالفات التى كانت سببا فى **هزيمة العدو**.

وانهمرت دموع الرجل مدرارا وانهارا.

وهطلت دموعى انهارا ومدرارا.

***

انتشر بين الهنود الحمر فى ذلك الوقت مقولات **الضبع**: **أن ۹۹٪ من أوراق اللعبة فى يد الرجل الأبيض**، أن الخلافات بين الهنود الحمر والغزاة البيض «خلافات نفسية» وتسبح الرجل بالسحرة فى القبيلة. وانتشرت بعد ذلك ظاهرة «**هرولة**» القبائل إلى ممالأة الرجل الأبيض.

وكما نكل الضبع بكل من ساعده على غيه، فقد نكل به من ساعدهم.

***

قال الرجل:

وجاء بعد الضبع..

***

سمير... ! مالك سرحان فى ايه؟ (زوجتى تنادينى).

خرجت مع زوجتى من المتحف وسألتها:

يا ترى هل سيأتى يوم يتساءل فيه أبناء أحفادنا المعزولون فى معسكر للباقين من سلالتنا «**لماذا لم يلق كل فرد من جدودنا بحجر على هؤلاء الغزاة المجرمين؟**».

وانهمرت دموعى مدرارا.

وهطلت دموع زوجتى أنهارا.





خطـر يهـدد الـدورات العـربيـة

حسن عثمان

فرض نفوذ أغنياء البترول

الإيجابيات والسلبيات التى كشفت عنها دورة الالعاب العربية الثامنة التى أقيمت فى بيروت، تستوجب الوقوف أمامها، وإلقاء الضوء على أبرزها على أمل أن يستفاد منها مستقبلا فى تعميق حجم الايجابيات وتقليص حجم السلبيات التى نرى أنها أصبحت تهدد الدورات الرياضية القادمة. ولعل ابرز تلك الايجابيات مشاركة ١٩ دولة عربية بعدد من اللاعبين واللاعبات وصل إلى ما يزيد عن ٢٦٠٠ مشارك ، واتاحة فرص الاحتكاك للاعبين العرب فى الدول التى تبحث عن ايجاد مكان لها فى التنافس لاكتساب الخبرات وهى أكثر المستفدين من هذا الملتقى الرياضى الذى غاب عنه ألمع نجوم العرب فى العاب القوى أم الألعاب ، وبعض اللعبات الأخرى.

محمد عثمان.. ابتسامة الواثق

على الرغم من فوز مصر بعرش هذه الدورة .. وعلى الرغم من أن هذا الفوز هو الشئ الطبيعى والمنطقى من منطلق ريادتها الدائمة للعرب. إلا أن النظرة المنطقية والمتأنية.. والقراءة المتعمقة لنتائج الفرق المصرية وأرقامها فى بيروت مقارنة بالارقام الدولية .. والاولمبية .. وكذا نتائج دورة البحر الأبيض المتوسط فى بارى» بايطاليا.. أو حتى مستوى الأرقام المصرية السابقة والارقام الافريقية كذلك. نجد أن كل هذا يخبرنا **بأن الفوز المصرى.. والدعاية الاعلامية له أكبر بكثير من حقيقته**. فيكفى أن كل لاعبينا لم يحققوا أي رقم جديد من **الارقام** المصرية المسجلة من قبل باستثناء لاعب واحد من السباح **تامر زبتهم** بالاضافة إلى تراجع أرقام أغلب اللاعبين.

* وإذا ما انتقلنا إلى حقيقة **أخرى** وهى أن نتائج دورة الالعاب العربية غير معترف بها.. وغير معتمدة من اللجنة الاولمبية الدولية، أو حتى على مستوى البطولات القارية. فيكفى أن نقول«..**إن الفائدة الحقيقية من إقامة هذه الدورات العربية هو التواصل بين الشباب العربى.. واصلاح ما أفسدته .. وربما تفسده السياسة دائما**.. ولنجد أن عدم تحقيق هذا الهدف فى حد ذاته يعطى مؤشرا للاجدوى ولعدم المصداقية!!.

ويكفى فى هذا الصدد أن نشير هنا إلى **موقف الكويت والسعودية وغالبية دول الخليج الاخرى من مشاركة العراق التى وصلت بعثتها إلى الحدود اللبنانية ثم عادت أدراجها تحت ضغط النفوذ الخليجى**«أغنياء البترول» حين هددت الكويت والسعودية بالانسحاب فى حالة مشاركة العراق.. ولتظل الخلافات السياسية بين الدول.. ورائحة البترول.. أعلى دائما من التواصل الرياضى العربى الذى ننشده!!.

* لم يكن ما حدث تجاه البعثة العراقية هو ما يؤخذ على هذه الدورة .. واللجنة المنظمة.. فقد كان **التعصب** من بعد ذلك أحد العيوب البارزة..**وتجسد بشكل واضح فى تحيز** الحكام للبلد المضيف.. ولاصحاب

التفرز الحالي في أكثر من لعبة غير رئيسية.. وتجسد أيضا في الأسلوب المتشنج الذي كان عليه اداء معظم المعلقين في القناة التلفزيونية صاحبة الامتياز لنقل احداث الدورة.. وهو الشيء الذي لم يقنع المشاهد المصري.. بعد أن تعمد القائمون على البرامج الرياضية في التلفزيون المصري طمس معالم الدورة وتقليص ما كان يتم بثه على الهواء مباشرة عبر الاقمار الصناعية وتحويله إلى ملخص هزيل بعد القرار التأديبي الذي اتخذه المسئولون في مبنى ماسبيرو والذي قضى بحرمان البعثة التلفزيونية المصرية.

* اضف إلى ذلك الخلل الشديد الذي اتسم به برنامج الدورة ومواعيد المسابقات والأماكن المتباعدة التي اختارتها اللجنة المنظمة وكانت مصدر شقاء دائم للاعلاميين المشاركين في تغطية أحداث الدورة.. والذين اثارهم كثيرا ما تعرضوا له في وجود بعض المعوقات بشكل لم يحدث في أي دورة سابقة **والذي لا يمكن تجاهله.. هو أن المستوى الفني في المنافسات بين فرق الدول المشاركة لم يكن أفضل من الدورات السابقة.**

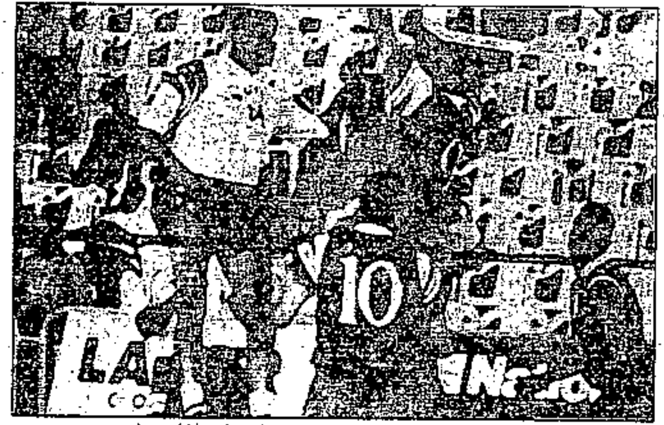
ونحن هنا لا نقصد التقليل من قيمة الانتصارات التي حققتها الفرق المصرية.. ولكن لا نستطيع ونحن نقيم تلك الانجازات أن نتجاهل ما جاء على لسان المسئولين في اللجنة الاولمبية المصرية من تصريحات تم نشرها قبل سفر البعثة المصرية إلى بيروت. وكيف كانوا يتهربون من الاسئلة لتحديد ما يمكن أن تحققه البعثة المصرية في الدورة خشية ان يحدث ما حدث للبعثة المصرية التي شاركت في **دورة العاب البحر الابيض المتوسط في باري بايطاليا.**

وهي التصريحات التي انقلبت إلى العكس تماماً بعد العودة من بيروت.. وهي **تصريحات كشفت عن حقيقة ما تعيشه الرياضة المصرية والاصرار على عدم كشف الحقائق.** والسؤال الذي لابد من طرحه.. أين كان هؤلاء الأبطال الذين حصدوا ما لم يكن في الحسبان من ميداليات ذهبية وفضية وبرونزية في دورة باري ومن هم من قبل في دورة الالعاب الاولمبية في اتلانتا؟!

فما بين التحفظ الشديد في تصريحات السادة المسئولين في اللجنة الاولمبية المصرية قبل الدورة العربية في بيروت وتصريحاتهم العنترية بعد العودة .ابلغ **دليل على أن التربع على عرش الدورة الثامنة لا علاقة له بالواقع الرياضي الذي تعيشه الرياضة المصرية.**

التفوق في بيروت لا يعد من واقع الرياضة المصرية


الدبابة المصرية هبة رشيد



منتخب الطائرة تفوق وحصل على الذهبية

فرجال الاتحادات الرياضية المصرية الذين سافروا على رأس فرق اتحاداتهم إلى بيروت وهم يرتجفون من المصير الذي ينتظرهم بعد العودة ، على ضوء قرارات المجلس الأعلى للشباب والرياضة التي صدرت والتي تقضي بتعديل القوانين واللوائح المنظمة للاتحادات الرياضية واللجنة الاولمبية .وما يمكن أن يتبع ذلك من إعادة انتخاب لمجالس الادارات .هم الذين تسببوا ما تحقق من حصد ميداليات لانفسهم .وانهم كانوا يا قديم من خبرات وراء هذا الحدث الفريد الذي تحقق بالحصول على هذا الكم الهائل من الميداليات.. ونفس الكلام جاء على لسان المسئولين في اللجنة الاولمبية!!

*وإحقاقا للحق، لابد وأن نذكر ان بعض الاتحادات كانت صادقة في تصريحاتها .وفي مقدمة هذه الاتحادات يأتي اتحاد رفع الأثقال . فقد حصد رباعونا ٢٤ ميدالية ذهبية من أصل ٣٠ ميدالية وهو شيء طبيعي ومنطقي لان تاريخ مصر في هذه اللعبة معروف . ليس على الساحة العربية فقط بل على الساحتين الافريقية والعالمية .وإن كنا نرى أيضا عدم المبالغة لغياب المنافسين أصحاب الأرقام العالمية والاولمبية . والتدليل على ذلك نذكر أن ثروت البنداري صاحب الثلاث ميداليات ذهبية في وزنه هو نفسه الذي لم يحقق رقمه الافريقي المسجل باسمه في دورة الألعاب الأولمبية باتلانتا.

وهناك مثال اخر في الملاكمة. فالجزائر شاركت بابطالها المعروفين ، فكان لهم مركز الصدارة وتوجوا وتابهم بالميداليات الذهبية . وهو ما يجعلنا نتساءل **لماذا لم يحقق أبطال مصر في الملاكمة ما حققه الرباعون** الذين سبق أن أشرنا إلى إنجازاتهم.

ولعل أهم ما أسفرت فيه النتيجة الاعلامية البالغ فيها لما حصلت عليه **البعثة المصرية** في الدورة العربية ببيروت.ان **القائمين في اللجنة الأولمبية والاتحادات المختلفة** رفعوا شعار. **ليس في الامكان أفضل مما تحقق** وان **التفكير في اعادة انتخاب مجالس الادارات الموجودة..** سوف يحدث نكسة رياضية.. وأنه من حق الذين تحقق على أيديهم ما تحقق في بيروت أن يواصلوا مشوار العطاء.. وهو الشعار الذي لقي استجابة من المسئولين في المجلس الأعلى للشباب والرياضة وعلى رأسهم الدكتور **كمال الجنزوري** رئيس مجلس الوزراء.

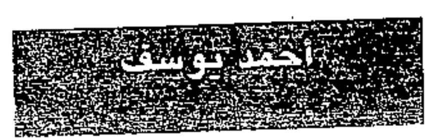


المرأة والساطور
لسعيد مرزوق

السينما تواجه الأزمة بالجنس والسواطير



المرأة والساطور فيلم على مقاس نبيلة عبيد



ربما لو كانت صناعة السينما المصرية ما تزال تبقى على الحد الأدنى من وجودها الذى كانت تتمتع به حتى وقت قريب- أياً كانت اعتراضاتنا على الأغلب الأعم من أفلامها- لاستطاع الناقد أو القارئ، أو المتفرج أن يقرر وهو قرير العين أن يغض الطرف عن فيلم متواضع مثل«المرأة والساطور» لسعيد مرزوق ، لكن ما الحيلة أمامنا وكل ما تم عرضه من أفلام وقد أشرف العام على الثلث الأخير منه لا يتجاوز فى عدده أصابع اليدين، لا يكاد يبقى منها فى الذاكرة فيلم واحد، بل ربما احتشدت الذاكرة أحيانا تجاه بعض هذه الأفلام بالكثير من الحسرة والمرارة، ليس فقط على الحال الذى آلت إليه صناعة السينما المصرية كيفا وكماً ، وإنما أيضا على الحالة التى انتهى إليها بعض من صناع الأفلام الذين كنا نعقد عليهم قدراً غير قليل من أحلامنا.

ولا أخفى على القارئ أن شعوراً يائساً بائساً قد يتسلل إلى وجدان كاتب هذه السطور، وقد أصبح فى تعامله مع السينما المصرية وأفلامها أقرب إلى الشاعر القديم الذى لابد له فى بداية قصيدته أن يقف طويلا أمام الاطلال **يبكى على ما ضاع، ويأسى على ما فات**، حتى أن أكثر الكتابات النقدية الجادة تحولت شيئا فشيئا إلى نوع منقف من النواح و«العديد»، لا يبتعد كثيرا عن أغنيات «الندابات» فى المراثى الشعبية، وانك لو تأملت بعضا من هذه الكتابات التى يكتبها معظم النقاد، ولا يستثنى كاتب هذه السطور نفسه من ذلك، لاكتشفت أنها تعود المرة بعد الأخرى إلى المترادفات نفسها التى تصف معظم أفلامنا «**بالركاكة والابتذال والسطحية**» إلى آخر ما يعج به ذلك المعجم الفريد من «**الهجاء**» النقدى -إن صح التعبير- فهل ترانا استعذبنا تلك الحالة العبثية التى تبادل فيها حوار «الطرشان»، حين **يمضى صناع الأفلام فى طريقهم نحو مزيد من فقر الابداع وينخرط النقاد فى توزيع الاتهامات واصدار الأحكام بالادانة على الأفلام وأصحابها؟**.

إن شئت الحقيقة، فان هذا **الواقع العبثى الذى نعيشه فى السينما المصرية صناعة وفناً ليس إلا انعكاسا- أو قل هو أحد وجوه بللورة واحدة- لمجتمع يعيش بلا هدف، ووطن يمضى إلى المجهول**، وافتقار للحد الأدنى من شروط المواطنة والانتماء، وإهمال فى وضع قواعد صحيحة وواضحة لعقد اجتماعى عادل، وتفريط فى مقدرات «الدولة» بمعناها العصرى، بديلا عن تلك المفاهيم «المملوكية» التى تقصر دور الحكومة والحكام على جباية الضرائب والدفاع عن مصالح طبقة أو شريحة بعينها، ناهيك عن الشعور العميق بالهوان الذى يذيقونه لنا جرعة وراء أخرى أمام عدو متغطرس، لم يستمد غطرسته وصلفه إلا من الضعف والتخاذل اللذين أصبحا سمة أصيلة فى رسم السياسة «الواقعية» التى يروج لها البعض من أصحاب القرار السياسى فى العالم العربى.

هل ترانا قد ذهبنا بعيداً عن السينما المصرية وأحوالها، التى أدارت ظهرها فى الأغلب الأعم من انتاجها الشحيح لجوهر الأزمة التى نحياها، بينما تمت محاصرة المبدعين الحقيقيين من أبنائها، فذهب كل منهم فى سبيل، تارة إلى «**الفيديو كليب**» أو «**الاعلانات**»، وتارة أخرى إلى «**الفوازير**»؟! (أرجو ألا يفهم القارئ أن فى تلك الكلمات أى ظل من السخرية أو التهكم، بل **هى المرارة بعينها، التى تحتم علينا ألا نشير بأصابع الاتهام إلى المبدعين الذين تراجعوا عن أحلامهم، بقدر ما يجب أن نوجه الادانة الكاملة إلى الذين أضاعوا السينما، عندما أضاعوا مقومات المجتمع والدولة والوطن)**.

الانحسار والانكسار

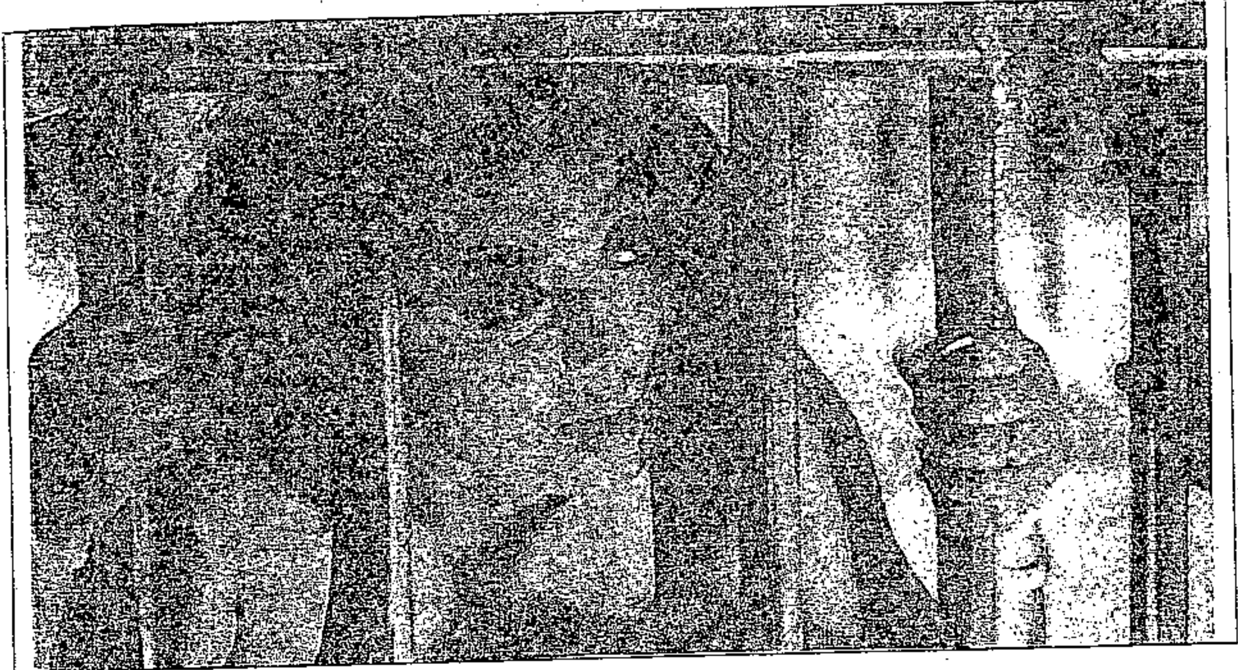
فى هذا المناخ البائس تختفى أو تكاد عاماً وراء عام أفلام جديدة تحمل أسماء مثل **محمد خان وخيرى بشارة وداود عبد السيد، ورضوان الكاشف ومحمد كامل القليوبى** وغيرهم (ودعك من تلك الأخبار المتناثرة عن مشروعاتهم السينمائية المتعثرة التى قد تستغرق أعواماً لكى تتاح لها- أو ربما لا تتاح أبداً- فرصة الظهور)، وتكاد السينما المصرية أن تصاب بحالة من العقم لعجزها عن ولادة فنانين سينمائيين جدد (تأمل **كيف تأخر ظهور «القبطان»** أول أفلام المخرج والباحث السينمائى الجاد **سيد سعيد**، وكان أولى به- فى ظروف أفضل- أن يستهل حياته الفنية قبل **عشرين عاماً أو يزيد**، وتأمل أيضا تلك الكتيبة الهائلة من السينمائيين الشباب الواعدين الذين يحاولون تجاوز الأسوار العالية لصناعة السينما المصرية دون أن تبدو لهم فى الأفق بارقة أمل حقيقية واحدة!). بل الأدهى والأمر أن يتقاعد جيل كامل من كبار مخرجينا وأكثرهم ابداعاً وأقدرهم عطاء، لأن الصناعة تتهاوى أمام أعينهم فلا يملكون إلا الأسى والحفاظ على كرامة ذواتهم وتاريخهم الفنى. **وهل يمكن لأى «وطن» فى العالم يستحق أن يكون وطناً بمعنى الكلمة** أن يرضى **بأن يضطر فيه** فنان مثل توفيق صالح إلى أن **يجلس فى مقاعد المتفرجين على أفلام رديئة كتلك التى تصنعها السينما المصرية اليوم؟!)**.

لا تستغرب إذن أنه فى تلك الحالة الشاذة من الانحسار الكمى والكيفى التى تشهدها صناعة السينما المصرية المعاصرة لا تبقى ثمة فرصة إلا للقليل من الفنانين الذين استطاعوا بقدر كبير من التحايل والاصطناع أن يوائموا بين التجارة والفن، فتحولوا إلى انتاج افلام مشوهة تحاول أن تغازل المثقفين والجمهور فى آن واحد دون أن تنجح فى أن ترضى أياً منهما، ولا تساهم فى التحليل الأخير إلا إلى ترسيخ تيار ما نسميه «سينما الأزمة» **التى تضحك علينا بما تزعمه من عمق وثورية فى الشكل أو المضمون بينما هى فى الحقيقة تسقط فى هوة الاسفاف والابتذال الفنى والجماهيرى معاً**. من جانب آخر، يظل القطاع الأكبر لصناعة السينما مكرساً لعدد قليل من النجوم، تظل الصحافة الفنية مشغولة بأخبارهم وأسعارهم فى «بورصة» الأجور وحصاد الايرادات، بل قد يصل الأمر أحيانا -فى بعض المهرجانات السينمائية الصاخبة الزائفة- إلى أن يصبح محور الحديث كله عن ذهاب الجائزة إلى هذا النجم أو تلك النجمة، دون أن تبقى هناك مساحة ضئيلة للحديث عن تيارات سينمائية أصيلة، أو انجاز ابداعى حقيقى، قد يسمح للسينما المصرية أن يدب الدفء فى شرايينها من جديد.

عن الجنس والعنف

على الرغم من هذه المقدمة الطويلة، التى تبدو فى ظاهرها بعيدة الصلة عن أية «**امرأة**» وأى «**ساطور**»، فاننى أجد نفسى غير مضطر للاعتذار عن هذا الاستطراد، ذلك أن فيلم «**المرأة والساطور**» ليس إلا أحد تجليات الواقع السينمائى فى مصر، بل قد يكون شاهداً على أن الأزمة الابداعية التى يشهدها هذا الواقع تكاد أن تشرف على النهاية. (فكلما ازدادت حلكة الظلام، بدا لنا الفجر أكثر اقترابا، فى السينما وخارجها على السواء! هل ترانا نحلم أم أن ذلك هو الدرس الأول فى حركة التاريخ؟).

فى الحقيقة أنك لا تدرى على وجه اليقين كيف بدأت فكرة صنع فيلم تحت عنوان



فيلم يجمع لك الجنس والعنف فى آن واحد

«المرأة والساطور» . ربما كان السبب هو تلك الضجة التى افتعلتها صحافة الحوادث سعياً إلى الاثارة والبحث عن كل ما هو شاذ ومثير للاشمئزاز من السلوك البشرى الذى يبدو سهلاً أمام بعض الناس أصحاب النفوس المريضة. أو لعلك تحسن الظن فتقول أن صناع الأفلام أرادوا سبر أغوار هذا السلوك وبحث الدوافع الاجتماعية والاقتصادية القاهرة التى أصبحت تثير فى النفس البشرية غرائز العدوانية والكراهية، تحت وطأة ما يسمى بثقافة الفقر والقهر. أو أن **الأمر يبدو أكثر بساطة مما نتصور، حين نرى «أفيش» الفيلم. وقد ارتدت نبيلة عبيد قميص نوم تغطيها الدماء، فكأن الفيلم يجمع لك الجنس والعنف فى آن واحد!!**

إن أردت اجابة حقيقية على تلك الأسئلة، فإن [illegible] لتلك «**البهلوانيات**» السينمائية التى لجأ إليها صانع الفيلم سعيد مرزوق (كاتباً للقصة والسيناريو ومخرجاً) لكى يضفى على الشريط بعضاً من البريق الزائف، وهو الزيف الذى سوف يتكشف لك لاحقاً بقدر قليل من التأمل. فإن «الحدوتة» تتلخص فى حكاية الأرملة سعاد قاسم (**نبيلة عبيد**) التى [illegible] **علوانى** (**أبو بكر عزت**) لكى يجردها من أموالها. لكن عليك أن تصدق أن هذه الأرملة- رغم ما ينبغى لنا أن نتوقع ليس لها خبرة طويلة عميقة بالحياة. **فهى تتمتع بسذاجة تصل إلى درجة البلاهة والمراهقة**. وإن كان ذلك سوف يتيح على أية حال بعضاً من مشاهد التدلل والغرام الساخن أمام النجمة **نبيلة عبيد**، لكن ما لا يمكنك أن تصدقه هو أن هذا النصاب المحترف يكاد أن يكون «قاموساً» متحركاً لكل أنواع الشر والشذوذ، فكلما أوغل فى شروره ازدادت المرأة استسلاماً، فتسلمه كل مالها حتى بعد أن تتأكد من احتياله. كما أنها لا تحرك ساكناً وهو يغتصبها- بالمعنى الكامل للكلمة- المرة بعد الأخرى فى ممارسة لواطية(!) . لكنها تثور فى النهاية ثورتها المدمرة عندما تتعرض له نفسه لاغتصاب ابنتها الصبية المراهقة (دينا)، تقتل الرجل وتلقى بأشلائه المقطعة فى أماكن متفرقة (فى مشهد يوحى بأنها تتقمص [illegible]!!) ، وحين تقبض عليها السلطات وتحاكمها، لا تواجه حكماً بالاعدام، لينتهى الفيلم بتلك العبارة التى يتصورها الحكمة المصفاة التى اكتشفها: «**ليس كل قاتل مذنب، وليس كل قتيل برئ**». (ولنصرف النظر عن [illegible] الفيلم إلى اصطناع البلاغة!).

بين المأساة والهزل

تلك هى «قصة **سعيد مرزوق**» عن المرأة التى مزقت جسد زوجها بالساطور. فهل نجد فيها ولو ظلاً باهتاً من العمق، يتيح لتلك «الحدوتة» أن تصبح موضوعاً لعمل فنى أصيل؟ **لقد أراد سعيد مرزوق «تفصيل» تلك الحدوتة على مقاس نبيلة عبيد، النجمة التى لابد لها أن ترضى جمهورها**- أو هكذا تتصور- بإظهار بعض مفاتنها (فى منافستها التقليدية مع النجمة الأخرى نادية الجندى)، كما نريد أيضاً أن نؤكد موهبتها فى التمثيل، فتراها فى الفيلم وهى «**تمثل أنها تمثل**» بقدر هائل من الصراخ والعويل، والأهم من هذا كله أن **يدور الفيلم فى النهاية حول الصورة التقليدية للمرأة فى السينما «التجارية» المعاصرة**:

امرأة فى منتصف العمر. تحبطها الحياة القاسية بمخالب الرجال، فإذا بها تنتقم منهم، حين تنشب فيهم مرة أظافرها فى مزيج من الجنس والعنف. أو لعلها تحارب الرجال بنفس أسلحتهم حين تتحول إلى «زعيمة عصابة» أو امرأة أعمال فاسدة. وإن كانت هنا تختار [illegible] الساطور

. حينما تحاول أن تجد مضموناً جاداً تحت السطح من تلك التوليفة الجاهزة ، فإن كنا نتحدث أحياناً عن سيادة ثقافة وقيم القهر والتقهر التي قد تدفع الرجل إلى فرض سلطة ظالمة على المرأة، فإن ذلك لا يتحقق من خلال شخصية الأفاق التي رسمها الفيلم على نحو كاريكاتوري شديد المبالغة والشذوذ (للأسف الشديد. ومما يشير إلى **عبثية نتائج لجنة التحكيم في بعض المهرجانات** ، فإن هذا الدور المصطنع ذا البعد الواحد كان السبب وراء منح أبو بكر عزت جائزة التمثيل. وهذا لا يقلل بحال من شأن أبو بكر **عزت**، وهو صاحب الرصيد الحقيقي في التمثيل، ويمكنك أن تتذكر- على سبيل المثال لا الحصر- دوره في فيلم مثل «**ضد الحكومة**» أو مسلسل «**آرابيسك**»).

إن تلك المبالغة وهذا الاصطناع تركا على الفيلم كله طابعاً جعله أقرب إلى الهزلية منه إلى المأساة. ولنتأمل تلك المواقف المفتعلة التي يبدأ بها الفيلم في بحث ضابط المباحث (**ماجد المصري**) ذي الشخصية الباهتة عن القاتل. فيحقق مع المرأة المظلومة سكينة (**إنعام سالوسة**) التي يقول الفيلم- دون ضرورة درامية- أنها تعاني من مرض السكر، فيدفعها المخرج إلى «الفرسكة» المفتعلة في طلبها المتكرر للذهاب إلى دورة المياه. أو في تلك الكوميديا الفجة في غير موضعها حين يتحدث بائع الروبابيكيا خلال التحقيق في «الميكروفون» الذي ينادي به على بضاعته، أو في تصوير أم الرجل الشرير (**احسان القلعاوي**) وكأنها الوحش ذو الرؤوس المتعددة، تتحدث بالفحيح وتبرق عيناها بالشر!!.

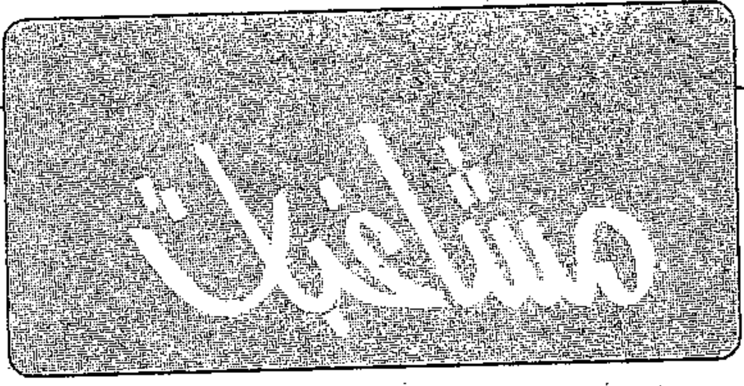
حول تلك الهزلة التي تعمد إلى المبالغة في الأداء، حاول **سعيد مرزوق** أن يصنع الفيلم كله في إطار مشغول ، مصنوع من «**كادرات فوتوغرافية**» بالمعنى الحرفي للكلمة، من خلال تصوير **محسن نصر**، في الأجواء المظلمة الباردة والأشعة الضبابية الكثيفة سواء في الأماكن المغلقة أو على شواطئ البحر الخالية المقفرة، مما قد يوحي بظلال سوداوية قاتمة، حتى لو تعارض ذلك مع العناصر السينمائية الأخرى، وتناقضت مع نزعة اعتساف الرؤية والمضمون. فكأن **سعيد مرزوق يضرب مثلاً صارخاً على صانع الفيلم الذي يبدو أنه يجيد الحرفية السينمائية ، دون أن يكون فناناً حقيقياً أصيلاً**. لكن تلك الحرفية التي تقتصر على التصوير الفوتوغرافي، تضيع تماماً أمام الخطأ الفادح الذي ارتكبه **سعيد مرزوق** كاتباً للسيناريو، وهو خطأ قد لا نقبله حتى من كاتب سيناريو مبتدئ، حين يأتي الجانب الأكبر من السرد من خلال حكاية المرأة لقصتها مع الزوج المحتال، بينما تحتوي الحكاية- كما نراها على الشاشة- على العديد من الأحداث (تكاد أن تشكل نصف الفيلم) التي لم تشهدها المرأة بنفسها ولم تكن شريكة فيها، مثل قصة احتيال الزوج على صديقه العجوز **البير(عبد المنعم مدبولي)** في صفقة تجارية زائفة، ورحيل ألبير إلى منزل كئيب مهجور على شاطئ البحر.

النزعة الشكلية والعالم المغلق

لقد كان **سعيد مرزوق** في أعماله الأولى منذ بداية السبعينات حريصاً على أن يوحي بشكل سينمائي مبهر ، من خلال أفلام تميزت بالبهلوانيات السينمائية الغريبة (ويأتي في هذا السياق الأعمال الأولى **لحسين كمال ومحمد راضي**). وكانت تلك هي النزعة «**الشكلية**» التي سادت في تلك الفترة كأنها النقيض على «واقعية» الخمسينات والستينات . لكن هذه النزعة **الشكلية لم تكن تمثل في جوهرها تمرداً حقيقياً أو ثورة أصيلة على التراث السينمائي المصري، ومحاولة لكسر الطوق الذي فرضته تقاليد صناعة السينما المصرية على الابداع** . لكنها كانت النزعة التي يحاول بها أصحابها أن يشيروا الانتباه إلى وجودهم ، حتى اذا ما أتيح لهم ما يريدون دخلوا بدورهم إلى ساحة السينما المصرية التقليدية.

. كل ما يبقى من تلك **النزعة الشكلية** هو أنها كانت تفرد دائما إلى عالم فني مغلق (وكأن الأفلام المصرية ينقصها ذلك الانغلاق على عالمها الذاتي!) . ومزيد من الرؤية السوداوية القاتمة للعالم. وحين تتأمل بعض أفلام **سعيد مرزوق** مثل **زوجتي والكلب(١٩٧٦)** قد تنبهر للنزعة الاستعراضية على مستوى الشكل، لكن سرعان ما تكتشف أن الفيلم لا يتجاوز التعبير عن بطل يقف على حافة مرض نفسي لايستمد مبرراته الفنية من الدراما أو الواقع ، وإنما من رغبة صانع الفيلم في أن يصدم جمهوره بقدرته على التلاعب بالامكانيات السينمائية مثلما كان **الخوف (١٩٧٢)** محصوراً في تلفيق قصة ساذجة تدور حول خطر غامض يتربص في الظلام ، ويتمثل في فظاظة في جارس فقير عجوز، حتى أن الفيلم لا يبقى منه إلا اللهو بالعدسات الغريبة وحركة الكاميرا المحمولة على اليد وأصوات الموسيقى الاليكترونية وحتى في «**أريد حلا**» **(١٩٧٥)** الذي يبدو أنه يناقش «**حرية المرأة**» ، فإن الفيلم يدور حول مفهوم برجوازي ضيق، يغيب عنه السياق الواقعي بكل أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لينحول في النهاية إلى قصة امرأة شهيدة لقمع «الرجل» المتوحش، وها **قد آن لها أن تنتقم لنفسها في فيلم سعيد مرزوق الأخير .. وبالساطور!**.

نقول -دون تفاؤل مفرط- أن ما يحدث في السينما المصرية اليوم، وأفلامها المتواضعة الهزيلة حتى على أيدي «أسطواتها» ، ليس **إلا مؤشرا على الوصول إلى الحد الأقصى من الأزمة والاقتراب من نهايتها**. ودليلنا على ذلك هو أنه حتى هؤلاء الذين يملكون «الحرفية» «السينمائية- أو هكذا تسمى لهم- قد انتهى بهم الحال إلى صنع أفلام تفتقر إلى أبجديات السينما، وإن بدت أحيانا وكأنها تتمتع ببريق زائف وغرابة مثيرة. لكن يبقى أن هناك كتيبة هائلة من الفنانين الحقيقيين والمبدعين من كل أجيال الماضي والحاضر والمستقبل، تنتظر اللحظة المناسبة التي ينبثق فيها نور الفجر ، والتاريخ لم ولن يتوقف أبداً عن السير إلى الأمام، **والأمل -كل الأمل- معقود على أن نظل متمسكين بأحلامنا الجميلة النبيلة، بوطن أكثر قوة وجمالا وعدلاً، في السينما وخارج السينما على السواء**.





حزب السبعينيين

لا أعرف حتى الآن مبرراً واضحاً، أو دافعاً مقبولاً ، لتفكير جيل السبعينيين في تشكيل حزب سياسي شرعي طبقاً لقانون الأحزاب المعروف بالقانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ ،والمشهور بالشبر المعوج ، وبسوء السمعة.

رجيل السبعينيين ، هو الاسم الذي اختاره لأنفسهم قادة الحركة الوطنية الطلابية التي شهدتها جامعات مصر خلال الاعوام التي بدأت بعام ١٩٧٢ ، ووصلت إلى ذروتها بمظاهرات الطعام في ١٨ أو ١٩ يناير ١٩٧٧، ليحكم نظام السادات قبضته البوليسية على الجامعات ويستبدل رايات الديمقراطية التي كان يرفعها قبل ذلك بشعارات «ديمقراطية الانياب والمخالب» ، و« ديمقراطية العصر والفرم»، فتنتهي الانتفاضة الطلابية فجأة. كما بدأت فجأة.. وبعد عشرين عاما من الغياب، يعود قادتها، ليعلنوا-فجأة- مشروع تأسيس حزب السبعينيين.

والاسم نفسه يثير الدهشة لأن الذين ينسبون أنفسهم إليه، هم من الماركسيين من كانوا على صلة عضوية بتنظيمات شيوعية كانت قائمة في السبعينيات، ثم تفككت واندثرت، أو طالها ما طال الاحزاب الشيوعية في العالم على أثر الزلزال الذي قوض ما كان يعرف بالاتحاد السوفيتي ، وما أصبح يعرف بالمنظومة الاشتراكية سابقاً.

وفضلاً عن أن الماركسية تنظر بريبة إلى التصنيف الذي يقوم على المجايلة، فان الماركسيين لم يكونوا جميعا سبعينيين، والسبعينيون لم يكونوا كلهم ماركسيين، اذ انبعث خلال ذلك العقد القريب، تيارات فكرية وسياسية كثيرة مما كان يمور تحت السطح في العهد الناصري، كان من بينها التيار الاصولي الاسلامي بمختلف أجنحته، القديمة والمستحدثة ،من الاخوان المسلمين اتباع المرشدين (البنا والهضيبي) إلى الاخوان اتباع سيد قطب، ومن التكفير والهجرة إلى الترقب والتبين ومن الجهاد إلى الجماعة الاسلامية، وانبعث التيار الداعي للأمة المصرية في مواجهة الدعوة للأمة العربية، بل وانقسم الناصريون بين يساريين وبين يمينيين، وبين الذين يلحسون قميص عبد الناصر، والذين يغتسلون بمطلوب السادات...

والذين يروجون للفكرة ، يقولون بأنهم بحثوا فيما بينهم ، قبل عامين ، عما اذا كان للسبعينيين أو لبعض تياراتهم، سمات خاصة تمكنهم من لعب دور رئيسي على ساحة النضال العام، واسفر البحث، عن احتفالية اقيمت في فبراير الماضي، بمناسبة مرور ربع قرن على الانتفاضة الطلابية التي بدأت في يناير ١٩٧٢ ، وبمرور عشرين عاما على انتفاضة ١٨ و١٩ يناير ١٩٧٧ ، بهدف تجديد التعارف والود، فلما نجحت ، فكروا في مواصلة اللقاء ، لتحقيق هدف أرقى هو القيام بعمل جماعي مشترك، وبناء حزب سياسي شرعي يتسع لكل القوى الديمقراطية والتقدمية والوطنية، ويواصل تجربة السبعينيين في النضال ضد الهيمنة الأمريكية والصهيونية وضد الفساد، والاستبداد والارهاب الديني، ومع استقلال الارادة الوطنية والتنمية والسلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية.

والذين يعارضون الفكرة، يشككون في أهدافها، وفي دوافع الذين يتزعمونها، وينظرون إليها باعتبارها تجسيداً لمصالح فريق من الماركسيين السبعينيين، تحولوا من طلبة يتميزون بانكارهم على الأقل إلى الطبقة العاملة والطبقات الشعبية، إلى رجال أعمال ينتسبون إلى نفس الطبقات التي تسود اليوم، ويقبلون لعبتها أو بشروطها، لذلك اعطتهم ضوءاً أخضر للسعي لتشكيل حزب يلعبون به مع الكبار بشعارات من النوع التجاري الاستشاري الرائج هذه الأيام على صعيد الحكومة والمعارضة. مقاومة الظلامية واضاءة أنوار التنويرية ونشر العلمانية ووقف التطبيعة، وركوب الخنزيرية.

أما ونحن مع حق الجميع في تشكيل احزابهم السياسية ، فليس من حقنا أن نصادر على حق السبعينيين في تشكيل حزب لهم، بل من واجبنا أن ندافع عن هذا الحق ، وليس من حقنا كذلك أن نحكم عليهم انطلاقا من نوايا نفترضها فيهم، اذ أن مناط الحكم هو البرنامج السياسي الذي يطرحونه ، ومدى استجابته لحاجة سياسية قائمة. ومدى قدرتهم هم أنفسهم على الحركة بشكل كفيل بأن يحشد الناس حول هذا البرنامج!.

أما وهم من الماركسيين السبعينيين ، فمن حقنا، باعتبارنا من الماركسيين السبعينيين ، أن نتوقف لنسألهم عن الدافع الرئيسي لحركتهم.. هل هو سياسي .. أم تنظيمي؟!.

بوضوح أكثر: هل يرى السبعينيون أن الشعارات السياسية التي يسعون لتأسيس حزب يعمل على تحقيقها ليست مطروحة لدى غيرهم من الاحزاب اليسارية المعترف بها والقائمة اليوم، وبذلك يكون الدافع الرئيسي لسعيهم لتشكيل الحزب هو التمايز السياسي عن الكيانات القائمة؟!.

وهل يمكن القول بأن شعارات مثل مقاومة الهيمنة الأمريكية الصهيونية والتصدي للفساد والاستبداد والارهاب الديني. والسعي نحو استقلال الارادة الوطنية والتنمية والسلام والعدالة الاجتماعية والديمقراطية. وهي التي أعلن السبعينيون أنها شعارات حزبهم، ليست متضمنة في برنامج أي حزب من الاحزاب القائمة؟! فيكون التمايز السياسي هو دافعهم للاعلان عن حزبهم.

أم أنهم يرون أن هذه الشعارات مطروحة بالكامل في برنامج حزب أو أكثر من الاحزاب القائمة ، ولكنهم يجدون أنفسهم أكثر جدارة واستحقاقا وكفاءة لتحقيقها من تلك الاحزاب، وبذلك يكون الدافع تنظيميا ، ويكون الهدف من تشكيل الحزب، هو تأسيس كيان تنظيمي يساري جديد، يحل محل الكيانات القائمة، لتحقيق نفس الاهداف؟!.

والى هنا نتوقف عن الكلام المباح والمتاح، في انتظار اجابة السبعينيين، ليكون لكل مقام مقال، ولكل مجال حديث!.

ملحوظة: أظن ،وليس كل الظن اثم، ان المبنى الاكثر ملاءمة لمناقشة فكرة السبعينيين هي«اليسار» واتمنى أن توافق كل الاطراف، على أن تتخذ من صفحاتها مجالا لحوار مفتوح،لا تضبطه سوى الشروط الديمقراطية، حول هذه الفكرة وغيرها من هموم اليسار المتلتلة!.

صلاح عيسى